

نقابة محامي ليبيا



* نبذة عن تأسيسها .

* قائمة نقباء المحامين .

* عنوان النقابة العامة ، والنقابات الفرعية الخمسة .

* تشكيل مجالسها ولجانها الفرعية بحسب تسلسلها الزمني .

* إبراز أنشطتها : -

1 - مذكرة مجلس النقابة بشأن الوضع القضائي : مقدمة إلى وزارة

العدل بتاريخ 27-3-1974 .

2 - كلمة نقيب المحامين في اجتماع الأخ العقيد معمر القذافي بالمحامين بمقر

النقابة بطرابلس يوم 28-5-1975 .

- 3 — إهداء النقابة لبعض الكتب القانونية لليبية لمكتبة محكمة العدل الدولية
بلاهاي : مايو 1977 .
- 4 — عقدها لدورة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بطرابلس :
3/29 - 1976/4/2 .
- 5 — تنظيمها للندوة العالمية عن الصهيونية والمسألة العنصرية
بطرابلس : 24-27 / 7 / 1976 .
- 6 — توقيعها لاتفاقية التعاون المهني المشترك مع نقابة محامي تونس : 1978 .
- 7 — عقدها لدورة المكتب الدائم لودادية محامي المغرب العربي بطرابلس : 3-
1979 / 5/4
- 8 — مذكرة مجلس النقابة للأخ قائد الثورة : متعلقة بالمهنة : 14-10-1979 .
- 9 — مذكرة مجلس النقابة للأخ أمين العدل :
.....
.....
- 10 — عقدها لدورة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بطرابلس :
1987/11/8-2 .
- 11 — عقدها لدورة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بينغازي :
1991/4/30-27 .

- 12- عقدها لدورة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بطرابلس :
20-23/12/1995 (منشور بالعدد 47 ، 48 من مجلة المحامي) .
- 13 — إنشائها لمجلس التوفيق والتحكيم بطرابلس : 1/8/1998 (الأعمال الكاملة) .
- 14 — إصدارها لمجلة المحامي :
- أ — هيئات تحريرها المتعاقبة . ب — افتتاحياتها .
- ج — محتويات أعدادها : من 1 — 48 .
- 15 — أعدت أمانة النقابة ملفا كاملا عن مسألة لوكرى خصص له العدوان
37 ، 38 من مجلة المحامي .
- 16 — برنامج النشاط الثقافي للنقابة بمدينة بنغازي .
- 17 — برنامج النشاط الثقافي للنقابة بمدينة طرابلس .
- 18- تنظيمها للدور التدريبية الأولى في التحكيم التجاري الدولي ، عن طريق مركز
الدراسات والبحوث القانونية بالنقابة ، بمدينة مصراتة في الفترة من
28 - 29 /4 /1999 .

نبذة عن تأسيسها :

1- تأسست نقابة المحامين في ليبيا رسمياً وعملياً وواقعياً على مستوى كامل القطر أي الولايات الثلاثة عام 1962. بموجب القانون رقم (1) لسنة 1962 الصادر بتاريخ 1962/2/26 حيث نصت مادته (57) السابعة والخمسون على تشكيل نقابة عامة للمحامين المدنيين ونقابة عامة للمحامين الشرعيين⁽¹⁾ ، وتشكيل نقابة فرعية للمحامين المدنيين وأخرى للمحامين الشرعيين في كل ولاية .

2- وذكر لنا الأستاذ علي رجب المحامي⁽²⁾ _ أطال الله عمره وأمدّه بالصحة والعافية _ بأنه بدأ مزاوله مهنة المحاماة من طرابلس عام 1948 م أمام المحاكم التي أقامتها الإدارة البريطانية آنذاك، وانه في عام 1952م كان قد دعى إلى اجتماع بمدينة طرابلس بمبنى الفندق الكبير الذي اتخذ مقراً لمنتدى الأمم المتحدة المقيم في ليبيا السيد (إدريان بيلت) حضره حوالي (52) اثنان وخمسون محامياً ليبيا وعربياً وإيطاليا ممن كانوا يزاولون المهنة بطرابلس آنذاك وذلك لبحث ودراسة إنشاء نقابة للمحامين بطرابلس وقد تمخض ذلك الاجتماع عن انتخاب الأستاذ علي رجب رئيساً للنقابة وانتخاب أحد المحامين الإيطاليين نائبا له . وكان من بين المحامين الليبيين المرشحين أحمد الحصادي ، ومحمد عبد العزيز ويوسف العسلي (من فلسطين)

وحسن الطويبي . وكان عدد المحامين الإيطاليين (23) وعدد المحامين الليبيين والعرب (22) . فاستمر الأستاذ علي رجب نقيباً إلى عام 1962م. ثم صدر في عام

(1) يقصد بالمحامين الشرعيين المحامين المتخصصين في قضايا الأحوال الشخصية ويطلق على المحامين المدنيين في بعض تشريعات المحاماة العربية لفظ أو تعبير المحامين النظاميين.

(2) بعد النقاش الذي أعقب محاضرتي حول بعض فصول هذا الكتاب التي أقيمت بمقر نقابة المحامين بطرابلس يوم 1999/5/20، ثم في المحاضرة التالية لذلك التي ألقاها الأستاذ علي رجب المحامي بذات المكان يوم 1999/6/3 .

1962م قانون المحاماة فدعا الأستاذ رئيس محكمة الاستئناف بطرابلس المحامين إلى اجتماع وبحضور الأستاذ رئيس النيابة العامة حيث تم انتخابه أيضاً كنقيب حتى علم 1965م.

3- وذكر لنا الأستاذ عز الدين بوراوى المحامى¹ الذي تخرج من كلية القانون بالقاهرة في يناير 1959 والتحق بالمهنة منتصف عام 1959م هو والأستاذ _ بأن أول لجنة تنفيذية للمحامين بطرابلس تشكلت من: الأستاذ عز الدين بوراوى (24صوتا) والأستاذ على رجب (16صوتا)

(14صوتا) عام 1963م ولكنها لم تمارس أي شيء لان القانون ينص على انتخاب الرئيس (رئيساً للجنة) من قبل الجمعية العمومية وهو ما لم يحدث ثم جاء الأستاذ وزيراً للعدل فدعى الجمعية العمومية للمحامين للانعقاد واجتمعت في أواخر عام 1963م وأسفر الاجتماع عن انتخاب الأستاذ عز الدين بوراوى رئيساً . سكرتيراً والأستاذ عثمان البرنطى أميناً للصندوق . أما للجان التنفيذية للمحامين بالولايات الثلاثة فإنها لم تجتمع عملياً بسبب عدم وجود لجنة بولاية فزان أصلاً وعدم إمكانية لقاء اللجنتين بكل من طرابلس وبنغازي لعدة أسباب ، وعليه فلم يكن هناك نقياً للمحامين على مستوى ليبيا الذي يفترض أن يكون بالتبادل بين لجان المحامين بالولايات الثلاثة . واستمر هذا الوضع إلى أن قام أول مجلس للنقابة على مستوى ليبيا عام 1965 ،

¹ عدد زيارتي له بمكتبه العام بطرابلس صباح يوم 1999/9/23

حيث دعى وزير العدل آنذاك الأستاذ ابوبكر بونعامه إلى الاجتماع بحضور الأستاذ
رئيس محكمة استئناف طرابلس آنذاك المستشار الهادي التركي ثم انسحب بمجرد
انتخاب النقيب - حسب ما ينص عليه قانون المحاماة - حيث تمت تسمية بقية
أعضاء المكتب وتشكيل أول مجلس لنقابة المحامين على مستوى كامل البلاد من
الأساتذة :

الأستاذ / عز الدين أبو راوي نقيباً

الأستاذ / عبد الحميد الرعيض وكيلاً

الأستاذ / كامل المقهور سكرتيراً عاماً

الأستاذ / عثمان البيزنطي أميناً للصندوق

الأستاذ / محمد عزوز عضواً

الأستاذ / حسن الطويبي عضواً

الأستاذ / مصطفى الشيباني عضواً

واستمر الأستاذ عز الدين ابوراوي نقيباً إلى عام 1968 حيث
اعتزل مهنة المحاماة والتحق بمهنة التوثيق (تحرير العقود) بمدينة طرابلس فدعيت
الجمعية العمومية للنقابة للاجتماع حيث تم انتخاب الأستاذ
نقيباً .

4- لم يكن لنقابة المحامين بطرابلس ولا للجنة الفرعية بطرابلس مقرأً فاختدت من مكتب الأستاذ عز الدين أبو راوي مقرأً للنقابة واللجنة . الكاتبة بشارع حسونة باشا رقم (37) ت : 34459 كمقر مؤقت كانت تلتقى من خلاله المراسلات المتعلقة بنشاطها المهني من داخل وخارج القطر .

5- وسيجد القاري فيما يلي من صفحات التسلسل التاريخي لنقباء الخامين وهيئلت مجلس النقابة واللجان الفرعية منذ تأسيس النقابة الوطنية - بقدر ما وجدناه موثقاً - على مستوى ليبيا منذ عام 1965 حتى تاريخ صدور هذه الطبعة الأولى (1999) كما سيجد ذكراً لإبرز أنشطة النقابة . وكنا قد أوردنا بالفصل السابق (الثاني) نختاً عن التطور التشريعي لمهنة المحاماة في ليبيا منذ 1952 ، وأوردنا بالفصل السابع النصوص الكاملة للتشريعات الخاصة بالمنظمة لمهنة المحاماة في ليبيا منذ 1952 من قوانين ولوائح وقرارات تنظيمية أو لائحية ، وكل ذلك نعتبه متمماً لما سطرناه أعلاه .

6- وفي عهد الاستعمار الإيطالي (الذي يفضل الأستاذ علي رجب الخامي أن يسميه بعهد الاستعمار) بالحاء للدلالة والدقة في التعبير) كانت توجد في كامل نطاق المستعمرة (برقة)رابطة واحدة للمحامين والوكلاء القانونيين كان مركزها محكمة بنغازي ووصل عدد المحامين المسجلين ببرقة إلى (9) تسعة بينهم ثمانية يقيمون في بنغازي وواحد فقط في درنة⁽¹⁾، وكان للرابطة شخصيتها الاعتبارية وتقع تحت الإشراف العالي من قبل وزير المستعمرات الإيطالي . وكانت المهام المتصلة بالمهنة توكل إلى لجنة يتم تعيينها بموجب مرسوم يصدر عن وزارة المستعمرات بناءً على

⁽¹⁾ من مقال عن "النظام المهني في برقة" الصادر باللغة الإيطالية والمشور بمجلة دليل برقة الإيطالية الصادرة عام 1933 والذي قام بتقديمه وترجمته الأخ العزيز الأستاذ رمضان أحمد جربوع .

اقترح من الحاكم وتتكون هذه اللجنة من (3) ثلاثة أعضاء تمتد صلاحيتها لمدة (4) أربعة سنوات وكان رئيس لجنة المحامين هو المحامي جوزيبي سيكيميير جير، هذا وقد كانت القواعد التشريعية السارية بمملكة إيطاليا قد تم مد نطاق سريانها على المستعمرة الليبية وتحديدًا على المحامين والوكلاء القانونيين والمهندسين وذلك بموجب المرسوم الملكي (الإيطالي) بتاريخ 1913/1/17 الذي مد سريان القانون التشريعي ولائحته التنفيذية لسنة 1870

ثانياً " نقباء المحامين " منذ تأسيس النقابة

من 1962 — 1980

- 1 — الأستاذ : علي رجب ممثلاً للنقابة
- 2 — الأستاذ : علي الديب ممثلاً للنقابة
- 3 — الأستاذ : حسني الطويبي ممثلاً للنقابة
- 4 — الأستاذ : عز الدين بوراوي نقيباً للمحامين "منتخباً"
- 5 — الأستاذ : نقيباً للمحامين منذ 1968 إلى 1978. "منتخباً"
- 6 — الأستاذ : محمد محمد الكريو نقيباً للمحامين منذ 1978 إلى 1980. "منتخباً"

من 1990 إلى 1997

- 7 — الأستاذ : عبد الخالق محمد الترهوني أميناً عاماً للنقابة . "مصعداً"

من 1977 إلى 1997

- 8 — الأستاذ : محمد إبراهيم العلاقي أميناً عاماً للنقابة . "مصعداً"

ثالثاً : عناوين النقابات

- 1 — النقابة العامة : شارع عمر المختار — عمارة بن ساسي سابقاً ص . ب (3300) هاتف : 4441950 — 444282 و بريد مصور (021) .
- 2 — نقابة طرابلس : نفس العنوان السابق .
- 3 — نقابة سهل بنغازي : الفويهات — الطريق الدائري ، شارع باب بن غشير رقم 155 قرب مركز شرطة الحدائق . هاتف : 2230364 — ص. ب 1783 .

4 — نقابة مصراتة : شارع رمضان السويحلي — مقابل قاعة الشعب . ص. ب
18233 هاتف : 618785 (051) .

5 — نقابة الزاوية .

6 — نقابة الجبل الأخضر : تشمل طريق ودرنة والبيضاء مقرها مجمع المحاكم
والنيابات بالبيضاء .

_____ . _____ . _____

رابعاً التشكيل الحالي للأمانة العامة للنقابة

والنقابات الفرعية

منذ عام 1997 إلى الآن 1999

أولاً : الأمانة العامة للنقابة :

- 1 — الأستاذ : محمد إبراهيم العلاقي الأمين العام — النقيب .
- 2 — الأستاذ : محمد احمد بن غشير الأمين العام المساعد — التوكيل .
- 3 — الأستاذ : الطاهر احمد جيودة أميناً للصندوق .
- 4 — الأستاذ : عبد الهادي بشير بوزقية عضواً .
- 5 — الأستاذ : فرج نوري بن فايد عضواً .

ثانياً : أمانة نقابة طرابلس :

- 1 — الأستاذ : عبد الله إبراهيم الفقي أميناً لنقابة طرابلس .
- 2 — الأستاذة : آمنة سعيد الرعصي أميناً مساعداً .
- 3 — الأستاذ : صالح إبراهيم عبد الجواد عضواً .
- 4 — الأستاذ : صالح بشير المرغني أميناً للصندوق .
- 5 — الأستاذ : مصطفى الهادي يونس عضواً .

ثالثاً : أمانة نقابة سهل بنغازي : وتشمل مدن اجدابيا وبنغازي والمرج

- 1 — الأستاذ : المبروك أحمد العقوري أميناً لنقابة بنغازي .

2 — الأستاذة : فريجة الشركسي أمينا مساعدا .

3 — الأستاذ : أنور أحمد الطشاني عضوا .

4 — الأستاذ : مفتاح مراجع كويدير أمينا للصندوق .

5 — الأستاذ : عبد الحفيظ عبد القادر غوقة عضوا .

رابعا : أمانة نقابة مصراة :

1 — الأستاذ / حسين سعد أبورزيره أمينا لنقابة مصراته

2 — الأستاذ / مفتاح محمد السويحلي عضوا

3 — الأستاذ / بشير محمد بن طاهر عضوا

4 — الأستاذ / محمد علي أحيدة عضوا

5 — الأستاذ / الهادي بشير بوزقيه عضوا

خامسا : أمانة نقابة الجبل الأخضر - تشمل مدن البيضاء ودرنة وطبرق

1 — الأستاذ / الجليلي محمد الشيعي أمينا للنقابة

2 — الأستاذ / حسين عبد الله عبد الكرم أمينا للصندوق

الجويفي

3 — الأستاذ / يوسف أبريك بودواره عضوا

4 — الأستاذ / فرج نوري بن فايد عضوا

5 — الأستاذ / خليفة أدريس الصغير عضوا

سادسا : أمانة نقابة الزاوية :

- 1 — الأستاذ / عبد الباري عبد الله تربل أميناً لنقابة الزاوية
- 2 — الأستاذة / نبيلة رمضان هرهور أميناً مساعداً
- 3 — الأستاذ / منصور خليفة الصويعي عضواً
- 4 — الأستاذ / أحمد عمران محنه عضواً
- 5 — الأستاذ / الطاهر أحمد جوده عضواً

هيئات مجلس النقابة المتعاقبة

أولاً : مجلس النقابة المنتخب في نوفمبر 1965 :

- 1- أ. عز الدين ابو راوي نقيباً
- 2- أ. عبد الحميد الرعيض وكيلاً
- 3- أ. كامل المقهور سكرتيراً
- 4- أ. عثمان البيزنكي أميناً للصندوق
- 5- أ. حسين الطويبي عضواً
- 6- أ. مصطفى محمد علي الشيباني عضواً

ثانياً : مجلس النقابة المنتخب بتاريخ 1969/2/6 ف

- 2- أ . مصطفى محمد على الشيباني وكيلا
- 3- أ . عبد الله زكي عبد الله عربي بانون أمينا للصندوق
- 4- أ . بشير محمد النجار سكرتيرا
- 5- أ . عثمان دخيل عضوا
- 6- أ . حسني أحمد الطويبي عضوا
- 7- أ . محمد على سليم عضوا

ثالثا : اللجنة المؤقتة لشؤون النقابة - وفقا للقانون رقم 104 / 70

- 1- أ . أحمد الطشاني رئيسا للجنة (بصفته رئيسا لمحكمة استئناف طرابلس)
- 2- أ . علي محمد الطروق عضوا
- 3- أ . مفتاح مختار لويرات عضوا
- 4- أ . علي صدقي عبد القادر أمينا للصندوق
- 5- أ . محمد إبراهيم المسلاقي أمين سر اللجنة

رابعا : مجلس النقابة المنتخب بتاريخ 1971/12/23

- 2- أ . سالم عبد الله بوعود وكيلا

- 3 — أ . عثمان على البيزنطي
عضوا
- 4 — أ . محمود عبد السلام نافع
أميناً للسر
- 5 — أ . على محمود بوهدمة
عضوا
- 6 — أ . عبد المجيد محمد الميت
أميناً للصندوق
- 7 — أ . محمد إبراهيم المسلاقي
عضوا

خامسا : مجلس النقابة المنتخب بتاريخ 1974/12/14 ف

- 2 — أ . السنوسي خليفة بادي
وكيلا
- 3 — أ . عبد المجيد محمد الميت
أميناً للصندوق
- 4 — أ . عبد المجيد سالم عكاشة
أميناً للسر
- 5 — أ . رجاء منصور مسلم
عضوا
- 6 — أ . عمران محمد بورويس
عضوا
- 7 — أ . محمد إبراهيم المسلاقي
عضوا

سادسا : مجلس النقابة المنتخب بتاريخ 1997/6/21 ف

- 2 — أ . السنوسي خليفة بادي
وكيلا
- 3 — أ . عبد المجيد محمد الميت
أميناً للصندوق

- 4 — أ . عبد المجيد سالم عكاشة
أميناً للسر
- 5 — أ . عمران محمد بورويس
عضوا
- 6 — أ . محمد أحمد الكريوي
عضوا
- 7 — أ . آدم محمود محمد
عضوا
- 8 — أ . جمعة أحمد عتيقة
عضوا
- 9 — أ . محمد أحمد بن غشير
عضوا
- 10 — أ . عياد منصور العنيزي
عضوا
- 11 — أ . أحمد حسين شلوف
عضوا

سابعا : مجلس النقابة المنتخب بتاريخ 1978/1/26

- 1 — أ . محمد أحمد الكريوي
نقيا
- 2 — أ . السنوسي خليفة بادي
وكيلا
- 3 — أ . عبد المجيد سالم عكاشة
أميناً للسر
- 4 — أ . عبد المجيد محمد الميت
أميناً للصندوق
- 5 — أ . عمران محمد بورويس
عضوا
- 6 — أ . عياد منصور العنيزي
عضوا
- 7 — أ . محمد أحمد بن غشير
عضوا
- 8 — أ . آدم محمود محمد
عضوا

- 9 — أ . ميلود أبو عجيلة القاسمي عضواً
- 10 — أ . محمد الدويبي عضواً
- 11 — أ . أحمد حسين شلوف عضواً

ثامناً : مجلس النقابة المنتخب بتاريخ 1979/1/25 ف (وهو آخر مجلس نقابة منتخب)

- 1 — أ . محمد أحمد الكريو نقيباً
- 2 — أ . السنوسي خليفة بادي وكيلاً
- 3 — أ . عبد المجيد سالم عكاشة أميناً للسر
- 4 — أ . ساسي سالم الحاج أميناً للصندوق
- 5 — أ . آدم محمود محمد عضواً
- 6 — أ . عبد الرحمن محمود الجتوري عضواً
- 7 — أ . حسني محمد شميس عضواً
- 8 — أ . حسن عمر غليو عضواً
- 9 — أ . مصطفى سالم كشلاف عضواً
- 10 — أ . عبد الكريم محمد نوري عضواً
- 11 — أ . سليمان على تومية عضواً

هيئات اللجان الفرعية للنقابات الفرعية

أولاً : اللجنة الفرعية بطرابلس

- 1 — أ. رجاء منصور مسلم .
- 2 — أ. أنيس القاسم .
- 3 — أ. عثمان البيزنطي .
- 4 — أ. الهادي الرومي .
- 5 — أ. عبد السلام المهدي .

ثانياً : اللجنة الفرعية بينغازي

1. الهيئة الأولى : بتاريخ 1972/10/3 تم انتخاب أعضائها وهم :

- | | |
|--------------------------|--------|
| أ. السنوسي خليفه بادي | رئيساً |
| أ. مصطفى عبد الله العالم | عضواً |
| أ. آدم محمود محمد | عضواً |

2. الهيئة الثانية : بتاريخ 1976/9/9 تم انتخاب أعضائها وهم :

- | | |
|---------------------------|--------|
| أ. عبد الحميد علي النيهوم | رئيساً |
| أ. مصطفى عبد الله العالم | عضواً |
| أ. يونس محمد شمش | عضواً |

3. الهيئة الثالثة : بتاريخ 1978/4/20 تم انتخاب أعضائهم وهم :

- | | |
|--------------------|--------|
| أ. علي أحمد الشريف | رئيساً |
|--------------------|--------|

أ.عبد الوهاب الفقي عضواً

أ.علي محمد التاورغي عضواً

4.الهيئة الرابعة : بتاريخ 10/3/1979 تم انتخاب أعضائها وهم :

أ.يونس محمد شمش رئيساً

أ.مفتاح صالح الشريف عضواً

أ.علي محمد التاورغي عضواً

أخذنا هذه البيانات من سجل محاضر اجتماعات اللجنة الفرعية الموجودة

حالياً بمقر نقابة محامي سهل بنغازي .

المؤتمر المهني للمحامين

هيئات للنقابة العامة للمحامين المصعدة خلال عام 1990ف

النقابة العامة للمحامين : بطرابلس

- 1 — أ. عبد الخالق محمد الترهوني أميناً عاماً
- 2 — أ. جمعة سليم الجرباني أميناً مساعداً
- 3 — أ. الطاهر أحمد جبوده أميناً للصندوق
- 4 — أ. محمد حسين زيدان عضواً
- 5 — أ. حسين مفتاح الشقمانى عضواً

أمانة فرع النقابة بطرابلس

- 1 — أ. عبد الله إبراهيم الفقهي أميناً للفرع
- 2 — أ. أحمد علي المنشوف أميناً مساعداً
- 3 — أ. خالد عيسى محمد عضواً
- 4 — أ. الهادي القماطي عضواً
- 5 — أ. مصطفى الهادي يونس عضواً

أمانة فرع النقابة : بينغازي

- 1 — أ. آدم محمود محمد أميناً للفرع
- 2 — أ. وداد الهمايي أميناً مساعداً
- 3 — أ. عياد منصور العنيزي عضواً
- 4 — أ. يونس محمد شمشبش عضواً
- 5 — أ. عبد الكريم مفتاح بن حلیم عضواً

أمانة فرع النقابة بالزاوية

- 1 — أ. حسين الهادي هويسة أميناً للفرع
- 2 — أ. أحمد الجليدي عمر عضواً
- 3 — أ. رمضان موتود سعيد عضواً
- 4 — أ. رجب أبو بكر نصرات عضواً
- 5 — أ. نوري الشتيوي عضواً

أمانة فرع النقابة بالجيل الأخضر

- 1 — أ. الجيلاني محمد الشيخي أميناً
- 2 — أ. عبد الله موسى صالح عضواً
- 3 — أ. حسين عبد الله عبد الكريم عضواً
- 4 — أ. عثمان سليمان أحباره (المقيرحي) عضواً
- 5 — أ. يحيى سعد المسماري عضواً

أمانة فرع النقابة بمصراثة

- 1 — أ. علي أحمد المنشوف أميناً
- 2 — أ. مفتاح حمد حمير عضواً
- 3 — أ. خيرى المليدي عضواً
- 4 — أ. محمد أقدورة عضواً
- 5 — أ. رمضان الحداد عضواً

هذا قد سبق أن تم تكوين مؤتمر مهني للمحامين بالجيل الأخضر ضم المحامين العاملين بكل من بلديتي البطنان (طبرق) والجيل الأخضر مقره مدينة البيضاء ، وقد تم تصعيد أمانته من :

1. أ. طاهر خليفه حسين طاهر
 2. أ. عبد الله موسى
 3. أ. عبد العزيز الفرطاس
 4. أ. محمد حسين زيدان
- أميناً للمؤتمر
أميناً مساعداً
عضواً
عضواً

5. أ. فتحي عبد ربه بوخطوه عضواً
- كما تم استكمال المؤتمر المهني للمحاميين ببلدية بنغازي وأصبح مشكلاً من :
1. أ. آدم محمود محمد أميناً للمؤتمر
 2. أ. أحمد مصباح نشاد أميناً مساعداً
 3. أ. عبد الله إبراهيم الدغيلي عضواً
 4. أ. مفتاح مراجع كويدير عضواً
 5. أ. السنوسي موسى اليرعصي عضواً
- كما تم تكوين مؤتمر مهني بمدينة غريان (نقلاً عن مجلة المحامي العدد (24) الصادر بتاريخ ديسمبر 1988).

خامساً : أبرز أنشطتها :

1. مذكرة نقابة المحامين بالجمهورية العربية الليبية

بشأن الوضع القضائي⁽¹⁾

إن مجلس نقابة المحامين منذ انتخابه في ديسمبر 1971م كان يتطلع إلى القيام بواجبه في النهوض بهذه المهنة الشريفة المقدسة وإلى المشاركة الحادة المخلصة في تطوير الساحة التي يتحرك فيها المحامي والنهوض بها إلى المستويات التي وصلت إليها الشعوب المتقدمة .

ولقد حاول المجلس عدة مرات الالتقاء بالمسؤولين لخلق الحوار اللازم في هذه الشؤون وإيصال آرائه ومقترحاته بالخصوص ، ولكن يبدو أن كثرة مشاغلهم والأعباء الثقيلة الملقاة على عاتقهم قد حالت بينه وبين هذه اللقاءات التي كان من الممكن أن تكون مثمرة ومفيدة .

وعلى أي حال فقد رأى مجلس النقابة أخيراً كتابة هذه المذكرة بآرائه ومقترحاته آملاً أن تحظى ببعض العناية والاهتمام من الجهات ذات الشأن ، ويتناول المجلس في هذه المذكرة المبسطة بعض النقاط الأساسية الهامة وباختصار شديد مجال القضاء وأعوانه والساحة التي يعملون فيها .

(1) قدمت هذه المذكرة إلى وزارة العدل بتاريخ 3 ربيع الأول 1394 هـ الموافق 27 مارس 1974م . ونشرت بالعدد الأول من مجلة المحامي .

أولاً - القضاء :

إن التاريخ يحدثنا أن نشأة الدول عندما قامت وتطورت إنما قامت أساساً على تحقيق العدالة بين أفراد الجماعة التي تكونت منها الدول وأن هذا العنصر الجوهري الضارب في أعماق التاريخ لازال حتى اليوم أحد الأعمدة الأساسية إن لم نقل أولها وأهمها في بقاء الدولة واستقرارها وتقدمها .

وبناء عليه إذا أردنا لدولتنا الفتية الاستقرار والتقدم والإزدهار فلا بد لنا من أن نضع هذا المعنى السامي نصب أعيننا وفي رأينا أن ذلك لا يتحقق إلا إذا توافر لدينا العدد الكافي من القضاة الأكفاء المخلصين الذين اطمأنوا إلى حياتهم ومستقبلهم.

إن كليات الحقوق والشريعة تخرج كل سنة عشرات الزملاء ، ونحن نعتقد أنه ليس كل متخرج يصلح أن يكون قاضياً تتوافر فيه الصفات التي نريدها للقضاة في بلادنا وبالتالي فلا بد لنا من التصفية والتمحيص كما لا بد لنا من جهة أخرى من إيجاد وسائل التشجيع حتى يقبل المتخرجون على هذه الوظيفة الصعبة الشاقة .

وعلى أساس هذين العاملين فإننا نعتقد أنه ستمر أكثر من عشر سنوات أخرى على أقل تقدير قبل أن يكتمل الملاك القضائي ، هذا إلى جانب أن الزملاء الجدد يحتاجون إلى فترة معقولة من التدريب حتى يستطيعوا أن يقوموا بأعباء هذه المسؤولية الخطيرة .

ولاشك أن هذه الفترة التي ستكون ليست بالقصيرة ، سيبقى الملاك القضائي خلالها مفتقراً إلى ما يسد هذا العجز ، وعليه فلا بد لنا من اللجوء إلى

الدول الشقيقة لمدة معينة إذا كنا في حاجة لوضع عشرات من القضاة والمستشارين في هذه الفترة المنوه عنها فإن اختيارهم وطريقة التعاقد معهم لا يجب أن تقوم على النهج الخاطئ الذي سارت عليه وزارة العدل الموقرة حتى الآن .

وفي رأينا أن أحسن طريقة تؤدي إلى هذا الغرض هي تأليف لجنة مكونة من رئيس المحكمة العليا ومفتي الجمهورية ووزير العدل ووزير الداخلية ونقيب المحامين والنائب العام توضع أمامهم قوائم جميع القضاة والمستشارين الذين سبق لهم العمل في ليبيا لتختار من بينهم العدد المطلوب ويتم التعاقد معهم لفترة تتراوح بين الخمس والعشر سنوات على أساس ألا تقل مدة التعاقد عن الخمس أو الست سنوات .

إن التجارب قد أثبتت أن القاضي غير الليبي يحتاج إلى مدة لا تقل عن السنة حتى يتعرف على قوانين البلاد ويحتاج ربما إلى مدة أطول من ذلك لاستيعاب أعرافها وتقاليدها ولهجاتها . والطريقة التي سارت عليها الأمور في السابق قد أدت إلى أن القاضي غير الليبي تكون مدة انتدابه أو عقده قد انتهت عند أول بداية إلمامه بهذه الأمور الأساسية الأمر الذي ترتب عليه فقدان الاستفادة الحقيقية من القاضي عند بداية اكتمال وضوح الرؤيا أمامه في القضايا التي يعالجها .

هذا فضلاً على أن القضاة غير الليبيين الذين سبق لهم العمل في ليبيا أو الذين سيحضرون في المستقبل ليسوا جميعاً على مستوى واحد من الكفاءة ومثانة الخلق وبالتالي فإنه لمن الخير لنا أن نختار للسنوات المقبلة أولئك القضاة والمستشارين الذين سبق لنا التعرف عليهم وأثبتت التجارب حسن كفاءتهم وسمو أخلاقهم .

لقد لوحظ في هذه السنوات الأخيرة أن القاضي قد أصبح يدخل إلى الجلسة بخمسين ومائة قضية في بعض الأحيان ، وسواء كانت هذه القضايا مدنية أو جنائية

فإننا نعتقد أنه ليس هناك مخلوق من البشر مهما كانت كفاءته وقدرته وصره وجلده يستطيع أن يقيم ميزان الحق والعدل وقد تكدست أمامه هذه الجبال من المشاكل التي تحتاج إلى وقت وصر طويلين لحل ألغازها وفض معيائهما .

وبالتالي فإنه من رأينا أن عدد القضاة والمستشارين ووكلاء النيابة ومساعدتهم يجب أن يتضاعف خمس مرات على الأقل على ما هو عليه الآن إذا أردنا محاولة إقامة ميزان العدل بجد وإخلاص .

هذا وقد لوحظ أيضاً أن 60% أو 70% من القضايا المدنية أو الجنائية هي من القضايا البسيطة التي كان من الممكن أن يتم الفصل فيها في ساعات أو في أيام قليلة على الأكثر لولا تعقيدات الإجراءات وبعد إقامة المواطن على الساحة التي يعمل فيها القاضي .

وعليه فإنه من رأينا أن مجتمعات المحاكم سواء في طرابلس أو بنغازي أو في بقية المحافظات يجب أن تختص فقط بالنظر في قضايا الكلي والمدني والمستأنف والجنح المستأنفة والاستئناف والجنائيات ، أما الجنح والمخالفات وقضايا المدني الجزئي فيجب أن تتعدد بتعدد مراكز الشرطة في أنحاء الجمهورية ويمكن اتخاذ دار بحجرات قليلة في كل حي من أحياء المدينة وفي كل محلة من المحلات في المحافظات تتسع لوجود القاضي ووكيل النيابة وأعوامهما ويمكن الاستعانة بالشرطة في استدعاء الخصوم والشهود .. الخ . فننظر القضايا أولاً بأول دون حاجة إلى الروتين والإجراءات المعقدة الطويلة .

مما لا شك فيه أن كل ذلك سوف يحتاج إلى نفقات ضخمة قد لا تستوعبها ميزانية وزارة العدل حتى ولو وضعت مرة أو مرتين ، وأنه وإن كان

من رأينا أن الدولة يجب أن تتحمل مثل هذه النفقات مهما عظمت لأن ذلك من أهم واجباتها لاستقرارها وتقدمها وازدهارها ، فإنه من الممكن جداً بعد إجراء الدراسات اللازمة مضاعفة الرسوم التكميلية والغرامات لمجابهة مثل هذه النفقات بل إن مضاعفة الرسوم التكميلية أصبح يستحق الدرس وهدفاً من الممكن السعي إليه للتقليل من عدد القضايا المطروحة على المحاكم ، ذلك أن الناس باتوا يستهينون بأداء ما عليهم من التزامات إلى الغير لكون مقاضاتهم سوف لن تكلفهم شيئاً يذكر .

وقبل أن ننهي هذه النقطة المتعلقة بالقضاء لا يفوتنا أن نشير إلى أن القضاء الإداري بإجراءاته المطولة وتعقيدهاته من حيث تحديد اختصاصه فقد أصبح عبئاً ثقيلاً على المتقاضين لا يكاد يكون له معنى جوهرياً الأمر الذي يتحتم معه البحث والدراسة في إمكانية إلغاءه والتخلص منه . وإذا كان القاضي المدني يمكنه النظر في القضايا المدنية والتجارية مع الاختلاف في الإجراءات والتطبيق فإنه بالتالي من الممكن جداً أن ينظر في القضايا الإدارية بنفس الأسلوب والمنهج بدون حاجة إلى التقييد بالاختصاص المعنوي .

كما أنه من ناحية أخرى نرى وجوب فصل نيابة المحكمة العليا عن النيابة العامة ولقد لجأت كثير من الدول إلى هذا الفصل ، فالنيابة العامة بصفتها الاعتيادية هي جهة المهام ونيابة المحكمة العليا هي نيابة قانون وهناك فرق واضح بين موقف الاتهام وموقف الحياد خصوصاً في القضاء الجنائي .

ثانياً — أعوان القضاة : —

إن أعوان القضاة هم أركان أساسية في إقامة ميزان العدالة ، فالحامون والكتابة والمحضرون والخبراء عناصر لا يمكن الاستغناء عنها وإن ضعف أو اهتزاز أي

ركن من هذه الأركان قد يؤدي إلى انهيار البيت بأكمله الذي نريد أن نقيمه شامخاً
تاباً للحق والعدل وبالتالي للاستمرار والتقدم والازدهار .

وعليه فلا بد لنا في هذه المذكرة البسيطة أن نشير ولو إشارة عابرة إلى كل
عنصر من هذه العناصر آمليين أن تحظى هذه الإشارة بزيادة الدرس والتمحيص .

أ — المحامون .

إذا كان القاضي هو إمام العدالة وقائدها في تشعبات الصراع بين الخير
والشر في هذه الحياة فإن المحامي هو المشعل المنير الذي يهديه إلى الطريق السوي
حتى يصل بها إلى إشراقة الحق ونور اليقين .

إنه لمن المؤلم حقاً أن نرى بعض الناس وقد يكون من بينهم المحامون
أنفسهم مع الأسف الشديد يستهينون بهذه المهنة المقدسة النبيلة وفتها الرفيع
السامي فينظرون إليها على أنها دفاع عن الشر والظلم والإجرام وينحدرون بها
إلى مهاوي التكسب الرخيص ، إن الحماسة في معانيها السامية النبيلة وأهدافها
المقدسة الشريفة هي النضال والجهاد في سبيل الحق ، والحريات وكرامة الإنسان .

إن الحماسة في بلادنا قد أصبحت تعاني في هذه السنوات الأخيرة كثيراً من
المشاكل والمصاعب سواء كان ذلك نتيجة الظروف والملابسات التي تحيط بها
أو منبثقة من محيط الحماسة نفسه ، ولاشك أن هذه الأمور إذا استمرت على هذا
الاضطراد فلا بد أن تؤدي أخيراً إلى تدهور وانهيار هذه المهنة ومن ثم وقوعها في
مستنقعات الخبث والشر والسمسرة .. الخ ..

إن ما حصل في بعض البلاد من انحطاط لهذه المهنة ترتبت عنه نتائج خطيرة لو فكر فيها عقلاء هذا الوطن لوجدوا أن الاهتمام بالحاماة والمحامي هي أحد الأغراض التي يجب أن تشغل رجل الدولة لكونها من أهم الأركان الأساسية لقياس بيان العدالة التي بدونها لن يكون هناك استقرار أو ازدهار .

إن المحامين قد ازداد عددهم في السنوات الأخيرة إلى ما يزيد عن الثلاثة أضعاف وأن الاستمرار في هذه الزيادة بهذه النسبة قد يؤدي في المستقبل القريب أو البعيد إلى نتائج لا تحمد عقبها خصوصاً وأن النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص قد بدأ يتقلص تاركاً ميدانه للقطاع العام الذي بدأ يتجه للاستعانة بالمستشارين الخاصين يأتي بهم من البلاد الشقيقة مستغنياً عن مكاتب المحامين . ولاشك أن هذا الوضع سيؤدي أخيراً إلى أن يجد المحامون أنفسهم وقد دخلوا فيما بينهم في منافسة سترتب عنها أوجم العواقب بل أوجم النتائج .

إنه من الممكن أن يكون تحديد عدد مناسب من المحامين في كل محافظة من المحافظات يتفق مع عدد سكان هذه المنطقة إحدى طرق العلاج التي يمكن بحثها ودراستها كما سبق أن كتبنا للوزارة في أحد مذكراتنا السابقة .

كذلك من الممكن أن يصدر نص في قانون الحاماة بوجود التزام المحامي بمدة معينة من التمرين قبل أن يصدر له ترخيص بمزاولة المهنة كما هو الحال في جميع أنحاء العالم .

هذا ومن الملاحظ أن معظم القطاع العام التجاري يقوم أساساً على النظام التجاري البحت وأنه من الممكن أن يستعين هذا القطاع بنشاط المحامين وكفاءاتهم غير أن الذي لاحظناه مؤخراً هو اتجاهه اتجاهاً لا نشك في خطئه وهو الاستعانة

بالمستشارين الخاصين ونحن نعتقد أنه ليس في هذا المذهب أية مصلحة اقتصادية أو وطنية .

إن توظيف المستشار القانوني الخاص في المؤسسة العامة ذات الطابع التجاري سوف يكلف الدولة علاوة على مرتبه مرتبات كتبة وطبايعين كمساعدين له وإلى إيجار مكتب يحمله بقيمة مراجع خاصة ووسائل انتقال .. الخ ..

ومحاسبة بسيطة نجد أنه سوف يكلف المؤسسة وبالتالي الدولة ما لا يقل عن أربعة أو خمسة آلاف دينار سنوياً بينما لو أعطيت هذه المهمة إلى أحد مكاتب المحامين فإنه سوف لا يكلف هذه المؤسسة أكثر من ثلث أو نصف هذا المبلغ على الأكثر .

الشيء الآخر الذي لاحظته مجلس النقابة أن المحاكم قد اعتادت أن تحكم بأتعاب رمزية للمحامي لا تتجاوز بضع عشرات من القروش ، ونحن لا ندرى من أين أتت لنا هذه القاعدة فليس هناك نص يقررها ولا نشك أبداً في خطئها الفلاح، فهذا التقدير المتبسر لا يمكن أن يتفق مع مجهودات المحامي المبذولة في القضية فلا يعقل أبداً أن يستمر المحامي يناضل في سبيل حق موكله في قضية معينة لأشهر طويلة ولربما لسنوات وتكون أتعابه فيها حسب الحكم بضعة قروش .

وإذا كانت الأتعاب المحكوم بها لا تتفق عقلاً ومنطقاً مع مجهود المحامي فإنه لا بد أن يقبض أتعابه المعقولة من شخص موكله ولاشك أن ذلك يعتبر ظلم فادح لصحاب الحق .

إن من رأينا أن يصدر توجيه لتحميل خاسر الدعوى القيمة المعقولة لأتعاب محامي خصمه ، وأن القول بغير هذا سوف يؤدي إلى نتيجتين سيئتين ، أولهما إن

صاحب الحق سوف يتردد في اللجوء إلى القضاء لاقتضاء حقه خصوصاً إذا كان الدين مبلغاً صغيراً لكونه يتحمل أتعاب المحامي وقد تكون باهظة بالنسبة للدين المطلوب ، والنتيجة الثانية هي استهانة الناس بالحقوق والالتزامات ما دام المدين يؤمن أن امتناعه عن الوفاء بدينه سوف لا يكلفه إلا قيمة ذلك الدين ومبلغ تافه من الرسوم بعد الحكم في الدعوى التي قد تستمر لأشهر أو سنوات .

إن ما يقال في هذا الصدد يقال أيضاً بالنسبة لأتعاب الانتداب ، فقد اعتادت المحاكم أن تحكم للمحامي المتدب بأتعاب رمزية لا تتعدى بضع دينارات لا يمكن أن تتفق مع مجهود المحامي في الإطلاع والدراسة والانتقال والدفاع الذي قد يستمر أياماً والانتقال الذي قد يقتضيه السفر ولترك مكتبه ليوم أو ليومين أو أكثر ، إننا إذا طلبنا لأحد أصحاب الحرف أن يترك محله لإصلاح باب أو تركيب حنفية سيطالب بأضعاف هذا المبلغ المحكوم به .

إن النقاط التي أشرنا إليها هي بعض الحقوق التي نأمل أن تجدد العناية والاهتمام لمساعدتنا على تحقيقها حفاظاً على مستوى هذه المهنة والرفع من شأنها .

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير إلى أن هناك واجبات أيضاً على هذه الفئة من الناس وأن هناك عدداً كبيراً منهم قد تنكبوا الطريق السوي في أداء واجباتهم المهنية . إن المحامين العقلاء الذين يهتمون بمهنتهم ومستوى فيها الرفيع ليتألمون أشد الألم وأمره عندما يرون ويلاحظون أن بين ظهرانيهم زملاء لهم قد انحرفوا بمهنتهم وتنكبوا الجانب السوي ثم لا يستطيع هؤلاء العقلاء أن يفعلوا شيئاً إزاءهم فيستمر الانحراف والإنحدار إلى الهاوية ، كل ذلك بسبب أن المحامين لا يملكون الإشراف الكامل على مهنتهم فقانون الحماية قد أعطى الحق في قبول المحامين وتأديبهم إلى أشخاص مهما قلنا في كفاءتهم وذكائهم وإخلاصهم إلا أنهم بعيدون عن مشاكل

هذه المهنة وملايساتها وبالتالي فإن تقديرهم للأمر في مثل هذا الصدد لا يمكن أن يصادف الغاية المرجوة منه .

ولا شك في رأينا أن النقاية بحكم انتخابها ومعاشتها حياة الزملاء وبحكم إشرافها على المهنة هي الجهة التي يجب أن تخول كل ما يتعلق بأوضاع هذه المهنة .

ب - الكتبية :

إن القاضي لا يستطيع أن يؤدي مهمته المقدسة بدون وجود الكاتب إلى جانبه ، فالكاتب علاوة على قيامه بكتابة محاضر الجلسات وتنسيقها فهو القائم بتنفيذ مقررات القاضي وتحضير ملفات الدعوى وترتيب أوراقها وتحضير القوانيين المطلوبة والمراجع التي يحتاج إليها القاضي في بحثه وكتابة الأحكام وطباعتها والإشراف على ما يكون فيها من نواقص أو أخطاء .

والواقع أن الملاحظ في محاكمتنا أن قلم الكتاب ضعيف أشد الضعف في عدده ومستواه فعدد الكتاب والطباعين لا يكاد يفي بالغرض المطلوب منه ، هذا فضلا عن ضعف مستوى كفاءة وإنتاج أفراده فبعد استقالة عدد كبير من الكتاب القدامى فإن معظم كتاب المحاكم الحاليين لا يكادون يلمون بالمبادئ القانونية الأساسية التي تتعلق بواجباتهم الأمر الذي أدى إلى كثير من الارتباك والفوضى مع إحداث كثير من العراقيل والمشاكل مع أصحاب القضايا بدون سبب أو مبرر .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الملاحظ الآن في محاكمتنا أن صاحب الحكم عليه أن ينتظر الأسابيع وربما الأشهر العديدة ، ليحصل على صورة من الحكم المحكوم له به وذلك لعدم توافر العدد الكافي من الطباعين والآلات الناسخة . إنه لمن المؤلم حقا أن تطلب صورة من ملف أو محضر أو نسخة من ورقة من أوراق الدعوى

ومع استعدادك لدفع الرسوم المطلوبة ثم لا تحظى بذلك إلا بعد انتظار قد يستمر الأشهر أو أن تجلب آلة ناسخة أو طابع من الخارج لينسخ لك ما أنت في حاجة إليه ثم تجر بعد ذلك على دفع الرسم المقرر .

إننا نعتقد أن الأمر لا يحتاج إلى معجزة لتوفير عدد معقول من الطابعين وآلة نسخ لكل محكمة من المحاكم ما دام هناك رسوم ستدفع إلى الدولة عند المطالبة بمثل هذه الخدمة .

ج - المحضرون :

إن الشيء الغريب بالنسبة لهذه الفئة الهامة في مجال القضاة والعدالة إن عددهم قد قل عما كانوا عليه منذ عشر سنوات ، هذا في الوقت الذي تضاعف فيه عدد القضايا المعروضة على المحاكم خمس أو ست مرات ، ولسنا في حاجة أن نذكر مدى الفوضى والارتباك الناتج عن هذا الوضع الغريب .

لقد أصبح صاحب القضية الذي جاهد سنوات للحصول على حكم فيها يحتاج إلى أشهر وربما لسنوات لتنفيذ هذا الحكم وهناك كثير من الناس دفعهم اليأس والمرارة إلى ترك حقهم الذي حكم لهم به لسبب ما يعانونه في أروقة قلم المحضرين .

ونحن نعتقد أن هذا الوضع سوف لا يتحسن ولا يتقدم إلا إذا عاجلنا الأمر معالجة جذرية تتفق مع المنطق والواقع وما يعانیه المحضرون من متاعب حمة ومسئوليات ضخمة .

إن حكم القاضي في قداسته وسموه لا يساوي الخير الذي كتب به إذا لم يتم بتنفيذه المحضر الذي في إمكانه أن يتلاعب كما يشاء أثناء عمليات التنفيذ في هذا الجو الذي تحيطه الفوضى والارتباك .

إن من رأينا أن هذا الموضوع يجب أن يحظى بالاهتمام الكلي بالعلاج السريع فيجب أن يكون هناك عدد كاف من المحضرين ولا بد أن يكون لهم مستوى معين من الكفاءة وأن يظهروا. معظمهم خاص يضمني عليهم الاحترام والهيبة ويشعرهم بالمسئوليات الملقاة على عاتقهم ، هذا فضلاً عن إيجاد الوسائل المسهلة لهذه المهمة والمشجعة لها من أمثال المواصلات المناسبة والمكافآت المشجعة .

إن المحضرين يجب في رأينا أن يتضاعف عددهم إلى خمسة أمثال العدد القائم الآن ولكون طبيعة عملهم يفترض أن تستمر حسب نصوص القانون من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة السابعة مساءً فيجب أن تكون لهم مكافأة خاصة علاوة على مرتبهم هي نسبة معينة مثلاً من رسوم الإعلان ورسوم التنفيذ ، كما يجب أن تكون لهم بذلة رسمية خاصة تضيضي عليهم المنظر اللائق الذي يخلق الهيبة والاحترام لمنفذي القانون كما يجب أن تكون تحت يد كل واحد منهم مواصلة خاصة سريعة يستطيع أن يتقل بواسطتها بالسرعة اللازمة في أنحاء البلاد وتتفق مع البيئة التي يعمل فيها ، ففي المدن مثلاً يجب أن تكون الوساطة هي الدراجة النارية وفي الأرياف والطرق والوعدة والصحاري يجب أن تكون هناك السيارة الخاصة بذلك مثل (لاندروفر) إلى غير ذلك من الوسائل المناسبة بالمواصلات .

إن كل ما تنفقه الدولة في هذا السبيل ليس عبثاً بل هو أحد الوسائل الجوهرية لتحقيق العدالة .

د - الخبراء :

إنه ليس سراً وقد أصبح غير مستغرب أن تبقى قضية من القضايا تحت يد الخبرة مدة تزيد عن الخمس أو ست سنوات ، كل ذلك بسبب عدم توافر العنصر الكافي والمستوى المطلوب من الخبراء ، والخبراء كما هو معلوم أناس فنيون في مهنتهم لهم مكاتبتهم وأعمالهم كالمهندسين والأطباء والميكانيكيين .. الخ . وهؤلاء والحمد لله متوافرون في بلادنا وليس من الصعب أو المستحيل إيجاد العدد الكافي والمستوى اللائق منهم لحل هذا المشكل المستعصي ويكفي ذلك في رأينا تشجيع هذه الفئة وفتح سجل الخبراء على مصراعيه .

إن المحاكم قد اعتادت مع الأسف الشديد أن تحكم للخبير بيضعة دينارات في مهمة تحتاج لمجهودات قد تستمر الأيام والأسابيع . وهذا الوضع الغريب قد أبعده العدد والمستوى الطيب من الخبراء الذي يمكن الاستعانة بهم في تحقيق العدالة في الوقت الذي شجع العدد البسيط والأقل كفاءة منهم للالتصاق بأروقة المحاكم .

إن التجارب قد أثبتت أن الخبير الذي يرضى بيضعة دينارات في مهمة تحتاج إلى مجهود يكلف مئات الدينارات لا بد أن يكون مرتزقاً ولا مبالياً للأمر الذي يؤدي حتماً إلى تدهور العدالة وتدميرها .

إن العلاج لكل ذلك كما سبق أن قلنا هو فتح سجل الخبراء على مصراعيه مع رفع أمانة الخبرة إلى المستوى اللائق الذي يتفق مع مجهود الخبير وخبرته .

ثالثاً - المحاكم :

إن المحكمة هي ذلك البيت المقدس الذي يسعى إليه الإنسان ناشداً الحق والعدالة فيجب أن تتوافر بالعدد والمظهر بهذا المكان المقدس الشامخ .

إن من ينشد العدالة يجب أن يجدها قريبة منه ويجب أن يتوافر فيها المظهر الذي يتفق مع المعنى السامي العظيم وقد سبق وأن بينا في أول هذه المذكرة أن مجمعات المحاكم في طرابلس وبنغازي والخمس والزاوية .. الخ . يجب أن يقتصر النظر فيها على القضايا الكلية والمدني المستأنف والجنح المستأنفة والاستئناف والجنایات أساساً . أما القضايا الجزئية مدنية أو جنح فيجب أن تخصص لها محكمة في كل حي وقرية وأن هذه الأمكنة المقدسة يجب أن يتوفر فيها كل ما يليق بها من مظاهر القداسة والسمو من النظافة والهيبة وسبل الراحة .

وإنه لشيء محزن ومؤلم أن تنفق الدولة ملايين الدينارات في مجمع مثل مجمع طرابلس ثم لا تمضي عليه أكثر من ثلاث سنوات فنجده بهذا المنظر السيئ حتى يكاد أن يكون لا قصراً للعدالة بل كومة من الخراب هي أبعد ما تكون عن مظاهر القداسة والسمو فجدرانها خربة متسخة ومصاعده معطلة ومكيفات الهواء فيه لم تعمل منذ إنشائها والمتقاضون متكديسين في الممرات متكئين على الجدران أو مفترشين البلاط .

إننا نعتقد أن الدولة التي أنفقت هذه الملايين من الدينارات لإقامة هذا المجمع لا يمكن أن تعجز عن إيجاد وسائل النظافة ووضع بضعة مقاعد ولو خشبية في الممرات وصيانة المصاعد والمكيفات ووضع مكتبة كاملة في كل دور من الأدوار تتوافر فيها قوانين البلاد والعدد الكافي من المراجع والسجلات القانونية المتداولة في العالم .

إن العدالة شيء سامٍ وعظيم وإن أولئك الذين يسعون لخلق مجتمع متقدم يسعى لمشاركة البشرية في خلق الحضارة وتقديم الإنسان لا شك أنهم يعون هذه

الكلمة العظيمة وسيسعون بكل جهد وإخلاص لتحقيقها فبدونها لا وجود لأي تقدم أو استقرار أو ازدهار .

وفق الله المخلصين المؤمنين من بني وطننا وإن أملنا لكبير بأن تحظى هذه المذكرة المبسطة بعنايتكم واهتمامكم ، علکم تجدون فيها ما يستحق الدراسة والتنفيذ وإن المحامين الذين هم جزء بسيط من أسرة القضاء العظيمة لعلی استعداد وباستمرار للتعاون معهم لتحقيق كل ما هو خير وعدل .

مع وافر احترامنا وتقديرنا

لكم التوفيق

مجلس النقابة

طرابلس في 27-03-1974م .

_____ . _____ . _____ . _____

في الاجتماع الهام الذي التقى فيه الأخ العقيد معمر القذافي
بالأخوة المحامين بمقر النقابة يوم الأربعاء 18-05-1395 هـ

الموافق 28 مايو 1975م⁽¹⁾

باسم الحق والعروبة ،

هذا اللقاء المبارك الذي تأمل أن يكون أساسه الصدق والصفاء والإخلاص،
ونرجوه تعالى أن يعيننا على ضعف نفوسنا حتى نقول كما نحاول دائما أن نقول
الحق حقا ، والباطل باطلا ، كما نرجوه تعالى أن ينير عقولنا وقلوبنا حتى نميز بين
هذا الحق وذلك الباطل .

اسمح لي أيها الأخ العقيد أن أقدم لك مجموعة من إخوانك ومواطنيك الذين
يقدرون زيارتك هذه إلى نقابتهم حق قدرها مدركين لأبعادها ومراميها . وأنا لا
أشك أبدا أنهم سعداء مستبشرين بما أملين من ورائها كل خير وبركة لوطنهم
وأمتهم وإلى تطلعاتهم الإنسانية الواسعة.

أيها الأخ العزيز ، أتي أقدم لك مجموعة من المواطنين لهم ما لهم وعليهم ما
عليهم بجمعك بهم كونهم أبناء هذه الصحراء الواسعة والأرض البكر الطيبة تغذو
بشرها ولبائها ، وغاصت أقدامهم في رمالها وكتباتها ، وخاضت أرجلهم في غدرانها
ووديانها واستنشقت أنوفهم حناؤها وعراها . إنهم يحبون هذه الأرض ويعشقون

(1) نشرت بالعدد الأول بمجلة المحامي .

كل ذرة رمل فيها . ولقد رأيت بعين رأسي البعض منهم تنهمر دموعه عند سماعه ذكر هذا الوطن في بيت شعر جيد أو لحن موسيقي مؤثر .

لقد عاشرتهم وعشت معهم عشرين سنة ، وأهم جميعاً مؤمنون بالرغم مما يحيط البعض منهم من هواجس ونزعات ، وكلهم طيبون مخلصون بالرغم من تيارات الضعف البشري الجارفة . وأهم جميعاً قويهم وضعيهم شباهم وشيبيهم يتطلعون إلى أن يكون لهم دور في تكملة رسالة أجدادهم إلى الإنسانية جمعاء .

إني لا أخفي عليك أيها الأخ أنهم قوم مشاكسون ، حذرون ، شكاكون في كثير من الأحيان ، فقد منعوني من أن أتكلم على سحيتي وأجروني أن أحضر كلمتي كتابة حتى يعرفوا ما فيها من أقوال واتجاهات وأفكار قبل إلقائها . وهذا لا أعتبره عيباً فيهم بل هو ميزة من أهم ميزاتهم ، وهو دليل لا يقبل الشك على مدى شعورهم بمسئولية الكلمة ومسئولية الموقف .

إني لا أخفي عواطفني ولا أزيّفها حين أقول أن الإنسان عندما يعرفهم لا يملك إلا أن يحبهم ويشعر بالفخر والاعتزاز أن يكون بينهم ومعهم .

وأهم يأتون إليك أيها القائد اليوم بهموم نفوسهم وآلام أمتهم وأحزانها ، وبالتالي فلن تسمع منهم تلك الكلمات المطربة الممتعة أو الجمل المنمقة المختارة ، بل هي كلمات مفعمة بالألم والحزن والتساؤل .

لماذا نتخلف ويتقدم الآخرون ؟؟

إن الآخريين لا يملكون حضارات عشرة آلاف سنة ، حضارات بين النهرين وضياف النيل وشواطئ المتوسط . لا يملكون حضارة بابل وأشور والكلدانيين

والفراعنة والفينيقيين واللوبيين والقرطاجانيين ، لا يملكون رسالة موسى وعيسى
ومحمد. ومع ذلك فنحن المتخلفون وهم المتقدمون فلماذا ثم لماذا؟؟

إننا كمحاميين لا نملك الخوض الآن في سياسة العالم واتجاهاتها وصراعاتها
فهذه أبعاد ربما تغيب على كثير منا . ولكننا لا شك ولا ريب نملك بعض أبعاد ما
هو لصيق بنا وبمهنتنا ، وبالقدر المتاح لنا الإشارة إليه تساءل لماذا لا يكون لنا
تشريع نحن مصدره ، وقضاء قادر عادل في أرضنا سواء بمعناها الضيق أو بمعناها
الواسع حتى يستطيع الإنسان العربي أن يجتني في ظلاله ، ويأمن على نفسه ،
وحرية ، وماله وعياله .

إن التاريخ يحدثنا إن نشأة الدول عندما قامت وتطورت إنما قامت أساساً
على تحقيق العدالة بين أفراد الجماعة التي تكونت منها الدول . وإن هذا العنصر
الجوهري الضارب في أعماق التاريخ لازال حتى اليوم أحد الأعمدة الأساسية إن لم
نقل أولها وأهمها في بقاء الدولة واستقرارها وتقديمها .

واسمح لي أيها الأخ العزيز أن أتطاول وأقول كما قال أعظم المؤرخين
وأصدقهم وأكثرهم وعياً وفهماً ، بأن انتشار الإسلام وحضارته الفذة لم تكن سيفاً
ولا رمحاً وإنما كانت تشريعاً رائعاً استحباب لأعمق ما في النفس البشرية من معاني
إنسانية باعتبار أن هذا المخلوق هو خليفة الله في الأرض وقد حمل الأمانة ولا بد
واصل بها إلى من حمله إياها .

وإن هذه الأمانة في رأينا لا يستطيع مخلوق مهما عظم أن يترعها أو يزيلها .

إن حضارة الإسلام في رأينا وانتشاره في ربع قرن ما بين جبال اليرانس
وحتى حدود الهند هو رسالة القضاء .

إن الحضارة والتقدم في رأينا أيها الأخ الصديق هي حرية اختيار وقضاء
قادر وعلم غزير .

وإن رسالة السماء في رأينا هي جوهر يشع نوره ما بين السماوات والأرض
وهي ملك لجميع أبناء هذه المعمورة وليست تابو أو كهانة تفرض وصايتها
في الأرض .

أعتذر لنفسي ولأخواني مقدماً إذا زل لساننا أو جمحت بنا عواطفنا فأنت
أخونا وابن صحرائنا الفذة ، سلالة إبراهيم وإسماعيل ومحمد وعمر وخالد والمختار .

وفقك الله وسدد خطاك وهدانا جميعاً سواء السبيل إنه سميع مجيب ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

3. إهداء نقابة محامي ليبيا لكل من مكتبة محكمة العدل الدولية ومكتبة
قصر السلام بلاهاي⁽¹⁾ مجموعة من كتب التشريع والقضاء الليبيين
مايو 1977

بعد عرض اقتراح على مجلس نقابة محامي ليبيا مؤداة قيام النقابة بخلق
صلات ثقافية مع الهيئات القضائية والقانونية الدولية لما في ذلك من فوائد شتى
وموافقة المجلس على ذلك الاقتراح .

تقرر البدء في اتخاذ الخطوة الأولى . نحو تحقيق تلك الغاية النبيلة من خلال إهداء
مكتبي العدل الدولية وقصر السلام بلاهاي بمجموعة من كتب التشريع والقضاء في
بلادنا نظراً لافتقارهما لأية مراجع عربية تمكن الدارسين والباحثين من الاستعانة
بالتشريع والقضاء العربيين في مجال أبحاثهم ودراساتهم .

وقد تم بالفعل إرسال الكتب التالية واستلامها من قبل المكتبتين المذكورتين :

- 1- مجموعة القانون التجاري والقانون البحري والقوانين المكملة لها .
- 2- مجموعة القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والقوانين المكملة لهما .
- 3- مجموعة التشريعات الصحية والاجتماعية .
- 4- مجموعة التشريعات المتعلقة بسيادة الدولة (كالدستور وقانون الجنسية وغيرهما) .

⁽¹⁾ لمزيد من المعلومات حول محكمة العدل الدولية وأكاديمية القانون الدولي بلاهاي يمكن الرجوع إلى الفصلين
الثامن والتاسع من المجلد السابع من موسوعة المحامي العربي .

5- قانون المرافعات المدنية والتجارية .

6- القانون المدني والقوانين المكملة له .

7- عشرون عددا من مجلة المحكمة العليا الليبية على السنوات : السابعة و الثامنة والتاسعة والعاشره والحادية عشر .

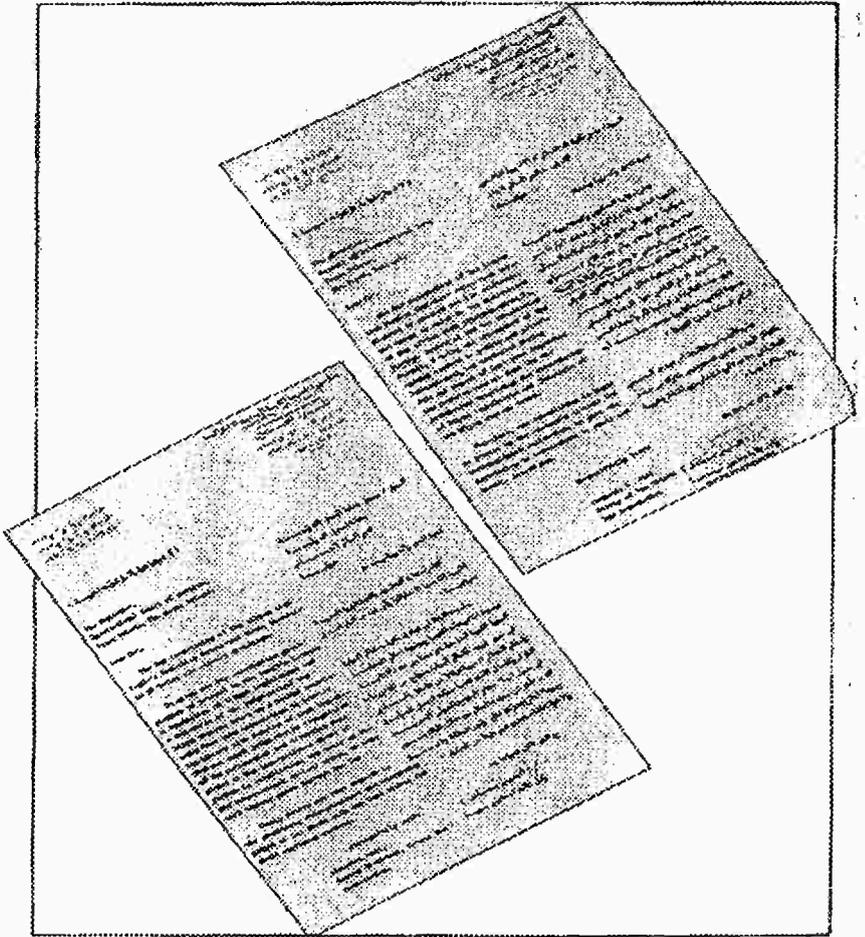
8- خمسة وعشرون عددا من مجلة المحكمة العليا الليبية باللغة الإنجليزية تضم ملخصا للمبادئ القانونية التي أصدرتها المحكمة العليا عن السنوات من 1970 وحتى 1976.

9- الأعداد : الأول والثاني والثالث من مجلة "المحامي" التي تصدرها النقابة .

والجدير بالذكر أن تلك المجموعة من الكتب هي كتب التشريع والقضاء العربية الوحيدة التي تضمها المكتبتان المذكورتان واللذان تعدان من أكبر المكتبتات في العالم المتخصصة في مجال القانون والعلوم السياسية .

وحبذا لو حذت باقي نقابات المحامين العرب واتحاداتهم المهنية القانونية حذو نقابة محامي ليبيا في التعامل مع الهيئات القانونية القضائية الأجنبية والدولية بغيت الاستفادة منها وإفادتها .

ومن المعروف أن مكتبة محكمة العدل الدولية هي مكتبة مغلقة خاصة بقضاها أما مكتبة قصر السلام فهي مكتبة مفتوحة للجميع تابعة لأكاديمية القانون الدولي بلاهاي ونشر فيما يلي صور ضوئية لمذكرتي الإهداء كما صدرتا عن النقابة.



4. عقدها لدورة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بطرابلس في
الفترة من 3/29 إلى 1976/4/2
نشرت أعمال الدورة بالعدد الثاني من مجلة المحامي التي تصدرها النقابة .

5. تنظيمها للندوة العالمية عن الصهيونية والمسألة العنصرية بطرابلس
في الفترة من 24 إلى 1976/7/27

نشرت وثائق الندوة بالعدد الثالث من مجلة المحامي التي تصدرها النقابة . كما نشرت
بكتيب خاص باللغتين العربية والإنجليزية موجود بأمانة النقابة بطرابلس .

6. اتفاقية التعاون المهني المشترك بين الهيئة القومية للمحامين بتونس
ونقابة محامي ليبيا 28 أبريل 1978 الاتفاقية المبرمة بين النقابتين
بطرابلس في 28 أبريل 1978

1- نبذة موجزة عن خلفياتها :

في أواخر عام 1977 تلقى مجلس نقابة محامي ليبيا دعوة مكتوبة أرسلها
لمجلس الهيئة القومية للمحامين لزيارة تونس تهدف إلى توثيق الروابط وتدعيم
العلاقات بين النقابتين . وبعد أن عرضت على المجلس وناقشها قرر قبولها ، وتمت
الاتصالات بين النقابتين وتجدد يوم الجمعة 24 فبراير 1978 موعداً لبدءها .

وفي الفترة من 24 إلى 27 فبراير 1978 عقد مجلسا النقابتين عدة لقاءات
بينهما تدارسا خلالها كل شعور وشجون مهنة المحاماة بقطريهما ، والأقطار العربية
الأخرى وما يتصل بها من أمور ذات صلة وثيقة بمهنة المحاماة وقد وقعاً محضراً
مشتركا وهذا نصه :

"محضر مشترك (1)"

"بناء على الروابط الأخوية التي تجمع بين نقابة المحامين بالجمهورية العربية
الليبية الشعبية الاشتراكية والهيئة القومية للمحامين بتونس قامت هذه الأخيرة بتوجيه
دعوة لشقيقتها نقابة المحامين بليبيا وذلك قصد القيام بزيارة تهدف إلى توثيق الروابط
وتدعيم العلاقات بين النقابتين . وفعلاً استجابة نقابة المحامين بالجمهورية الليبية بتلك

(1) تم صياغة هذا المحضر بالاشتراك مع الزميل الأستاذ الأذهر القروي الشابي .

الدعوة وحاضرة إلى تونس يوم الجمعة الموافق الرابع والعشرين م شهر فبراير 1978 .
بوفد يتركب من : الأستاذ محمد محمد الكريوي نقيب المحامين .
عبد المجيد عكاشة وآدم محمود و عياد العنيزي ومحمد بن غشير ومحمد الدويبي
وميلاد بوعجيلة وعمران بورويس .

وعقدت النقابتان اجتماعهما الأول الذي ضم كافة أعضاء وفد نقابة
الجماهيرية من جهة وأعضاء هيئة المحامين بتونس وهم :
الأستاذ فتحي زهير عميد المحامين والأزهر القروي الشابي وخير الدين الليلي وعبد
السلام الميداسي وعبد الرحمن الهيلة ومصطفى السماوي وعبدالله أبوبكر والياس
القرقوري .

وذلك بمكتبة المحامين بقصر العدالة بتونس يوم السبت 25 فبراير 1978 كما
عقد الوفدان جلسة عمل ثانية يوم الاثنين 27 فبراير 1978 بذات المكان وبعد
تدارس أوضاع الحمامة في كلا القطرين الشقيقتين وكذلك أوضاع ودادية محامي
المغرب العربي الكبير توصل الجانبان إلى المقررات الآتية :

1- قبلت الهيئة القومية للمحامين بتونس الدعوة الموجهة إليها من نقابة المحامين
بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وتحدد يوم الجمعة الثامن والعشرون من
أبريل 1978 موعداً لها وذلك بغية تركيز العلاقات بين النقابتين في مجالهما المهني .

2- تقرر وضع مشروع اتفاقية يجرر سن كلا الطرفين يتضمن اقتراحات كل منهما
في مجال تبادل الخبرات والدراسات في نطاق الحمامة وتحويل محامي البلدين من الترافع
أمام محاكم القطرين على أن يقع تبادل هذين المشروعين بين النقابتين في ظرف شهر
من الآن حتى تتم فيهما الدراسة ويستخرج منها مشروع موحد في ليبيا القادم .

3- كما قرر الوفدان العمل بكل جدية على إحياء ودادية محامي المغرب العربي
الكبير وذلك لتوثيق عري الأخوة بين محامي الأقطار الأربعة وتكفلت نقابة

الجمهورية العربية الليبية بالسعي لدى كافة النقابات المعنية لعقد اجتماع للمكسب الدائم بهذه الودادية . وقع هذا البيان من طرف المحامين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وعميد الهيئة القومية للمحامين بتونس .

توقيع

نقيب محامي ليبيا

توقيع

عميد المحامين بتونس

وبالتاريخ المحدد أعلاه حضر وفد الهيئة القومية للمحامين إلى طرابلس وعقد والقدان جلسة عمل مشتركة بمقر نقابة المحامين تمت خلالها مناقشة المشروعين المقدمين من قبل الهيئة القومية للمحامين بتونس⁽¹⁾ والمشروع المقدم من قبل نقابة محامي ليبيا⁽²⁾ . وبعد دراسة المشاريع الثلاثة دراسة مستفيضة تم الاتفاق على أحكام الاتفاقية ونودها وتولت لجنة⁽³⁾ انبثقت عن الاجتماع المشترك صياغة مشروع الاتفاقية بصورته النهائية الموحدة حيث وقعه النقيبان .

تم عرض مشروع الاتفاقية على الجمعية العمومية للنقابتين في أول اجتماع لهما وصدقنا عليه .

وتجد هذه الاتفاقية أساسها القانوني في الاتفاقيات القضائية السابق إبرامها بين حكومتى تونس وليبيا ، قديمها وحديثها .
ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد ويتعين ذكره أمران :

(1) قام باعداد المشروع الأول الزميل الأستاذ عبد الرحمن الهيلة وقام باعداد المشروع الثاني الزميل الأستاذ الياس القرقرى .

(2) قام باعداده كاتب هذه السطور .

(3) تكونت اللجنة من الزملاء الأزهر القروي الشابي والياس القرقرى وعبد المجيد الميت وكاتب هذه السطور .

أولهما : ان فكرة الزيارتين وما تمخض عنهما من نتائج تمثلت في توقيع تلك الاتفاقية كانت من بنات أفكار الزملاء أعضاء المجلسين لدرجة أن بعض الزملاء كان يخشى ألا يكون التوفيق حليفهما . انني لأعزو السبب الرئيسي لنجاح ذلك التعاون النقابي إلى ارادته الزملاء أعضاء النقابتين الصلبة المستندة إلى إدراكهم الواعي بأن ما يقومون به من عمل وما يقدمون عليه من سلوك إنما يصب في المجرى الطبيعي الذي يتعين أن تكون عليه العلاقات بين الشعيين الشقيقتين وان ما عدا ذلك إنما هو الاستثناء لا القاعدة .

ثانيهما : ان الزيارتين تركتا من الآثار الإيجابية ما لا يمكن الوصول إليه عبر أي صيغة من صيغ التعاون الأخرى خلاف الاتصال والحوار المباشر ، رغم أنهما كانتا مقصورتين على أعضاء مجلس النقابتين ومما لا شك فيه أن الفائدة كانت ستكون أعم وأعمق فيما لو شارك فيهما أكبر عدد ممكن من محامي البلدين ومن بين تلك الآثار الإيجابية : تعارف الزملاء على بعضهما البعض - تبادلهم للآراء والمعرفة القانونية - اطلاعهم المباشر على التشريعات المحلية - زيارتهم الميدانية لدور المحاكم والنيابات ومختلف الهيئات القضائية الأخرى - ووقوفهم على المصطلحات القانونية المستعملة .

وإنني لأذكر سابقة أخرى ، قريبة الشبه مما نحن بصدد ذكره ، ذلك أنه بعد انتهاء أعمال المؤتمر الثالث عشر للمحامين المنعقد بتونس عام 1976 قررت مجموعة من المحامين الليبيين المشاركين بالمؤتمر القيام بزيارة جماعية خاصة للمغرب الشقيق وصادفتهم مشكلة الحصول على تأشيرات الدخول للمغرب - ذلك أن تأشيرة الدخول للمغرب لا تمنح أصلا للمواطنين الليبيين للأسف الشديد، وإذا ما منحت لأحدهم ، استثناء، فإن ذلك يتطلب فترة زمنية لا تقل عن شهر - فكلفوا أحدهم بمقابلة سفير المغرب بتونس . وأثناء تلك المقابلة أقنع الزميل المكلف الأخ السفير

بأهمية قيامه وزملائه بتلك الزيارة فاقتنع الأخ السفير بذلك ومنحهم التأشيرات المطلوبة . مكث أولئك الزملاء بالمغرب الشقيق زهاء أسبوع التقوا خلاله بزملائهم وإخوانهم بالدار البيضاء وبالرباط وبنجم عن تلك الزيارة القصيرة والعبارة العديد من النتائج الطيبة لن تمحي من ذاكرة كل من عايشها .

بقيت لنا كلمة أخيرة حول تلك الاتفاقية يعن لنا أن نسجلها وهي مناشدتنا لنقائبي المحامين في كل من تونس وليبيا بأن تضعوا بنود وأحكام اتفاقيتيها موضع التنفيذ ، لا أن تكتفيا بمجرد ابرامها ، وتقع مسؤولية ذلك بالدرجة الأولى على عاتق أعضاء مجلس النقابيتين . ذلك أننا اذا كنا نطالب أولى الأمر بأقطارنا باحترام تعهداتهم واتفاقاتهم عن طريق تنفيذها فأجدد بنا ألا تناسي نحن ذلك .

* *

2- نص الاتفاقية :

المقدمة

" باسم الله وباسم الحق والعروبة، وعملا بتوصية اتحاد المحامين العرب وودادية محامي المغرب العربي الكبير وتعبيرا عن مشاعر الوحدة بين هيئات ونقابلات المحامين العرب ، وإنجازا لمشاعر شعبنا ومقوماته .

ورغبة في تشييد لبنات متينة لبناء الوحدة الحقيقية بين القطرين كخطوة تمهيدية نحو بناء المغرب العربي الكبير والوطن العربي الأكبر .

واستجابة للرغبة الصادقة في سبيل تحقيق ذلك على أسس سليمة ودائمة .

وبالإشارة إلى اتفاقية الإعلانات والإنابات وتنفيذا لأحكام الميرمة بين

البلدين عام 1961 وغيرها من الاتفاقيات .

واستنادا إلى ما دار بالاجتماع المشترك بين مجلس النقابتين بكل من تونس وليبيا خلال شهر فبراير وأبريل من عام 1978م - 1398هـ فان الهيئة القومية للمحاميين بتونس ونقابة المحامين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية اتفقتا بموجب هذا المشروع على ضبط قواعد تكون أساسا للتعاون المهني بين المنتسبين للهيئتين وفقا لما يلي :

المادة الأولى

يخول محامي كلا البلدين حق الترافع أمام المحاكم في جميع القضايا في الدرجة المقابلة لدرجته المقرر فيها ببلاده ، وذلك وفقا للقوانين الجارية المعمول بها في البلدين ويشترط التعاون مع محام مقيد في جدول المحكمة المراد الترافع أمامها والذي يعتبر مكتبه موطنا مختارا له بد إخطار نقيي البلدين .

المادة الثانية

يخضع المحامي الراغب في الترافع في الأخر للتقاليد والتراتيب المهنية والقضائية السائدة في ذلك البلد .

المادة الثالثة

تلتزم النقابتان واللجان الفرعية أو ما في حكمها ببذل كل عنايتها وتقديم كافة إمكانياتها لكل محام من محامي البلدين ويلجأ إليها في كل ما يتعلق بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة

يتم النظر في شكاوى التي ترفع ضد المحامي وكذلك مباشرة الإجراءات التأديبية الأخرى لدى النقابة التي ترافع أمام محاكمها على أن يتم إخطار النقابة التابع لها المحامي بما يتخذ من إجراءات .

ومجلس النقابة المعنية في حالات إخلال المحامي بواجباته أو بشرف مهنته أو بتقاليدها بسبب سلوكه حرمان المخالف من حق الترافع لمدة لا تتجاوز السنة .

المادة الخامسة

يجوز للمحامين المتمرنين بقرار من مجلس النقابتين قضاء فترة التمرين أو جزء منها بالبلد الأخرى بمكتب أحد المحامين المقبولين أمام محاكم البلد الأخر طبق الترتيب المعمول بها في قانون ذلك البلد وتدخل هذه المدة في حساب مدة التمرين .

المادة السادسة

يكون مجلسا النقابتين هيئة استشارية من ثلاثة أعضاء من كل نقابة تتولى تبادل الدراسات القانونية والتشريعية السائدة بالبلدين والسعي لتوحيد المصطلحات القانونية والعمل على توحيد قوانين البلدين وتنسيق العمل بين الهيئتين في هذا النطاق على أن يتم تجديدها كل عامين .

المادة السابعة

تسعى الهيئتان في تنشيط ودادية محامي المغرب العربي الكبير لتوثيق عرى الاخوة بين محاميها .

المادة الثامنة

يلتزم مجلسا النقابتين بعرض مشروع هذه الاتفاقية على الجمعية العمومية لنقابته في أول اجتماع لها للتصديق عليها واكتسابها المشروعية القانونية حسب ترتيب كل بلد .

فتحي زهير

محمد الكريوي

عميد الهيئة القومية للمحامين بتونس

نقيب المحامين بالجماهيرية

7. لأول مرة انعقاد دورة المكتب الدائم لودادية محامي المغرب العربي
في ليبيا 3-4 مايو 1979

ودادية محامي المغرب العربي تنظيم مهني نقابي تأسس رسميا بمدينة الجزائر يوم
30 سبتمبر 1972 من نقابات محامي كل من تونس والجزائر والمغرب وقد تأسست
لتضم نقابات المحامين بأقطار المغرب العربي الخمسة ⁽¹⁾.
وفي نهاية عام 1973 انضمت نقابة محامي ليبيا إلى عضويتها . أما موريتانيا
فقد انضمت إليها عام 1980 .

وتأتي دعوة نقابة محامي ليبيا وبجاحتها في عقد هذه الدورة بطرابلس ، بعد
انقطاع طويل ، وتنفيذا لما سبق وأن تعهدت نقابة محامي ليبيا بالقيام به بموجب البند
الثالث من المحضر المشترك الموقع بمحاضرة تونس يوم 27 فبراير 1978 بين الهيئة
القومية للمحامين بتونس وبين نقابة محامي ليبيا . السالف ذكره بالمبحث السابق .
علما بأن أعمال الدورة منشور بالعدد السادس من مجلة المحامي التي
تصدرها نقابة محامي ليبيا .

⁽¹⁾ لزيد م المعلومات عن الودادية يرجى الرجوع إلى الباب السادس من المجلد الثاني من موسوعة المحامي العربي .

8. مذكرة مجلس النقابة للأخ قائد الثورة : 1979/10/14

متعلقة بالمهنة

الأخ / قائد الثورة

تحية الحق والعربة ، ، ،

وبعد ، ، ،

لقد استمع المحامون إلى الكلمة التي ألقيتها في اجتماع اللجنة الشعبية العامة للعدل بتاريخ 10 / 9 / 79 حول توفير المحامين لكل المواطنين ، والتي أكدتم فيها على أن (المحاماة ضرورية) ومكملة للقضاء ، مع إشارتكم إلى عمل المحامي يجب أن يكون مكرساً لخدمة الصالح العام ، الأمر الذي سيترتب عليه — مستقبلاً — تغيير مهنة المحاماة من قطاع خاص إلى قطاع عام) .

وقد اهتم المحامون بما جاء في كلمتكم ، وعقد مجلس نقابتنا اجتماعاً لدراستها وانتهى إلى الاتصال بالأخ / أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل ، وقدم له مذكرة تضمنت (بعض) النقاط المعبرة عن وجهة نظر المحامين .

وبجلسته المنعقدة يوم 6 / 10 / 79 ، رأى مجلس النقابة معاودة الاتصال بالأخ / أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل ، لاستطلاع رأيه في المذكرة المقدمة إليه ، وإحاطته علماً برغبة المجلس في مقابلتكم وإطلاعكم على وجهة نظرنا ، والاسترشاد برأيكم في هذا الخصوص ، انطلاقاً من يقيننا برغبتكم في الحوار مع كافة فئات المواطنين قبل اتخاذ القرارات التصيرية التي تم هذه الفئات ، سيما وأنه قد سبق لكم إجراء حوار مع المحامين عام 1975 قبل إصدار قانون رقم (83 / 75) بشأن إعادة

تنظيم مهنة المحاماة وإنكم قد استدعيتم كافة المحامين في أوائل شهر يوليو 1976 م ، واستمتمت — بصدر رحب — إلى ما أبدوه من ملاحظات حول النظام القانوني والنظام القضائي ونظام المحاماة في البلاد .

وحسب فهمنا لما جاء في كلمتكم يوم 10 / 9 / 79 حول مهنة المحاماة ، فإن هناك اتجاه لتغيير نظام المحاماة من قطاع خاص إلى قطاع عام ، بحيث يصبح المحامي موظفا عموميا خاضعا لقانون الخدمة المدنية العامة واللوائح والأوامر الإدارية الأخرى .

ولعل هذا الاتجاه أملاه تصور يرى أن مهنة المحاماة — بوضعها الراهن — لا توفر الدفاع عن حقوق وحرريات الناس بالتساوي ، اعتقادا بأن الأغنياء وحدهم — في الجماهيرية — يستطيعون توكيل المحامين ، ودفع ما يطلبونه من مقابل أتعاب المحاماة .

وإننا إذ نعلن — مبدئيا — بأن المحامين في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لا يعيشون داخل بلد يتصارع فيه رأس المال مع العمل من جهة ، ورؤوس الأموال فيما بينها من جهة أخرى — وهي الظروف الموضوعية التي تؤدي إلى وجود الأغنياء والفقراء كما هو الشأن في الدول الغربية الرأسمالية — ، وإذ نعلن — مبدئيا — بأن الدفاع عن حقوق وحرريات الناس بالتساوي لا تفرضه القوانين المنبئة الصلة بالواقع ، وإنما تفرضه القاعدة الجماهيرية العريضة ، ويخلفه البناء التحمي للمجتمع ، فإنما تبغي الإشارة إلى أن نظام المحاماة مرتبط أوثق الارتباط بالنظام القضائي الذي توصلت إليه البشرية بعد عشرات ألوف السنين من الانتقام الفردي وحكم رئيس العشيرة أو القبيلة أو الأسرة ، مروراً بنظام التحكيم ، بحيث لا يتصور وجود نظام للمحاماة في عصرنا الحاضر يوفر الدفاع لكافة الناس ، بدون وجود

نظام قضائي عادل ، كما أن النظام القضائي ذاته ليس سوى الجانب التطبيقي للنظام القانوني ، الذي هو بدوره تعبير عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة .

ومعنى ذلك أنه لا يمكن لمجتمع يمر بمرحلة الثورة الوطنية ذات الاتجاه الاشتراكي مثلا ، أن يطبق نظاما للمحاماة سائدا في دولة رأسمالية ، ولا أن ينقل نقلا حرفيا هذا النظام عن دول أنجزت مرحلة بناء الاشتراكية ، أو أن يستعير هذا النظام من العصور التاريخية الغابرة ، وذلك هو السبب في أن النظام القانوني والقضائي الذي وضعه (حاموراي) ملك بابل عام 1961 قبل الميلاد — على روعته وفقا لمرحلته التاريخية — لا يمكن أن تأخذ به دولة عصرية .

وأكثر من ذلك فإن المجتمع الواحد ، وضمن المرحلة التاريخية الواحدة قد يأخذ بنظام قضائي ونظام المحاماة — في عجلة من أمره — ودون مراعاة كافة الظروف الموضوعية والذاتية له ، ثم لا يلبث أن يعدل عن هذا الاتجاه ، بعد أن تكون التجربة المتسارعة قد أطبقت أنيابها الظالمة على الناس .

وهكذا فإن نظام المحاماة — سواء في بلادنا أو في أي مجتمع آخر — إن هو إلا فرع من نظام القضاء ، الذي يمثل الجانب التطبيقي للنظام القانوني ، وهذا النظام الأخير ليس سوى امتداد للنظام السياسي ، الذي هو بدوره انعكاس للنظام الاجتماعي والاقتصادي ، كما أن هذه الأنظمة جميعها إن هي إلا ثمرة للمرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع .

ومما لا شك فيه أن هدفنا جميعا — ونحن الذين تمتد جذورنا في هذه الأرض — ليس هو أن نحاك أو نعارض اتخاذ أي قرار انطلاقا من الدفاع عن مصلحة

شخصية ، وإنما هو أن نعطي ما نملك من قدرات ذهنية لما فيه رقي شعبنا وخير أمتنا، أي أننا لا ندافع عن بقاء مهنة المحاماة قطاعا خاصا لأنها مصدر رزقنا — فما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها — وإنما ندافع عن مهنة المحاماة وفقا للظروف الموضوعية والمرحلة التاريخية التي يمر بها مجتمعنا ، أو بمعنى آخر فإننا ندافع عن اتخاذ القرارات بأسلوب العصر ، ألا وهو العلم ، الذي يقوم على الدراسة الموضوعية والتحليل ، وهو الطريق الذي يجب سلوكه قبل اتخاذ القرار .

وتبعا لهذا الأسلوب ، فإن نظام المحاماة في بلادنا — كما هو الشأن في أية بلاد أخرى — لا يجب أن ينظر إليه منفصلا عن باقي الأنظمة القضائية والقانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولا يمكن بالتالي أن يكون مطابقا لنظام المحاماة السائد داخل مجتمع آخر يختلف عنا نظريا في أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

أيها الأخ / القائد الصديق — وصديقك من صدقك القول — ، إن كافة المواطنين الشرفاء في بلادنا يعترفون بأن ما حققته ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة خلال عشر سنوات ، لم تحققه بلاد أخرى على مر عشرين السنين ، ابتداء من الإطاحة بالنظام الملكي الرجعي ، مرورا بإجلاء القوات الاستعمارية الأنجلو أمريكية، واستعادة الشعب لأملكه المغتصبة من المستعمرين الطليان ، والقضاء على التحكم الصهيوني والأجنبي في تجارتنا واقتصادنا ، وتحرير العمال من ربة الاستغلال، وتوفير المساكن اللائقة للمواطنين ، وانهاء مخطط التنمية الجبارة ، وإعلان سلطة الشعب ، وما إلى ذلك من الإنجازات الثورية الأخرى .

ومع ذلك أيها الأخ / القائد ، فإن ظروف التنمية في بلادنا لا زالت تحتّم علينا طرح العطاءات العالمية بملايين الدينارات ، إضافة إلى أننا لا زلنا بحاجة إلى

السلع الإنتاجية وإلى الكثير من السلع الاستهلاكية ، وهو أمر يحتم تعاملنا مع الشركات الأجنبية ، ويرتب دخول عدد كبير من هذه الشركات والأفراد الأجانب إلى بلادنا بما يتجه ذلك من مشاكل وقضايا تغص بها محاكمنا ، ويتعلق الجانب الأكبر منها بالتراعات التي تقوم بين الأجانب والمواطنين ، الأمر الذي يقتضي حماية منشآتنا الوطنية ومواطنينا في مواجهة هذه الشركات التي تستعين في حرية كاملة . — عن ترى الاستعانة بهم من المستشارين القانونيين والمحامين ، وهذا الظرف الموضوعي يقتضي أن يكون لمنشآتنا ولمواطنينا ذات الحرية و الحقوق في أقل تقدير .

وإضافة إلى هذه الظروف الموضوعية المحلية ، فإن الدولة في هذا العصر ليست جزيرة منفصلة عن العالم ، وإنما هي حلقة في سلسلة المجتمع الدولي ، تتأثر به وتؤثر فيه ، وتخضع للقانون والعرف الدوليين ، وبلادنا ليست دولة بين المجموعة الدولية فحسب ، وإنما هي قطر عربي واحد من أكثر من عشرين قطرا ، تشكل أمة عربية واحدة ، تناضل من أجل بناء دولة الوحدة ، بما يتطلبه هذا النظام من تقرب في الأنظمة القانونية والقضائية ونظام المحاماة ، الأمر الذي يقتضي التنسيق بين هذه الأنظمة وتقاربها بقدر الإمكان ، كما أننا دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة ملتزمة بمواثيقها وقراراتها ، وعلى الأخص الميثاق العالمي لحقوق الإنسان .

وفي الجانب المهني ، فإن نقابتنا عضو في اتحاد المحامين العرب الذي له صفة العضو المراقب بهيئة الأمم المتحدة ، والذي ينص قانونه الأساسي على (أنه يتألف من مجموعة نقابات ومنظمات المحامين العرب) .

كما أن نقابتها عضو في اتحاد الحقوقيين العرب الذي له صفة العضو المراقب بهيئة الأمم المتحدة أيضا ، وفي ودادية المغرب العربي الذي ينص نظامها الأساسي

على (واجب الوقوف في طليعة العاملين على تشييد الوحدة بين الشعوب — في المغرب — توطئة ثابتة ، لإقامة الوحدة العربية الشاملة) .

وكذلك فإن نقابتنا عضو في الرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين ، التي تضم 150 ألف قانوني يتمون لأكثر من ثمانين دولة ، ولها صفة العضو المراقب في هيئة الأمم المتحدة .

ومعنى ذلك أن اتخاذ قرار بتغيير مهنة المحاماة إلى وظيف إداري ، دون مراعاة هذه الارتباطات العربية والدولية ، سوف يترتب عليه انسلاخا في هذه المؤسسات والمنظمات الدولية ، وحبس أصواتنا التي كانت تجلجل في ربوع المحفل العالمية دفاعا عن قضية الأمة العزبية ، داخل أدرج المكاتب البيروقراطية .

لقد صدرنا هذه المذكرة بما أوجت به كلمتكم التي أقيمتوها يوم 10 / 9 / 79 من اتجاه تغيير نظام المحاماة ، بحيث يصبح المحامي موظفا عموميا ، ولعل هذا الاتجاه أملاه تصور يرى أن مهنة المحاماة — بوضعها الراهن — لا توفر الدفاع عن حقوق وحرريات الناس بالتساوي اعتقادا بأن الأغنياء وحدهم — في الجماهيرية — يستطيعون توكيل المحامين ، ودفع ما يطلبونه من مقابل أتعاب المحاماة .

وقد جاء ردنا على هذا التصور عاما فيما سبق ، الأمر الذي يقتضي شيئا من التفصيل تبعا لنظامنا القانوني ونظامنا القضائي السائدين ، وأول ما يتبادر إلى الذهن هنا أن قانون المحاماة ، وقانون نظام القضاء ، وقانون الإجراءات الجنائية ، وقانون الإجراءات العسكرية ، وقانون المرافعات المدنية والتجارية ، المعمول بها —

في وقتنا الحاضر — تضمنت جميعها نصوصا صريحة لكفالة حق الدفاع عن كل إنسان .

أولا : القضايا المدنية والإدارية وقضايا الأحوال الشخصية :

تنص هذه القوانين على المساعدة القضائية ، فتعفي كافة المتتجين الخاضعين لقانون العمل من دفع الرسوم القضائية ، وتمنحهم حق طلب تعيين المحامين ليدافعوا عنهم مجانا . وكذلك تمنح هذه القوانين ذات الحق لكل المواطنين الذين تثبت عدم قدرتهم على دفع الرسوم القضائية ومقابل أتعاب المحاماة .

وكون الكثيرين من الناس يجهلون نظام المساعدة القضائية ولا يستفيدون من أحكامه فذلك ليس مرده عيب في نظام المحاماة ، وإنما هو أمر يجب أن تتكفل بنشره مراكز التعليم بأن تدخله المدارس الابتدائية في مناهجها مثلا ، وأن تعني به وسائل الإعلام والمؤسسات الاجتماعية الأخرى .

ثانيا : القضايا الجنائية :

ينص قانون الإجراءات الجنائية وقانون الإجراءات العسكرية على وجوب ندب محام لكل متهم في جنابة ، سواء أكان فقيرا أو موسرا ، وطنيا أو أجنبيا ، طالما لم يكن هذا المتهم قد اختار محاميا بنفسه ، وترتب هذه النصوص على عدم حضور الحمائي عن المتهم في جنابة بطلان الحكم ، ولعله من الأصوب هنا تعديل هذه النصوص والتوسع في نظام ندب المحامين بحيث يشمل كل المتهمين في قضايا الجنابات والجنح التي تصل عقوبتها حدا معيننا على السواء .

ولعل ذلك فليست مهنة المحاماة — بوضعها الراهن — هي العائق دون توفير دفاع عن حقوق وحرريات الناس بالتساوي ، وليس المواطنون الموسرون وحدهم هم الذين يتمتعون بإنابة المحامين ، وإنما هي نواقص في القانون والإمكانات الفنية والمادية ، يمكن أن تتفادها بتوفير العند الكافي والمال اللازم لمرفق القضاء .

أما فيما يقال عن احتمال إثراء بعض المحامين داخل مجتمع يرفع شعار الاشتراكية فمما تجدر الإشارة إليه أن هذا الإثراء المحتمل لا تفرزه أولا ، غير الظروف الموضوعية للمجتمع وثانيا ، فإن مهنة المحاماة ليست عملا تجاريا يقوم على الكسب ويهدف إلى الثراء ، وإنما هي مهنة رسالتها نجدة الإنسان ، وكتيرون هم أولئك المحامون الذين أمضوا في هذه المهنة عشرات السنين ، ثم فارقوا الحياة وهم لا يملكون شرو نقيير .

إن احتمال إثراء (بعض) انحامين على حساب مواطنيهم أمر لم يعد له وجود في عهد الجماهيرية ، وخاصة بعد تطبيق مقولات الكتاب الأخضر ، وبالأخص الفصل الثاني منه الذي يعالج حل المشاكل الاقتصادية سواء في المسائل المدنية والتجارية أو في المسائل الجنائية ، سيما إذا راعينا أن الأغلبية الساحقة من نزلاء سجوننا هم من الأجانب ، وبصرف النظر عن كل التحليلات الموضوعية السابقة ، فإننا إذا أخذنا بنظام المحامي (الموظف العمومي) وسمحنا للشركات الأجنبية والأفراد الأجانب بأن يوكلوا عنهم من شاءوا من المحامين غير الليبيين — وهو أمر يقره القانون والعرف الدوليان — فإننا نكون بذلك قد سعينا إلى حثفنا بظلفنا ، وذلك بزرع نظام الامتيازات الأجنبية في بلادنا ، وبطريقة ذات وجهين .

الوجه الأول :

يتمثل في امتياز المحامي الأجنبي عن المحامي الليبي ، حيث يستطيع الأول قبول القضايا التي يقتنع شخصيا بإمكانية الدفاع فيها ، ويتعاقد مباشرة مع موكله بشأنها ، ويتقاضى أتعاب المحاماة الذي يتوافق مع مستواه الثقافي و خبرته العلمية ، والجهد الذي بذله في دراسة القضية وإعداد الدفاع ، بينما يحرم المحامي الوطني من كل هذه الامتيازات .

الوجه الثاني :

يتمثل في امتياز الشركة أو الفرد الأجنبي عن المنشأة أو المواطن الليبي ، بحيث يستطيع الأجنب أن يختاروا من شاءوا من المحامين في العالم للدفاع عن حقوقهم داخل بلادنا ، بينما يفرض على المنشأة الليبية أو المواطن الليبي محاميا بعينه أو عددا من المحامين .

وفي الأخير ، فإن نقابة المحامين — بوضعها الراهن — تعد مؤسسة مهنية شعبية متماشية مع المبادئ الأساسية لنظام المجتمع القائم على سلطة الشعب ، وهي هذه الصفة — غير الحكومية وغير الإدارية — مرتبطة بغيرها من النقابات والاتحادات والمنظمات العربية والدولية ، ولذا فإن حلها وإلحاق أعضائها بالوظيفة الإداري ، سوف لا يغلق نافذة لبلادنا على هذه المؤسسات الشعبية العربية والدولية وحسب ، إنما سوف يكون أيضا منافيا للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظامنا الشعبي في الجماهيرية ، بما يرتبه هذا الإجراء من آثار سلبية على كافة المستويات المحلية والعربية والدولية .

أيها الأخ / القائد :

إن نقابة المحامين إذ تأمل في تقديركم واعتباركم لما جاء بهذه المذكرة — لا تفوتها الإشارة إلى ما لاقته من صعوبات وهي تؤدي رسالتها وطنيا ، وعربيا ، ودوليا ، خلال السنوات الماضية .

فبرغم أن نقابتنا لم ترصد لها المبالغ الكافية لدعم نشاطاتها المحلية والعربية والدولية — خلافا لغيرها من الروابط والاتحادات والنقابات — ، ورغم أن عدد المحامين المنتمين إليها لا يتعدى 200 محام ، فإن هذه النقابة الصغيرة في عددها وإمكاناتها المادية ، قد شرفت شعبنا في كافة المحافل العربية والدولية ، وأسمعت صوت بلادنا وأمتنا إلى العالم أجمع حتى أن الرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين — التي لم تقبل عضويتها منذ تأسيسها عام 1945 من النقابات العربية سوى نقابتي العراق والجزائر — وافقت دون تحفظ على انضمام نقابتها إلى عضويتها عام 1978م ، وكان لنقابتنا شرف إنجاح أول مكتب دائم لاتحاد المحامين العرب يعقد في بلادنا عام 1976 م ، وهو الاجتماع الذي حضرتموه ، وانبثقت عنه لجنة النقباء التي سعت للتوفيق بين الملوك والرؤساء العرب ، وتوحيد الصف العربي .

كما كان لنقابتنا سبق الدعوى للندوة العالمية حول الصهيونية والتمييز العنصري عام 1976 م ، وقد حضرتم هذه الندوة واستمعتم إلى البحوث التي تليت بها ، وألقيتم كلمة مطولة ختمت بعرض استضافة أي منظمة تنبثق عن تلك الندوة ، وفعلا فقد تأسست المنظمة الدولية للقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري ، التي اتخذت مركزها الرئيسي في بلادنا ، كما اتخذت مقرا لها نقابة المحامين ، وهذه المنظمة الدولية التي لها فروع الآن في ربوع الأرض هي بصدد اكتساب صفة العضو المراقب هيئة الأمم المتحدة .

وكانت نقابتنا في مقدمة المؤسسات القانونية العربية التي أسهمت بقسط وافر — بالتعاون مع الأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي — في إعداد قرار الاقحام الخاص بمحاكمة — السادات — أمام محكمة الشعب العربي في بغداد وطرابلس عام 1978 م .

كما أسهمت نقابتنا مع الأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي في اللجنة التحضيرية للندوة العالمية حول حقوق الإنسان في الوطن العربي ، التي ستعقد في بلادنا هذا العام .

وكذلك فإن نقابتنا قد شاركت في اللجنة التحضيرية المشكلة مع أمانة الخارجية ، وكلية القانون — بناء على قرار اللجنة الشعبية العامة — لدراسة إمكانية قيام مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان خلال شهر يونيو من هذا العام ، واستضافت المكتب الدائم لودادية محامي المغرب العربي خلال شهر مايو 1979 م ، وشاركت لأول مرة في اجتماعات المكتب الدائم لرابطة المحققين الديمقراطيين الذي انعقد في بغداد خلال شهر مارس 1979 م .

وقد أثبتت نقابتنا حضورها في اجتماعات مؤتمر (مدريد) للقانون العالمي الذي نظمه المركز الدولي للسلام من خلال القانون خلال الفترة من 16 — 20 / 9 / 79 م .

واستطاع المحامون الليبيون في هذا المؤتمر أن يسمعوا صوت الأمة العربية للعالم أجمع بفضحهم المؤامرة المدبرة من قبل قوى الصهيونية والإمبريالية داخل المؤتمر وذلك حين كشفوا للرأي العام الأسباني ، بأن ذلك المؤتمر سوف تمتد اجتماعاته

إلى مدينة القدس المحتلة ، وتولت الإذاعتان المسموعة والمرئية والصحف الإسبانية نشر هذه الفضيحة ، مع تأييد الموقف العربي ضد الصهيونية والاستعمار .

وقد قامت نقابتنا بكل هذه النشاطات ، خلال الفترة الوجيزة الماضية ، ووقفت هذه المواقف المشرفة لشعبنا وأمتنا رغم إمكانياتها المحدودة ، وهي لا تطلب من وراء ذلك جزاء ولا شكورا .

أيها الأخ / القائد

إن ما آلمنا حقا وصدقا هو أن بعض الجهات قد حاولت الحد من نشاطنا وحالت دون حضورنا اجتماع المكتب الدائم لودادية محامي المغرب العربي ، الذي كان مقررا انعقاده في الجزائر يوم 25 / 9 / 79 م ، كما حالت دون حضورنا مؤتمر باريس الدولي الذي انعقد يوم 29 / 9 / 1979 م لمناقشة اتفاقيتي (كامب ديفيد) وهو المؤتمر الذي حضره أبرز رجالات القانون في أنحاء العالم ، وحضرته كافة النقابات والاتحادات العربية للمحامين والحقوقيين ما عدا نقابتنا .

وهكذا أيها الأخ / القائد ، فإن المحامين في بلادنا ، وفي كافة البلاد العربية ، لا تتحد أعمالهم في الدفاع عن مدعي أو مدعي عليه أو متهم فرد ، وإنما تتجاوز ذلك إلى الدفاع عن حقوق شعبنا ، وقضايا أمتنا العربية — وفي مقدمتها القضية الفلسطينية — داخل المحافل الدولية ، بل تتجاوز ذلك إلى الدفاع عن حقوق كافة الشعوب التي تناضل ضد الإمبريالية والاستعمار .

وعلى هذا الدرب أيها الأخ / القائد ، فإننا نلتقي معك ، ومع كافة المناضلين الثوار الذي يدافعون عن حرية الشعوب وحقوق الإنسان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نقابة المحامين

بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

ملحوظة :

— تجدون طيه صورة من المذكرة المختصرة المقدمة إلى أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل مرفقة بمجموعة من المستندات .

_____ . _____ . _____ . _____

9. مذكرة نقابة المحامين (1)

للأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل

الأخ / أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل .

تحية الحق والعروبة ، ، ،

لقد تابع المحامون بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية كلمة الأخ قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة ، التي ألقاها في اجتماع اللجنة الشعبية العامة للعدل والتي أشار فيها إلى أن مهنة المحاماة ضرورية ومكملة لجهاز القضاء وأن المحامي يجب أن يكون موظفا عموميا .

وفي الوقت الذي يشكر فيه مجلس نقابة المحامين الأخ / القائد على تأكيده لضرورة وجود مهنة المحاماة ولتوفير حق الدفاع لكافة المواطنين فإنه يود أن يشير إلى الملاحظات الآتية :

أولا : إن مهنة المحاماة قد نظمت بموجب القانون رقم 82 / 75 وكانت بإدارة طيبة وجادة من الأخ / القائد عندما أتاح لجميع المحامين فرصة مناقشة هذا القانون بكل جوانبه الأمر الذي جعله يصدر بصورة متكاملة تكفل للمواطنين حق الدفاع بالاستعانة بالمحامين وتحرص في ذات الوقت على توفير الكثير من الضمانات للمحامي باعتباره جزءا من الهيئة القضائية .

(1) نشرت بالعدد الثامن من مجلة " المحامي " ص 99 ، الصادر بتاريخ سبتمبر 1979 .

ثانيا :

أ — إن قوانين المحاماة ونظام القضاء والإجراءات الجنائية قد تضمنت التأكيد على توفير حق الدفاع للمواطنين إذ يسرت الاستعانة بالمحامين عن طريق ندبهم من قبل السلطات القضائية في القضايا الجنائية ودون أية تكاليف يتكبدها المواطن ، وكذلك يسرت على المتقاضين أولئك الذين ليس بإمكانهم توكيل محام للدفاع عنهم في مختلف القضايا المدنية والإدارية والشرعية وغيرها وفي مختلف مراحل التقاضي ولو كان ذلك أمام المحكمة العليا وذلك بإقرار نظام المساعدة القضائية بإعفاء المواطن من الرسوم القضائية وتعيين محام بدون أي مقابل للدفاع عنه ، هذا مع ملاحظة أن القضايا الجنائية التي يتم الدفاع فيها عن طريق الندب تبلغ نسبتها أكثر من 90 % من القضايا المتداولة أمام المحاكم ، ومن ثم فإن حق الدفاع للمتهمين والمتقاضين الغير قادرين على دفع الأتعاب يكون مكفولا في ظل القوانين المشار إليها .

ب — أما بالنسبة للقضايا المدنية والتجارية الأخرى فإنه تطبيقا للاتجاه الاشتراكي الذي انتهجه الشعب لنفسه والقوانين المنفذة لهذا الاتجاه ، فإن نسبة هذه القضايا أصبحت ضئيلة جدا واقتصرت على تلك الدعاوى التي تخص الشركات الأجنبية الأمر الذي أدى بعدد من المحامين إلى ترك المهنة والانخراط في سلك الوظيفة .

ثالثا : إن الأخذ بمقولة ضرورة أن يكون المحامي موظفا عموميا يصطدم بارتباطات نقابتنا باعتبارها هيئة مهنية شعبية كغيرها من النقابات والاتحادات والمنظمات العربية والدولية التي لا تسمح لنقابة المحامين بالانضمام إليها ما لم تكن غير مرتبطة بنظام وظيفي أو إداري رسمي ولا ريب أن الاتصال الوثيق لنقابة المحامين بتلك الهيئات والمنظمات له أبلغ الأثر لخدمة قضايا بلادنا وشعبنا وطنيا وقوميا .

رابعا : هناك عدة صعوبات تنجم عن وضعية المحامي إذا ما تقرر أن يكون المحامي موظفا عموميا منها :

أ — إن ذلك لا يستقيم وحرية المواطن في اختيار المحامي الذي يطمئن إليه في تولى الدفاع عنه وذلك انطلاقا من الثقة التي تربط فيما بين المحامي وموكله .

ب — إن الرعايا الأجانب والشركات الأجنبية التي تساهم في تنفيذ خطة التنمية لا تقبل أن يتولى الدفاع عنها محاميا إذا ما كان موظفا عموميا مما يستوجب السماح لهم بالاستعانة بمحاميين أجانب .

ونظرا للاعتبارات الآنف بيّناها فإن مجلس نقابة يرى إبداء الاقتراحات الآتية وصولا لتحقيق فكرة محام لكل مواطن في حاجة إلى دفاع .

1 — التوسع في نظام الندب في الجنايات ومحاكم الأحداث والمساعدات القضائية في المدني والإداري لغير القادرين فقط حتى لا يفتح باب التقاضي على مصراعيه أمام القضايا الكيدية .

2 — وإذا رُؤى إعادة تنظيم مهنة المحاماة فإننا نرى ضرورة التأكيد على بقائها في صورة هيئة مهنية شعبية تتركز في نقابة المحامين وتخضع لإشرافها الكامل ضمانا لمصلحة المحامين والمتقاضين على السواء وحفاظا على عضويتها ونشاطها في المحافل العربية والدولية .

3 — ترحب نقابة المحامين بأي تصور من شأنه تنظيم مهنة المحامين وفقا للأسس السابقة وبالاستعانة بالقوانين العربية التقدمية وتطلب المشاركة في إعداد ومناقشة أي تصور من هذا القبيل يحقق المصلحة العامة وينسجم والنظام الاشتراكي الجديد .

نقابة المحامين

10. عقدها لدورة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بطرابلس في الفترة من 2 إلى 8/11/1978

نشرت أعمالها بالعدد (20) من مجلة المحامي التي تصدرها النقابة.

11. عقدها لدورة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ببينغازي في الفترة من 27 إلى 30/4/1991

نشرت أعمالها بالعدد (33,34) من مجلة المحامي التي تصدرها النقابة .

12. عقدها لدورة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بطرابلس في الفترة من 20 إلى 23/12/1995

نشرت أعمالها بالعدد (47,48) من مجلة المحامي التي تصدرها النقابة .

13- مجلس التوفيق والتحكيم بنقابة محامي طرابلس

قرار أمانة النقابة

باعتقاد اللانحة الإدارية والمالية لمجلس التوفيق والتحكيم

أمانة النقابة

بعد الاطلاع على قرار المؤتمر العام للمحامين بتاريخ 28 / 4 / 98 ف
بإنشاء مجلس للتوفيق والتحكيم يتبع نقابة المحامين بطرابلس .

قررت

مادة (1)

تعتمد اللانحة الإدارية والمالية لمجلس التوفيق والتحكيم والمرافقة .

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخه .

أمانة نقابة المحامين بطرابلس .

صدر بطرابلس في 1 / 8 / 1998 م .

نقابة محامي طرابلس

قرار أمانة نقابة محامي طرابلس بشأن أتعاب ومصروفات التوفيق والتحكيم

أمانة النقابة ، ، ،

بعد الاطلاع على قرار المؤتمر العام للمحامين بتاريخ 28 / 4 / 98 ف
وعلى قرار أمانة النقابة رقم (12) لسنة 98 بشأن إصدار لائحة إجراءات التوفيق
والتحكيم لمجلس التوفيق والتحكيم بنقابة محامي طرابلس .

قـررت

تكون أتعاب مصاريف التوفيق والتحكيم على النحو التالي :

مادة (1)

تعريفات : في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالكلمات المبينة أدناه المعاني الواردة
قرينها .

1 — الأتعاب.: وهي ما يستحقه المجلس مقابل قيامه بتقديم خدمة التوفيق
أو التحكيم شاملة أتعاب الموفق أو الوسيط أو المحكم أو المحكمين حسب الأحوال
وكذلك مقابل ما يقدم من خدمة إدارية .

2 — المصروفات : ويقصد بها ما قد يدفع مقابل خدمات أعمال الخيرة والشهود
وانتقال الموفق أو المحكم وما إليها مما يلزم لانجاح مهمة التوفيق أو التحكيم .

مادة (2)

1 — يدفع مبلغ قدره مائة دينار غير قابل للاسترداد مقابل تسجيل أي طلب توفيق أو تحكيم .

2 — أتعاب التوفيق : وتحسب كالاتي :

المائة ألف دينار الأولى 1.5 % وبحد أدنى قدره 500 دينار

ما زاد على المائة ألف إلى خمسمائة ألف دينار 1 %

ما زاد على خمسمائة ألف إلى مليون دينار 0.5 %

ما زاد على مليون دينار 0.25 %

3 — أتعاب التحكيم : وتحسب كالاتي :

المائة ألف دينار الأولى 2.5 % وبحد أدنى قدره 1000 دينار

ما زاد على المائة ألف إلى خمسمائة ألف دينار 2 %

ما زاد على خمسمائة ألف إلى مليون دينار 1.5 %

ما زاد على مليون دينار 1 %

4 — يقدر المجلس ما يجب دفعه مقدما من أتعاب التوفيق أو التحكيم

والمصروفات بعد قبول طلب التوفيق والتحكيم وتسوى الأتعاب والمصروفات بصفة نهائية عند صدور القرار أو الحكم ، وينص عليها فيه .

5 — يدفع مقدم الأتعاب والمصاريف مناصفة بين الطرفين وفقا لما يقدره المجلس

قبل مباشرة الموافق أو المحكم لمهمته ، ويجوز لأي طرف دفع كامل القيمة للسير

في إجراءات التوفيق أو التحكيم إذا تخلف الطرف الآخر عن ذلك على أن ينص في محضر التوفيق أو التحكيم على الكيفية والطرف الذي يتحمل قيمة الأتعاب والمصاريف للبند (4) أعلاه .

6 — يتحمل الأطراف أتعاب الخبراء والنفقات الفعلية وأي مصاريف أخرى واجبة على النحو الذي يقرره الموفق أو المحكم .

يعمل بهذا القرار من 1 / 1 / 99 ف .

أمانة نقابة محامي طرابلس

قرار أمانة النقابة بطرابلس

بشأن توزيع أتعاب ومصاريف التوفيق والتحكيم

أمانة النقابة ، ، ،

بعد الاطلاع على قرار المؤتمر العام للمحامين بتاريخ 28 / 4 / 98 ف ، وعلى قرار أمانة النقابة في اجتماعها السابع والثامن والتاسع لسنة 98 ف ، وعلى قرار أمانة النقابة بشأن تحديد أتعاب ومصاريف التوفيق والتحكيم .

توزع أتعاب ومصاريف التحكيم كالتالي :

1 — نسبة 40 % للموفقين أو للمحكّمين حسب الأحوال .

2 — نسبة 14 % لأعضاء المجلس .

3 — القيمة الباقية تعود إلى أمانة النقابة للصرف منها على إدارة المجلس .

4 — يعود فائض ميزانية المجلس لأمانة النقابة .

يعمل بهذا القرار من تاريخ 1 / 1 / 1999 ف .

أمانة نقابة محامي طرابلس

— . — . —

اللائحة الإدارية والمالية لمجلس التوفيق والتحكيم

تكوين المجلس

مادة (1) يتكون مجلس التوفيق والتحكيم من سبع محامين من ذوي الخبرة في المسائل التجارية أو القانونية يتم اختيارهم وتحديد مكافآتهم ومدة عضويتهم بقرار من أمانة المؤتمر العام لنقابة المحامين بطرابلس لمدة أربع سنوات .

مادة (2) يختار المجلس في أول اجتماع له رئيسا ومساعدًا للرئيس وأمينًا للصندوق .

مادة (3) يكون للمجلس أمين سر له يتولى المهام المذكورة له في لائحة إجراءات التوفيق والتحكيم ، وكذلك ما يكلف به من المجلس أو من رئيسه .

اجتماعات المجلس

مادة (4) يعقد المجلس اجتماعا عاديا مرة كل شهر على الأقل ، وكلما دعت الحاجة و يكون الانعقاد في مقر المجلس أو أي مكان آخر يحدده في الدعوة .

ويجوز لظروف خاصة تعديل موعد الاجتماع بقرار من رئيس المجلس على أن يخطر الأعضاء بالتعديل قبل الاجتماع بثلاثة أيام .

وتتم الدعوة إلى الاجتماع غير العادي لبحث أمر لا يحتمل الانتظار بدعوة من رئيس المجلس أو مساعد الرئيس كتابيا أو شفويا أو بأي طريق ملائم يراه محققا لاتصال أعضاء المجلس بالدعوة وتوثق الدعوة في جميع الأحوال من أمين سر المجلس . ويراعى قدر الإمكان أن تكون الدعوة للاجتماع مرفقة بجدول الأعمال المقترح .

مادة (5) أ — يكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور أغلبية أعضائه وبرأس الاجتماع رئيس المجلس ، وفي حالة غيابه يتولى مساعد الرئيس رئاسة الاجتماع ، كما يحضر أمين سر المجلس الجلسات ويوثقها تحت إشراف رئيس المجلس ، وعند الضرورة يجوز لرئيس المجلس أن يندب من يراه للقيام بمهمة أمانة المجلس .

ب — لرئيس المجلس بمبادرة منه أو بطلب من ثلاثة من الأعضاء دعوة غير الأعضاء للاستعانة بهم في عرض مسألة معينة أو مناقشتها ، دون أن يكون للمدعو حق التصويت .

مادة (6) في بداية الاجتماع يتلو رئيس المجلس جدول الأعمال المقترح لإقراره ثم تبحث بنود جدول الأعمال ، وبعد مناقشة كل بند يبدي كل عضو رأيه فيما يعرض ، فإن امتنع أبدى سبب امتناعه وتتخذ القرارات بالاجماع أو بالأغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين ، وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة (7) تكون مداورات المجلس سرية .

مادة (8) تتلى مسودة الاجتماع في نهاية الجلسة على الحاضرين ويوقع عليها رئيس المجلس وأمين السر ، ويجوز أي عضو أن يطلب تعديل أي بند في المحضر ، وفي حالة

رفض رئيس المجلس طلب التعديل للتصويت وفي حالة رفض الطلب يجوز للعضو المعني طلب إثبات تحفظه في المحضر وتبيض المحاضر خلال أسبوعين من تاريخ الاجتماع وتسلم نسخ منها للأعضاء .

مادة (9) يختص المجلس بما يلي :

1 — وضع السياسة العامة للمجلس .

2 — وضع سجلات المحكمين وشروط القيد فيها واعتماد قوائم المحكمين .

3 — مباشرة الإجراءات والاختصاصات المنصوص عليها في لائحة التوفيق والتحكيم.

4 — المشاركة في الاجتماعات والندوات ذات العلاقة بأهداف المجلس .

5 — الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في القانون أو لوائح المجلس .

مادة (10) يجوز للمجلس أن يفوض رئيسه أو مساعد الرئيس أو أحد الأعضاء في أي اختصاص باستثناء ما نص عليه في الفقرات 1 ، 2 ، 3 من المادة السابقة .

لا تكون قرارات المجلس صحيحة ونافذة إلا بعد اعتمادها من أمانة النقابة .

مادة (11) يكون رئيس المجلس هو المشرف على الشؤون الإدارية والمالية للمجلس ورئيسا أعلى لجهازه الإداري والمالي ويحل محله في حالة غيابه نائب الرئيس .

مادة (12) يقدم المجلس تقريرا سنويا إلى أمانة النقابة ، وللمجلس عرض ما يراه من أمور تنظيمية على أمانة النقابة حسب الحاجة .

مالية المجلس

مادة (13) موارد المجلس :

- 1 — رسوم التوفيق والتحكيم .
- 2 — مقابل المطبوعات والمنشورات التي يصدرها .
- 3 — ما يحصل عليه من دعم من أمانة النقابة .

مادة (14) مصروفات المجلس : وتشمل :

- 1 — مكافآت الموفقين والمحكمين .
- 2 — مكافآت أعضاء المجلس .
- 3 — المصروفات الإدارية القسرية للمجلس .
- 4 — اشتراكات المجلس في المحلات والدوريات والمؤتمرات .
- 5 — تكاليف السفر والتنقل والمبيت في الداخل والخارج .

مادة (15) التصرف في الموارد :

- 1 — يكون للمجلس ميزانية تقديرية ضمن ميزانية نقابة المحامين بطرابلس في بداية كل سنة ، تقرر فيها بنود الصرف الثابتة و/أو المتغيرة .
- 2 — يكون للمجلس حساب ختامي في نهاية كل سنة .

3 — يفتح حساب و / أو أكثر بأحد المصارف تودع فيها موارد المجلس ويتم السحب منها بصكوك موقعة من قبل رئيس المجلس وأمين الصندوق أو ممن يفوضه رئيس المجلس بذلك .

4 — يحال فائض موارد المجلس — بعد سداد التزاماته — دورياً إلى نقابة المحامين كل نهاية سنة مالية .

— . — . —

نقابة محامي طرابلس مجلس التوفيق والتحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بتاريخ اليوم الثلاثاء 6 / 10 / 98 ف عند الساعة الثانية عشر صباحاً وبنء على دعوة أمانة النقابة عقد المجلس اجتماعه الأول وتشكيله الجديد بمقر نقابة محامي طرابلس وحضر الاجتماع كل من الأساتذة :

- 1 — الأستاذ / عبدالله بانون .
- 2 — الأستاذ / عبدالكريم نوري .
- 3 — الأستاذ / عبدالسلام دقيمش .
- 4 — الأستاذ / البهلول الكلباش .
- 5 — الأستاذ / محمد سالم دراه .
- 6 — الأستاذ / عثمان الخازمي .
- 7 — الأستاذ / إسماعيل طاهر .

كما حضر الاجتماع الأستاذ / عبد الله إبراهيم الفقيه أمين نقابة محامي
طرابلس والأستاذ / صلاح بشير المرغني عضو الأمانة المكلف بمتابعة شئون المجلس ،
والذي ندب من المجلس لتولي أمانة الجلسة ، حيث قدمت الأمانة عدة توضيحات
لأهداف المجلس وما يمكن أن يوضع تحت تصرفه من إمكانيات والرؤية التي لدى
الأمانة لطريقة عمله .

ثم ناقش المجلس واتخذ قرارات في المسائل التالية :

1 — قرر المجلس بإجماع الأصوات اختيار الأستاذ / عبد الله زكي بانون رئيساً
للمجلس ، والأستاذ / عبدالسلام دقيمش نائباً للرئيس ، والأستاذ / عبد الكريم
نوري أميناً للصندوق .

2 — قرر المجلس اتخاذ إجراءات الإعلان عن المجلس وطباعة اللوائح وترجمتها إلى
الإنجليزية على الأقل بغرض نشرها ، وطلب المجلس إلى الأمانة تقديم العون .

3 — ناقش المجلس باستفاضة القرارات التنفيذية المنظمة لعمل المجلس وطلب إلى أمانة
النقابة تزويده بنسخ كاملة عنها .

4 — ناقش المجلس مسألة ندب أمين سر المجلس وتقرر أن يقدم رئيس المجلس
ترشيحه في الجلسة القادمة .

5 — وفي الختام قررت أمانة النقابة الشكر لرئيس وأعضاء المجلس وتمنت لهم كل
التوفيق من الله سبحانه

14- مجلة المحامي

- مجلة فصلية تصدرها نقابة المحامين .
- صدر عددها الأول عام 1976 (يناير مارس) .
- وصدر آخر عدد لها عام 1998 وهو العدد الذي يعمل رقم (48) وكتب على غلافه تاريخ يوليو / ديسمبر (ناصر / الكانون) 1995 .
- ونحن ننشر في هذا المؤلف التاريخي أسماء الزملاء الذين شاركوا في تشكيل هيئات تحريرها وفقا للتسلسل الزمني .
- كما ننشر افتتاحياتنا التي نشرت في بعض أعدادها .
- وكذلك فهرسا لمحتويات أعدادها التي كانت حافلة بالبحوث والدراسات والأحكام والوثائق والمقابلات لما فيها من أهمية علمية وعملية لقراء هذا المؤلف .
- ولا يسعنا إلا أن نلفت انتباه هيئة تحريرها ومجلس النقابة المركزية والمحلس الفرعية إلى بذل مزيد من الجهد في سبيل انتظام صدورها والعناية بمحتويات أعدادها وانتشار توزيعها حتى تكون في مستوى مثيلاتها من الدوريات التي تصدرها نقابات المحامين العرب الأخرى .

أولاً: هيئات تحريرها وفقاً لتسلسلها الزمني :

الهيئة الأولى :

- 1 — أ . عبد المجيد الميت .
- 2 — أ . رجب الماجري .
- 3 — أ . عبد الرحمن الجتوروي .
- 4 — أ . محمد سالم دراه .
- 5 — أ . عبد المجيد الميت .
- 6 — أ . محمد المسلاقي .
- 7 — أ . عبد المجيد عكاشة .
- 8 — أ . فتحي بوهادي .
- 9 — أ . جمعة اعتيقة .

الهيئة الثانية :

- 1 — أ .
- 2 — عبد الرحمن الجتوروي .
- 3 — أ . إبراهيم الغويل .
- 4 — أ . مصطفى العالم .
- 5 — أ . رمضان سالم .
- 6 — أ . حسني شمش .
- 7 — أ . مصطفى كشلاف .

الهيئة الثالثة :

- 1 — أ . عبد الرحمن الجتوروي .
- 2 — أ . محمد العالم الراجحي .
- 3 — أ . مصطفى عبد الله العالم .
- 4 — أ . حسني محمد شمش .
- 5 — أ . رجاء منصور سالم .
- 6 — أ . ساسي سالم الحاج .
- 7 — مصطفى سالم كشلاف .

الهيئة الرابعة :

- 1 — أ . آدم محمود محمود .
- 2 — أ . محمد احمد الكريوي .
- 5 — أ . رجاء منصور مسلم .
- 6 — أ . حسين عبدالسلام قناو .

3 — أ . مصطفى كشلاف .

7 — أ . أحمد مصباح نشاد .

4 — أ . رفيعه محمد العبيدي .

الهيئة الخامسة :

1 — أ . آدم محمود محمد .

4 — أ . محمد أحمد الكريوي .

2 — أ . مصطفى كشلاف .

5 — أ . حسين عبد السلام قناو .

3 — أ . رجاء منصور مسلم .

6 — أ . أحمد مصباح نشاد .

الهيئة السادسة :

1 — أ . آدم محمود محمد .

5 — أ . محمد أحمد الكريوي .

2 — أ . مصطفى كشلاف .

6 — أ . حسين عبد السلام قناو .

3 — أ . رجاء منصور سالم .

7 — أ . أحمد مصباح نشاد .

4 — أ . محمد بن غشير .

الهيئة السابعة :

1 — أ . آدم محمود محمد .

5 — أ . عبدالكريم نوري .

2 — أ . محمد سالم دراه .

6 — أ . حسن عمر غليو .

3 — أ . محمد بن غشير .

7 — أ . عمر بوعجيلة علي .

4 — أ . محمد العالم الراجحي .

الهيئة الثامنة :

1 — أ . آدم محمود محمد .

5 — أ . محمد بن غشير .

2 — أ . محمد سالم دراه .

6 — أ . عبد الكريم نوري .

3 — أ . محمد أحمد الكريوي .

7 — أ . حسن عمر غليو .

4 — أ. أحمد مصباح نشاد

الهيئة التاسعة :

4 — أ. محمد بن غشير .

1 — أ. آدم محمود محمد .

5 — أ. عبدالكريم نوري .

2 — أ. محمد سالم دراه .

3 — أ. أحمد مصباح نشاد .

ثانيا: الافتتاحيات التي تصدرت بعض أعدادها :

افتتاحية العدد الأول : يناير / مارس 1976

"جنود الحق"

سيأتي يوم . . . لا ندري متى ، وأي جيل من الأجيال سيدركه ، يرجع فيه زملاؤنا القادمون الذين لا زالوا في أصلاب آبائهم إلى هذا العدد من مجلتهم التي تخرج لأول مرة في تاريخ هذا الجزء من العالم . وسيكون عندئذ كل شيء قد تغير وتبدل بنسب متفاوتة ومتعددة .

إن أملنا . . . بل هي عقيدتنا أن هذا التغيير سيكون إلى الأفضل والأمثل والأسمى كما نفهم الأفضل والأمثل والأسمى أو كما نحاول أن نعيه ونفهم ، فهذا هو الذي يبدو لادراكنا من الخط البياني للتطور البشري .

هناك شيء واحد سوف لن يؤثر فيه كالعصور والأزمان ولا اختلاف الليل والنهار ولا تعاقب الشتاء والصيف ولا تعدد الأقاليم والمناطق ، فسيجده زملاؤنا القادمون سواء كانوا في أقصى الشرق أو الغرب ، في الشمال أو الجنوب كما وجدناه نحن عندما أتينا إلى هذه الحياة ، وكما هو منذ ملايين السنين ، وكما سيكون بعد ما شاء الله من الأحقاب والأزمنة .

هذا الجوهر الذي لا يتغير ولن يتغير هو الحق ، قد ظل وسيظل إلى الأبد نورا غامرا يتحدى طغيان الطغاة ويكشف ضعف الجبابرة ، ويعت الأمل في الحياة البشرية إلى صراطها المستقيم .

ومما لا شك فيه أن للحق جنودا حملوا أمانته منذ الأزل وسواء منهم من عاشوا بين الأدغال يطاردون غذائهم وفي جوف الكهوف يخططون طلائعهم ، أو ذلكم الذين سينتقلون بسرعة الضوء بين الأفلاك والكواكب في مستقبل قريب أو بعيد ، أو هؤلاء الذين يعيشون أزمة الإنسان المعاصر بكل تناقضاتها وأبعادها لا بد لهم من تحمل أثقال هذه الأمانة في جلد وكبرياء ، والصبر على شدائدتها وآلامها في شجاعة وشرف .

إننا أبناء هذه الأسرة التي تلتقي كل يوم في محراب العدالة ، سنحاول كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة أن نكون جديرين بهذا الشرف ، شرف حمل أمانة الحق.

ونحن في سبيل ذلك باسم الحق سطرنا هذه الكلمات ، وباسم الحق أصدرنا هذه الصفحات ، وباسم الحق سنستمر في أداء هذا الواجب المقدس ، وبالحق ومن الحق نسأل السداد والتوفيق .

هيئة تحرير المجلة

افتتاحية العدد الثاني

" الحمامي "

إن الحمامي إنسان ، وأخطر ما في رسالته لهذا العالم أنها تضعه وجها لوجه أمام قضية الإنسان ! !

ولعل هذا المأزق الحرج في قدره ، هو الذي جعل الناس يتطلبون فيه ما لا يطلبونه في بقية البشر ، ولعله السبب في أن المحامي لا يكون محاميا ، إلا إذا اتسم بأدق وأشد وأمتن ما يتصف به مخلوق بشري من خلق ، صدق الأنبياء وإيمان الشهداء الأبرار ، ولعله السبب ثالثا ، أنه سواء في قضاياها التي يعيشها يوميا ، أو في قضية الإنسان الكبرى هو دائما في قلب المعركة الطاحنة المستعرة المستمرة التي أشفقت من مواجهتها الجبال الرواسي .

إنه إنسان قد حمّله قدره ما لا يطيقه الإنسان فمما لا شك فيه — أو على أقل تقدير فهذا هو اعتقادنا — أن قضية المحامي أو قضية الإنسان الأصلية والأساسية والجوهرية هو هذا الصراع الدائم والمستمر بين الخير والشر ، ذلك الإحساس الذي نحسه ونشعر به جليا واضحا في بعض الأحيان ، ويناديننا غامضا مبهما من أعماق نفوسنا في أغلب الأحيان .

ومما لا شك فيه أيضا — حسب ما وصل إلينا من مسموع ومقروء من يوم ما عرف المسموع والمقروء — أن قضية هذا الصراع في عالمنا هذا قديمة قدم الإنسان نفسه ، بل أن قدمها قد يرجع إلى قدم هذا الكون بما احتواه من سدم وكواكب وأفلاك ومخلوقات شتى لا تقع تحت عد أو حصر .

وبالرغم من قدم هذه القضية وتجرجرها في ساحة الكوكب كل هذه الأحقاب ، فإنها لم تزل بعد ، ولا يبدو أنها وشيكة الحسم ، ولعل ذلك يرجع إلى أنها كانت تبدو واضحة جلية أول وهلة ، فإنها في واقع الأمر معقدة متشابكة ومتداخلة يصعب حل ألغازها وفض غموضها ومعنياتها على الكثير من البشر إن لم نقل كل البشر . ولقد تاه الكثير من الفلاسفة والعلماء الدارسين في متعرجاتها

وسراديها ، وفضل المتواضع منهم أن يرجع إلى فطرته ويترك ما عجز عنه عقله إلى قلبه ووجدانه .

هذا هو المحامي . وهذه هي قضيته ، وما قضاياه التي يحملها كل يوم في أروقة المحاكم بما تحويه من أخطاء الناس الكبيرة والصغيرة وطموحاتهم الضيقة والواسعة إلا تمثيلا بسيطا لتلك القضية الكبرى التي يحملها المحامي في أعماق وجدانه باحثا عن الطريق .

ونحن نعتقد أن مأساة الإنسان ليست بالدرجة الأولى في قدم قضيته أو تعقيدها وصعوبة حلها ، وإنما مأساتنا الحقيقة وآلامنا التي نعيشها كل يوم تتركز أساسا فيمن اغتصب الرداء تائها بالقضية عن الطريق .

ونحن لا ندعي أننا وجدنا الحل ، ولكن نؤمن أن معالم الطريق إليه قد أصبحت واضحة ، والمحامي الإنسان يعد الإنسان بالطريق . . الصدق والحرية .

هيئة التحرير

"العقاب"

إن في السماء عدلا

هذا ما صاح به مذيع محطة برلين عندما تحطم خط ماجنو واجتاحت جيوش المحور قلب باريس ، فقد تأرت ألمانيا لإهانة عربة القطار وإذلال شعبيها في الالزاس واللورين .

إن في السماء عدلا

وهذا ما صاح به مذيع محطة باريس بعد بضع سنوات عندما تحطم الجيش الهتلري واجتاحت جيوش الحلفاء برلين .

وبالرغم من جهل أو تجاهل مذيعي محطتي برلين وباريس لعدالة السماء ، فإن في السماء عدلا حقا وصدقا ، وإن الجاني لا بد ينال عقابه ، والسماء لا يمكن أن تهمل أو تنسى أبدا .

إلا أن عدالة السماء ليست أهواء لناس وأحقادهم ، ولا يمكن أن تكون استجابة لصراعاتهم الخرقاء وأنانيتهم المريضة ، وهي حتما تسمو عن مقاييسنا المختلفة وموازيننا المهزوزة في تقييمنا للحق والباطل وإدراكنا لمعالي الخير والشر . إن بين ذلك وبين العدل الإلهي ما بين السموات والأرض .

إننا نقطع يد الجائع الذي تمسك بتلابيه واضعا يده على بعض ما نظنه ملكا لنا ، ونبعث إلى السجن أو المشنقة من تواتيه الشجاعة فيتجرأ على معارضتنا أو مخالفتنا في الرأي ، طانين في غفلة مؤسفة أننا قد أنزلنا عدالة السماء ، وأن الجاني قد نال العقاب الذي يستحق .

مع أننا جميعا — إلا من رحم ربك — غارقون إلى الازقان في الموبيقات ، وكل ميزتنا على أولئك التعساء الذين أوقعهم سوء تديبرهم ، وقلة حيلتهم بين أيدينا ، إننا قد استطعنا أن نكذب على أنفسنا وعلى الناس ، وأن نخفي بطريقة ما ضعفنا وإنانيتنا وأن نستتر بالشیطان الأبالسة التي تمرخ في أعماق كياناتنا .

ترانا نصيح " الله أكبر " وقبلتنا الأصنام والطواغيت والأوثان ، ونردد في روحاتنا وغدواتنا عبارات " السلام " ونحن نفتش سموم أحقادنا وزعاف ضغائننا في الجو الذي يحيط بنا حتى بات الصديق عدوا ، والأخوة خصوما ، ولقاءاتنا إثمًا وعدوانا ، وكانت النتيجة الحتمية أن تمزق الوطن أوطانا ، فعشنا في التيه الذي لا بد منه ، والتخلف الذي نستحق ، والذل الذي يضرب به الحق من افتقد معاني الصدق في هذه الحياة .

وإنه العقاب .

فليذكر كل واحد منا صحبة المسيح عليه السلام " من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر " ولتذكر جميعا في وعي وتفهم أن تلك الخطيئة هي وليدة تلك الأخطاء ، وأن ما نعانيه أفرادا هو أننا جميعا كنا لأنفسنا ظالمين .

فلقد آن لنا أن نتدبر توجيهات معلم البشرية صلى الله عليه وسلم بأن السفينة التي يخرقها ضال أو أحمق هي حتما مستغرق بالجميع .

وإن في السماء عدلا .

هيئة التحرير .

"القاضي"

إن البشرية قد أخطأت الطريق باعتقادها أن بالنار كانت البداية ، وأخطأت مرة أخرى حين اعتقدت أن في العجلة ودوائرها المتعددة تكونت تباشير حضارة الإنسان ، وأخطأت مرة ثالثة خطأها الفاحش المدمر الخطير عندما ربطت مصيرها بشيطان العصر الذي يسمونه الطاقة .

فالنار تنير . . . وتحرق . . . والعجل إن حملت الأثقال . . . فقد حملت المآسي . . . أيضا ، وهذه الطاقة الرهيبة لا تنبئ مؤشراتنا إلا بدمار العقل الذي خلقها وآمن بها .

إن البداية في رأينا كانت قاض . . .

والقاضي في اعتقادنا هو الذي أتاح للإنسان أن يرى تباشير الحضارة ، ونحن نؤمن أن مصير البشرية ومستقبلها رهن بمدى إيمانها بالقاضي .

إن النقلة العملاقة التي قفزت بهذا المخلوق العجيب المتحدي وأخرجته من أعماق اللحج وأركان الغابة ، وجوف الكهوف ، وجعلته يُخطو خطواته الأولى في الطريق ، كانت قاض . . . كانت إشعاعا سماويا هدى ذلكما الوحشين الدمويين المتصارعين أن يحكما ثالثا ولم يصرع قابيل أخاه هذه المرة ، ونشأت الأسرة والأسر ، وتكونت القبيلة والقبائل ، ثم العشيرة والعشائر ، ومن ثم الدولة والدول .

إن المجموعة البشرية لا زالت مع الأسف ترسف في أغلال رواسب وحشية
ذلكما الجدين الدمويين ، فما تفقه الدول اليوم على السلاح والتسليح ، هو
أضعاف أضعاف ما تفقه على العلم والتعليم .

إن أدوات الحرب والدمار تستنزف من سكان هذا الكوكب ما لا يقل عن
نصف دخلهم ومجهوداتهم وطاقتهم . ولو حول هذا الدخل والمجهود والطاقة إلى
الجرار والمحراث والمعلم ، لأمكننا فعلا أن نطمح إلى إنقاذ نصف سكان العالم من
الجهل الذي يسيطر عليهم والجوع الذي يفتك بهم . وبالتالي إزالة الحقد والضغينة
من أرضنا ومن ثم الاقتراب من الفردوس المنشود .

إن هذا الأمل الرائع الوضاء هو رهن بأن نسلم صراعاتنا وخلافاتنا شعوبا
ودولا إلى القاضي كما سلمناها إليه أفرادا وجماعات ، هو أن نبعث الروح والقوة
والفاعلية في محكمة عالمية مثل محكمة العدل الدولية .

هل ترانا نبسط الأمور أكثر مما ينبغي ؟ ؟

هل ترانا نخلق في مثاليات لا وجود لها في هذه الأرض ؟ ؟

قد يبدو ذلك كذلك ، ولكن كل الخطوات العملاقة التي قفزت بالإنسان
نحو التقدم والرقي كانت نتيجة مثل هذه التحليلات .

إننا المحامين قوم مشاكسون شكاكون حذرون ، يصعب ترويضنا وإقناعنا ،
ولكن إيماننا بالقاضي ليس له حدود ، ولعل هذا الإيمان هو الذي يجعل وقفة المحامي
أمام القاضي ملتصقا بالحق والعدالة لا تقل خشوعا وتقديسا عن وقفته أمام الباري
جل جلاله ملتصقا بالرضى والغفران .

وقد قالت السماء وما أروعه وما أصدقه من قول : " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما".

هيئة التحرير

افتتاحية العدد 12 (1985)

"الافتتاحية"

القضاء علامة رقي الأمة وعنوان حضارتها ، وهو الكفيل بدوام ملكها ، فالعدل أساس الملك ، إن القضاء هو الذي يضمن تحقيق العدالة بين الناس ، ومن أجل ذلك حرصت التشريعات على مبدأ استقلالية القاضي وعدم قابليته للعزل حتى يصدر أحكاما مطمئنا هادئ البال غير مكترث بأحد ، لا سلطان عليه سوى ربه وضميره والقانون الذي يطبقه ، وفي المقابل أيضا جعلت ضوابط دقيقة لا بد من توافرها فيمن يعين قاضيا ، فالقاضي ملاك في محرابه ، يلتجئ إليه الخائف فيذهب خوفه ويطمئن قلبه ويلتجئ إليه المظلوم ، فيشعر بانتصار العدل ، حكمه عنوان للحقيقة ولا يخشى الدولة وجبروتها إذا ما جانبت الصواب أو تعسفت في استعمالها حقها ، ولا لسلطان وانحرافه ولا لحاكم وبطشه ، يقف الخصوم أمامه فيستمع إلى حججهم ودفاعهم ويححص ما يقدمونه له من مستندات — يقضي النهار ويسهر الليل يبحث عن الحقيقة كي يتوصل إلى الحكم ، ويتعذب وحده كي يسعد الناس ويبقى وحيدا محروما من مجالسة أهله وعشيرته وجيرانه ومعارفه كالغريب في بلاد

الناس درء اللحرج واتقاء للشبهة ، فهو الأمين على الأرواح والأنفس والحريات
والحارس للشرف والمال — الحيدة والتجرد والنقاء دينه .

إن الناس قد جيلوا على المحافظة على كل ما هو عزيز عليهم ، ومن حقهم
أن يجدوا من كفالة القضاء أمنع حمى وأعز ملجأ — أليس من حق الضعيف إذا ناله
ضيم أو حاق به ظلم أن يطعن إلى أنه أمام قاضي — قوي بحقه عزيز بنفسه مهما
كان خصمه قويا بماله أو بنفوذه وسلطانه — لنقف تقديرا وإجلالا واحتراما لهذا
الإنسان الذي هو أشبه بالملائكة في محرابه لأنه في عبادة متواصلة فعدل ساعة أفضل
من عبادة أربعين عاما .

هيئة التحرير

افتتاحية العدد 13 (1986)

بهذا العدد يكون قد انقضى على صدور (مجلتنا المحامي) عشر سنوات منذ
أن صدر العدد الأول منها في — يناير مارس 1976 م ، استجابة لرغبة زملائنا
المحامين واخوتنا العاملين بالقانون والتي تمخص عنها ميلاد العدد الأول وبقائها على
الدوام نبراسا يدفعنها إلى أن نظل نبذل ونجاهد في سبيل أن يتقدم العطاء وينمو
ويستمر وتبقى (المجلة) وجودا موجودا في ميادين العطاء .

ومجلة " المحامي " ما فتئت مشعل الثقافة والدراسة القانونية تقدمها لكل من
يقرأها وتخطبه بما تحويه من بحوث ودراسات قانونية وأحكام قضائية مختلفة ، ولو
نظرنا إليها خلال هذه السنوات لرأينا كم من جهد بذل فيها ، وكم من عطاء زرع

رغم كل ما يعترى إصدارها من صعوبات وفي مقدمتها مشاكل الطباعة وما يترتب عليها من تراخي صدور بعض الأعداد في مواعيدها ، ومن نافلة القول أن تؤكد بأن جهود أسرة التحرير وعملهم الدؤوب الذي امتد داخل المطابع وما يقومون به من جهد في مراجعة وتدقيق لمادة المجلة الدور الكبير لأن تظل شامخة تعلن عن الإصرار في استمرار صدورها رغم اختفاء العديد من المطبوعات التخصصية المماثلة .

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نجزي وافر الشكر والتقدير لزملائنا أسر التحرير السابقة ولكل من ساهم في إبراز هذه المجلة بأي شكل كان . وبأي جهد بذل ، وتحية تقدير وامتنان لجميع من بادر بالاشتراك التشجيعي في هذه المجلة بما مكننا من التغلب على بعض الصعوبات المادية .

وإن أسرة التحرير تهيب بجميع الزملاء المحامين والمشتغلين بالقانون الاستمرار في تقديم ما لديهم من بحوث ودراسات وصولاً إلى أن تبقى هذه المجلة تساهم في بناء الفكر القانوني وتطويره ولتكن منبرا من منابر العلم يشع بنوره ليضئ طريق الحق والعدل والمساواة .

أسرة التحرير

افتتاحية العدد 14 (1986)

" ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون "

إلى جنة الخلد شهدائنا يا من عطرتم بدمائكم أرضنا الطيبة . . . ألف رحمة ورحمة نستمطرها على أرواحكم الطاهرة . . .

فالوطن تميته الدموع وتحييه الدماء ، وكلما كثرت القرابين عل مذبحة ازداد
قداسة وقوة .

إلى جنة الخلد شهدائنا ضحايا الغدر الإمبريالي . . . والغطرسة الأنجلو
أمريكية التي أرسلت غربانها في ظلام الليل البهيم تحمل آخر ما وصلت إليه عقول
الشر وتقنية الدمار ، طائرتها المصنوعة من مزيج دماء الشعوب وعرق العمال
وآلام الزوج ودموع الفقراء .

في ذمة الله شهدائنا الأبرار فأمريكا ، تثار هذا العصر وزعيمة الإرهاب
الرسمي التي برهنت على أنها النازي الجديد ، فلا الأعراف الدولية ولا موثيق الأمم
ولا سيادة الدول ولا حقوق الإنسان راعت حرمتها .

إلى الفردوس الأعلى أيها الأبطال الكرام ونعدكم بأننا لن نستكين ، فالدماء
تغلي في الصدور والنصر آت لا ريب فيه ، فأرضنا تلد الأبطال هم خالد بن الوليد ،
صلاح الدين الأيوبي ، طارق بن زياد ، وعمر المختار ، وسيكون لنا يوم النصر
والتحريير فيوم درنة ليس ببعيد وإرادتنا أقوى من الحديد .

— . — . —

افتتاحية العدد 15 (1986)

إن نشاط المحامي يتجاوز المرافعة أمام المحاكم ليشمل معايشة القضايا القومية
والمشاركة من خلال التنظيمات الشعبية المهنية لاستنهاض القوى الشعبية في الوطن
العربي .

وإيماننا من المحامي في الجماهيرية بضرورة المشاركة الفعالة مع أشقائهم
المحامين العرب في إطار اتحاد المحامين العرب بشتى المجالات الهامة التي يضطلع بها هذا
الاتحاد وخصوصا في هذه المرحلة التي يحتاج فيها التمزق والخلاف الأمة العربية .

وترسيخا للسلطة الشعبية المباشرة التي تجري على أرض الجماهيرية .

لكل ذلك فقد تم خلال الأيام القليلة السابقة تكوين المؤتمرات المهنية والمؤتمر
المهني العام للمحامين بالجماهيرية لينضم إلى نظرائه في الوطن العربي وعلى الصعيد
العالمي مدافعا عن الحرية ونشر راية العدل بين الناس .

إن أسرة تحرير المجلة لتتمنى للمؤتمرات المهنية والمؤتمر المهني العام التوفيق
والنجاح .

أسرة التحرير

افتتاحية العدد 16 (1986)

يصادف هذا العام الذكرى الأربعين لإعلان الميثاق العالمي لحقوق الإنسان
والذي شاء ، المفكرون في إقراره أن يكون ميثاق عهد ووفاء للإنسانية التزام احترام
الفرد فيها ومحاولين من خلاله الوصول إلى عالم إنساني نموذجي مبنيا على الاحترام
بعد سنين طويلة خاضت خلالها الإنسانية الكثير من الحروب المدمرة على مر
العصور .

ولكن لنا أن نقف الآن لنقول أين أصبح هذا الميثاق وسط مشروع حرب النجوم وأين يقف منه الإنسان الإفريقي المذبوح في جنوب إفريقيا وأين مكانه بين أنقاض الحرب اللبنانية التي يزداد أوارها يوما بعد يوم، أين هذا الميثاق من الفلسطيني المشرّد عن أرضه وأهله والمحاصر في ملاحته المضروب خفية وجهارا في أغلب بقاع العالم .

أين الميثاق العالمي لحقوق الإنسان حين تغطرت الإمبريالية الأمريكية ليلا لتضرب المواطن الليبي الآمن في طرابلس وبنغازي .

إن العالم مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى البحث عن صيغة تنفيذية جدية وعملية لتأكيد الميثاق ونصوصه حتى يستطيع أن يعيش البشر أينما كانوا وبغض النظر عن هوياتهم وانتماءاتهم وديانتهم في طمأنينة وسلام واستقرار مستمرين في أداء رسالتهم لعمار الكون .

أسرة التحرير

افتتاحية العدد 20 (1987)

وسط ظروف قاسية من الحصار النفسي والمادي تعيش جماهيرنا العربية الفلسطينية تحت نير الاحتلال الصهيوني الغاشم الفاشي الحاقد ويواجه أبناءنا العرب الفلسطينيون أطمى الأنظمة العسكرية في العالم .

ورغم الحصار الحديدي الذي يحاول العدو الصهيوني أن يضيقه كل يوم ليكبل أهلنا في فلسطين /تزلزلت فلسطين الحضارة في القدس وطولكرم في الخليل

والناصره والجليل / لتلطم وجه الاستعمار البشع وتقول لا للمهانة ولا للمساومة ولا للاستسلام .

ولتعلن ميلاد أطفال الحجارة خيل الغضب العربي الذي ولد في رحم الهزيمة وظنه المتخاذلون أنه رضع لبن الاستسلام / لكنه ولد وترعرع ليقول في لحظة صحو عربية أنا عربي ، وليقف التاريخ ويعيد حقه المسلوب بيده الطاهرة التي ما صلفت الخيانة وليصنع من التراب والماء قذائف زرعت في نفوس جنود الاحتلال معنى الخوف والهروب والهزيمة وليقطع الطريق أمام مزايدات الأنظمة العربية التي بقيت أربعين عاما تتاجر بفلسطين وشعبها وعودة الوطن وليجد العربي نفسه بعد هذا العمر أن الوطن ضاع وأن أوطان أخرى تضيع .

فيا عرب اتركوا هذه الطهارات الصادقة تخرب بالإيمان وابعدوا عنا وهم التضامن العربي الذي ما انفك يفتت التعاضد والتآلف منذ نصف قرن .

اتركوا الإيمان بالوطن يحارب وستعود القدس والجلولان ، فما تعيد الأوطان الكراسي والعروش والمناصب ، الوطن تعيده الأيدي المثخنة بالجراح والقلوب المسكونة بالألم والعيون التي عرفت معنى الفراق .

اتركوا لأطفال الحجارة تعابير التخاطب ، فمن صنع من الماء والتراب سلاحه لا يصعب عليه مهما طال الطريق أن يعيد وطنه .

فتحية لأطفال فلسطين أطفال الحجارة الذين أيقظوا الضمير النائم الغافي منذ خمسين سنة على أن لفلسطين والعرب قلوب حية لا تموت مهما طال الزمان .

للحرية عيد

أصبح الصبح أغنية ردها أبناء شعبنا الأبى كبيرا وصغيرا غداة الثالث من مارس " المريخ " سنة ألف وتسعمائة وثمانية وثمانون وفاضت دموع الفرح من مآقي الحيارى والحزاني ، وانطلقت الزغاريد من حناجر الأمهات والأخوات . . استقبلت بها صرخة الحق التي أطلقها قائد الثورة من على منبر مؤتمر الشعب العام في عيد الحرية . . . عيد سلطة الشعب . . . فترددت أصداؤها في جنبات الوطن العزيز . . ودكت جدران السجون وقضبانها وتماوت الحدود المصطنعة وتناثرت القوائم السوداء " كالعهن المنفوش " وأصبح المواطن العربي حرا طليقا من أي قيد على تصرفاته فليفعل ما يريد . . وليذهب حيث شاء . .

ومن أصدااء الحدث العظيم بدء الانطلاق الكبير الذي كان له بالغ الأثر في تونس والمغرب ، وسيرلانكا وبنجلاديش ، وتأكدت أعراس الحرية في شهر الحرية . . . ومجلة المحامي العتيبة إذ توثق هذا الحدث العظيم في باكورة أعدادها في عيد ميلادها السادس منتصرة بالحق والحرية لتشد على يد القائد ولتأكد من جديد أنه بالحرية وليس بغيرها تتحقق كرامة الإنسان وإثبات ذاته على أرضه . . ذلك أنها الوسيلة الوحيدة لانتصار الحق على الباطل .

فبالحق والحرية يتقدم الإنسان ويحقق أعظم الانتصارات " لأن العبيد وإن كانوا يحملون الأحجار إلا أنهم لا يصنعون الحياة التي لا تصنع إلا بالحرية " .

افتتاحية العدد 23 (1988)

الوحدة العربية

الوحدة العربية قدر هذه الأمة من المحيط إلى الخليج ، ولا حل بديل غيرها للبقاء وحسم الصراع القائم على أشده بينها وبين أعدائها من الصهيونية إلى الإمبريالية العالمية إلى إهدار حقوق الإنسان فيها .

إن الوحدة العربية باتت ضرورية ضرورة الحياة نفسها في زمن الدول الكبرى ، فالأقزام لا يعيشون في أرض العمالقة ، والدروس التي تلقتها هذه الأمة الصامدة بسبب التجزئة والتمزق وغياب الدولة الواحدة كانت دروسا قاسية عميقة الجروح والآلام ، فقد ضاعت أراضي عزيزة مقدسة وأزهقت أرواح وأهينت المنطقة عاجزة عن معالجة أية مشكلة وحسمها لولا خيوط من أمل وشعاع من ضياء يظهر مرة هنا ومرة هناك يشحذ العزائم ويقوي الهمم ويمنع الانهيار .

وأن من المسلم به أن تحقيق الوحدة ليس بالأمر العسير ، إلا أن أسباب استمرارها يجب أن تنبثق مع قيامها ، والحل الذي يفرض نفسه من خلال التجارب السابقة هو الإرادة الشعبية وليس غيرها إذ هي القادرة على تحقيق الوحدة واستمرارها .

لقد آن الأوان لكافة أبناء الشعب العربي وعلى جميع المستويات للطالاب
والفلاحين والمنتجين والمثقفين والجنود أن يفرضوا إرادتهم على حكامهم القابعيين
خلف براقع الزيف والدجل ويفرضوا الوحدة فرضا بقيام الدولة الواحدة على كامل
التراب العربي ، فلتجرد الأقلام ولترفع المعاول وليواجه بشدة كل معرقل لمسيرة الأمة
العربية نحو الهدف السامي والوسيلة المشروعة لقيام دولة الوحدة العربية الشاملة من
البحر إلى الخليج لتحقق رسالتها بسلاح الإيمان والحرية والعدالة .

هيئة التحرير

افتتاحية العدد 24 (1988)

بهذا العدد تودع (مجلة المحامي) اثنا عشر سنة من عمرها ، لتستقبل عام
جديدا لا تدري ماذا يجئ لها القدر فيه ، فهل ستظل صامدة في وجه المتاعب
والمصاعب والأشواك . . ؟ أم أنها ستخور وتستسلم فتهب عليها رياح الخريف
لتعصف بأغصانها الطرية وأوراقها اليانعة . . . نأمل وتمنى من أعماق قلوبنا
استمرارها رغم كل ما تلاقيه من شدائد . . . فالشدائد كما يقولون تقوي العزائم
وتحقق المستحيل .

إننا بهذه المناسبة لا نملك إلا أن نقدم باقة من الورد العربي الأصيل مرصعة
بالفل — والياسمين إلى الذين أظهروك إلى قيد الحياة وحافظوا على بقائك من أسر
التحرير المتعاقبة ، فرحم الله من مات منهم وجزانا عن الأحياء خيرا .

وتحية إلى الذين ساهموا في الكتابة إليك ببحوثهم وتعليقاتهم ولقاءاتهم
ودعموك باشتراكهم وسهرهم على طباعتك وتصحيحك وإخراجك وتوزيعك .
لتكوني مجلة قانونية متخصصة تساهم في بناء الفكر القانوني وتطويره ، وتظلي منيراً
من منابر العدل والعلم يشع بنوره ليضئ الطريق ، طريق الحق والعدل والمساواة
وسيادة القانون .

فمزيداً من التهنئة مقرونة بأصدق الأمان يا مجلة المحامي .

وكل عام وأنت بخير

— . — . —

افتتاحية العددان 35 ، 36 (1991)

منطق القوة وقوة المنطق

هاتان متلازمان لا تلتقيان أبداً ، فالأولى ويمرضها أصحاب الباطل
لاقرارها حقاً منتصباً والثانية يرفعها أصحاب الحق لإقرارها واقعاً متحققاً .
وهذا لسان حال نزاعنا وأمريكا بل لسان نزاع كل قوى الخير في مواجهة
قوى الباطل وبالبعي .

فأمريكا بمنطق القوة فرضت نفسها في نيكاراغوا ووصلت إلى الخليج
العربي .

والجمهورية بقوة المنطق دحضت كل الأكاذيب والافتراءات ضدها ، فهي
تكرس فكرة انتقال قوانين الدولة مع مواطنيها أينما وجدوا وخلاف ذلك ضرب من
العبث لا يقره المنطق ولا القانون .

وظل منطق القوة يرغى ويزداد صلفاً في محاولة لفرض نفسه على قوة المنطق الذي يقتضي تمتع المواطن بقدسية خاصة تمنع استباحة تسليمه لأي سلطات أجنبية في غياب اتفاق دولي على ذلك .

وتدور الدوائر وتمر الأيام ويزداد منطق القوة انكشافاً وانحساراً وتبرز على عكسه قوة المنطق كل يوم شموخاً وعلاء وجلاء لتؤكد على الدوام الحقيقة الوحيدة .

وهي أن قوة المنطق باقية لأنها تنبع من المنطق ذاته وأن منطق القوة نهايته الخسران لأن من سمات القوة الأفول والاندثار .

وهذه الحقيقة تؤكدها الأيام يوم بعد يوم ، فمنطق القوة الذي تحاول أمريكا أن تفرضه على الجماهيرية ينقش ستره ويفتضح زيفه في مواجهة قوة المنطق الليبي التي تزداد كل يوم اشتعلاً وقوة فاضحة صلف المنطق الأمريكي لتبقى هي الشعلة الوقادة في ظلام الهيمنة والظلم والاستعباد الذي يحاول منطق القوة أن يفرضه على شعوب العالم التي ترنو إلى السعادة والانعتاق نحو الحرية ، آملة عالم يسوده السلام والمحبة والوفاق .

هيئة التحرير

افتتاحية العددان 37 ، 38 (1992)

"الملف"

درجت مجلة المحامي على نشر الدراسات والأبحاث القانونية ، وكذلك القضايا المتعلقة بشؤون القضاء الواقف أو الجالس على حد سواء .

وحاولت مجلة المحامي في حدود الإمكانيات المتواضعة وكذلك الظروف المحيطة والتي (لا تخفى على أحد) أن تنشر ما يتسم بالجدة والأهمية دون الانسياق وراء الإثارة والانتعال .

وهي بحكم تخصصها لا بد أن تتميز بالرصانة وبعد النظر وإلا لما اختلفت عن الجرائد السيارة والمجلات الأسبوعية .

وبالرغم من المساعي الحثيثة لتحسين شكل المجلة وموضوعها ، إلا أن هيئة التحرير لا تزال تشعر بأنها لم تصل إلى ما يجب أن تكون عليه مجلة متخصصة مثل مجلة يعتمد قارئها على قوة الكلمة وأهميتها .

وفي هذا العدد تحاول مجلة المحامي أن تدخل تقليدا جديدا هو نظام الملف ، هذا النظام الذي سيتم فيه إلقاء الضوء على موضوع محدد من عدة جوانب مختلفة ووجهات نظر متباينة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

وفي هذا العدد بالذات يعرض ملف مسألة لو كربي ، هذه المسألة التي أقامت الدنيا وشغلت الناس .

نتمنى أن تلقى هذه المحاولة النجاح وذلك من خلال مساهمة الزملاء والقراء في إثراء النقاش والكتابة إلى المجلة بوجهات نظرهم ونقدهم لما يطرح .

محتويات العدد الأول : السنة الأولى: يناير/ مارس 1976

الصفحة	مسلسل
5	1 الافتتاحية بحوث :
7	2 سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية عبد المجيد الميت المحامي
17	3 نظرات في دساتير العالم عبد الرحمن الجزوري المحامي
26	4 في التطورات الأخيرة للقضية الفلسطينية ... الدكتور أنيس القاسم المحامي من أحكام المحاكم :
47	5 حكم محكمة استئناف طرابلس (إداري)
56	6 حكم محكمة طرابلس الشمالية الجزئية (جنائي)
59	7 حكم محكمة طرابلس الابتدائية المستأنفة (جنائي)
65	8 حكم المحكمة العليا (جنائي)
69	9 حكم محكمة استئناف طرابلس (مدني)
	وثائق :
75	10 كلمة الأخ الأستاذ نقيب المحامين
77	11 مذكرة النقابة إلى الأخ وزير العدل
68	12 تقرير عن مؤتمر السلام في أمريكا
94	13 الاتفاقية العربية لتسليم المجرمين
100	14 قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين الغرب
111	15 برقية النقابات لهيئة الأمم المتحدة

محتويات العدد الثاني : أبريل / يونيو 1976 م

الصفحة	مسلسل
5	الافتتاحية بحوث : 1
8	قواعد الاختصاص في منازعات العقود الإدارية مصطفى العالم المحامي . 2
29	نظرات في دساتير العالم عبد الرحمن الجتوزي المحامي 3
43	الجوانب الإيجابية والسلبية في صياغة تشريعات الحدود إبراهيم الغويل المحامي 4
61	من أحكام المحاكم : حكم محكمة طرابلس الابتدائية (مدني) 5
65	حكم محكمة استئناف طرابلس (مدني) 6
70	حكم المحكمة العليا (مدني) 7
76	حكم محكمة جنابات بنغازي (جنائي) 8
79	حكم المحكمة العليا (جنائي) 9
84	حكم محكمة جنابات بنغازي (جنائي) 10
88	وثائق : كلمة الأخ / رئيس المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب 11
91	كلمات رؤساء الوفود المشاركة 12
131	البيان العام وقرارات وتوصيات المكتب الدائم 13
141	النظام الأساسي لاتحاد الحقوقيين العرب 14

محتويات العدد الثالث 3: يوليو / سبتمبر 1976 م

الصفحة	مسلسل
5	1 الافتتاحية بحوث :
8	2 الملامح العامة لقانون السجون... الدكتور عوض محمد عوض
29	3 تحويل مسار الطائرات في ظل القانون الدولي والتشريعات الوطنية فتحي حمد المحامي
41	4 حقوق الإنسان في القانون الداخلي والقانون الدولي الدكتور أنيس القاسم
	وثائق :
	الندوة العالمية عن الصهيونية والمسألة العنصرية طرابلس 24 / 7 / 76 إلى 27 / 7 / 1976 م
51	5 كلمة الأخ / نقيب المحامين
54	6 كلمة الأخ العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة
61	7 بيان الندوة
65	8 قرارات الندوة
70	9 قرار بتأسيس المنظمة الدولية للقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري
	أعمال المؤتمر الثالث عشر لاتحاد المحامين العرب تونس من 15 — 18 نوفمبر 1976 م
72	10 البيان العام
77	11 قرارات وتوصيات المؤتمر

	ملخص تقرير عن أعمال المؤتمر مقدم لمجلس النقابة	12
94	وكيل المجلس السنوسي بادي المحامي	
	من أحكام المحاكم :	
100	حكم محكمة زليطن الجزئية جنائي	13
105	حكم محكمة استئناف طرابلس إداري	14
	قوانين وقرارات :	
113	قانون رقم 47 لسنة 75 في شأن السجون	15

محتويات العدد الرابع :4 أكتوبر / ديسمبر 1977 م

الصفحة	مسلسل	
5	الافتتاحية	
	بحوث :	
	1	حق الدولة في تعديل اتفاقيات الامتياز.....
9		الدكتور أحمد عبدالحميد عشوش
26	2	المرتزقة وحكم القانون... "ريلبي مارتن" وعمران بورويس
		المحامي . . . تقلم / عبدالرحمن الجتروري المحامي
44	3	قانون البحار والمياه الإقليمية ... ساسي سالم الحاج المحامي
		وثائق :
52	1	كلمة نقيب محامي الجماهيرية في مؤتمر الحقوقيين الفلسطينيين
54	2	كلمة ممثل الجماهيرية لدى هيئة الأمم المتحدة
69	3	مقررات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب
		من أحكام المحاكم :
83	1	حكم محكمة استئناف طرابلس إداري
89	2	حكم المحكمة العليا إداري

99	حكم محكمة استئناف بنغازي	إداري	3
102	قرار غرفة الاتهام بمحكمة الخليج الابتدائية	جنائي	4.
108	حكم دائرة الجنح المستأنفة بمحكمة الخليج الابتدائية جنائي		5
116	حكم دائرة الجنايات بمحكمة استئناف بنغازي	جنائي	6
121	حكم محكمة طرابلس الابتدائية	تجاري	7
126	حكم محكمة استئناف طرابلس	تجاري	8
132	حكم محكمة طرابلس الابتدائية	مدي	9

قوانين ولوائح :

138	قانون نظام القضاء : صدر بالقانون رقم 51 لسنة 1976		1
182	اللائحة الداخلية لنقابة المحامين		2
199	قرار أمين العدل بلائحة تنظيم علاقة المحامين تحت التمرين		3

محتويات العدد الخامس 5: يناير / مارس 1979

الافتتاحية
رسالة وفاء إلى نقيب المحامين السابق ورده عليها
أسرة التحرير
نقيب المحامين

بحوث :

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الميزان عمران محمد بورويس المحامي
- نظرية التدابير الوقائية مصطفى العالم المحامي
- المحاماة أو الوكالة في الدعوى
- عرض وتأصيل عبدالله بانون المحامي
- رأي المحامين في اتفاق كامب ديفيد

عبدالرحمن الجزوري المحامي

وثائق :

بيان نقابة المحامين بالجمهورية بشأن أحدث 26 مارس 1979

نقابة المحامين بالجمهورية

بيان المكتب الدائم المنعقد بتونس

اتحاد المحامين العرب

الاتفاقية الدولية لإزالة ومعاقبة جريمة التفرقة العنصرية

من أحكام المحاكم :

أحوال شخصية

حكم إداري

حكم تجاري

حكم جنائي

محتويات العدد السادس 6: أبريل / يونيو 1979

الصفحة	مسلسل
4	الافتتاحية بمحوث :
8	1 شرط عرض النزاع عبد السلام عبد الهادي المحامي
49	2 النزاع بين نصوص الزنا د . عوض محمد عوض — أستاذ القانون الجنائي
62	3 معنى القانون بقلم محام
65	4 تأمين الاستثمارات الأجنبية

وثائق :

- | | | |
|-----|---|---|
| 75 | كلمة نقيب المحامين بالجماهيرية | 1 |
| 78 | البيان العام لوداية محامي المغرب العربي | 2 |
| | مكتب وداية محامي المغرب العربي | |
| 82 | كلمة نقيب المحامين بالجماهيرية | 3 |
| | الأستاذ / محمد الكريوي | |
| 86 | كلمة الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب | 4 |
| | الأستاذ عدنان الجسر | |
| 90 | كلمة الأمين العام لاتحاد المحامين العرب | 5 |
| | الأستاذ النقيب زهير الميداني | |
| 92 | البيان العام وقرارات المكتب الدائم | 6 |
| 103 | البيان الختامي لندوة حقوق الإنسان | 7 |
| 113 | مشروع اتفاقية عربية | 8 |
| | من أحكام المحاكم : | |
| 126 | محكمة بنغازي الابتدائية | 1 |
| 140 | حكم محكمة استئناف بنغازي | 2 |
| 144 | حكم محكمة طرابلس الابتدائية | 3 |
| 151 | حكم محكمة سوق الجمعة الجزئية | 4 |
| 154 | حكم محكمة الجنح المستأنفة | 5 |
| 159 | حكم محكمة دائرة النقض الجنائي | 6 |
| 164 | هيئة التحكيم بقرار وزير العمل | 7 |

173	أحوال شخصية	8
	قوانين :	
180المستعمرات	1
182 لإثبات الحقوق العقارية	2

محتويات العدد السابع 7: يوليو / سبتمبر 1979

الصفحة	مسلسل	
		بحوث ودراسات قانونية : نـ
5	1	بحث المرحوم الأستاذ عبد الكرم بن جلون
11	2	مدخل إلى حقوق الطفولة الأستاذ محمد العالم
41	3	التصرف القانوني من جانب واحد
41		الأستاذ ساسي الحاج
		من أحكام المحاكم :
48	1	حكم محكمة الزاوية الجزئية
59	2	حكم محكمة الزاوية دائرة الجنح والمخالفات
55	3	حكم المحكمة العليا
59	4	الحكم الصادر من محكمة الزاوية دائرة الجنح والمخالفات
62	5	حكم محكمة استئناف طرابلس
67	6	حكم محكمة استئناف بنغازي
72	7	حكم المحكمة العليا — دائرة النقض المدني
		وثائق :
79	1	قرار الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

80	2	تقرير وفد النقابة عن اجتماع بغداد قوانين وقرارات
109	1	قانون إجراءات المحاكم الشرعية
149	2	قانون رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية
153		أخبار المحامي

محتويات العدد الثامن 8: سبتمبر / ديسمبر 1979

الصفحة	مسلسل
	الافتتاحية
	بحوث :
	1 الأحكام الإجرائية الاقتصادية .
7	د . محمد سامي النراوي — جامعة قاريونس
	2 مسؤولية الناقل الجوي حسب اتفاقية وارسو وتعديلاتها
39	الأستاذ ساسي سالم الحاج
	من أحكام المحاكم :
51	1 محكمة بنغازي الابتدائية
63	2 محكمة استئناف بنغازي الدائرة الثانية
77	3 محكمة بنغازي الابتدائية الدائرة المدنية (المستعجلة)
80	4 محكمة استئناف بنغازي الدائرة المدنية الأولى
83	5 محكمة المدنية الجزئية الدائرة الثانية للأحوال الشخصية
	وثائق :
89	1 . مذكرة النقابة للأخ قائد الثورة بشأن الحماية والمحامين

99	مذكرة نقابة المحامين للأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل	2
101	الإعلان الدستوري	3
109	إعلان سلطة الشعب	4
113	إعلان دمشق عن مشروع ودستور اتحاد الجمهوريات العربية	5
116	دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية	6
131	ميثاق جامعة الدول العربية	7
قوانين :		
141	قانون الجرائم الاقتصادية لسنة 1979	1
149	ملحق قانون الجرائم الاقتصادية لسنة 1980	2
151	دستور الجمهوريات العربية المتحدة	3

محتويات العدد التاسع والعاشر 9 و 10 : 1980

الصفحة	مسلسل
1 - البحوث :	
7	مكانة الفرد في القانون الدولي..... الأستاذ / ساسي سالم
	اتفاقيات إطار السلام في الشرق الأوسط
	الأستاذان / مونيك شيميلية ، جان بيراك
	حول نظرية حق الاعتراض في الأمم المتحدة الأستاذ/محمدالعالم
	الملكية في الكتاب الأخضر د / ثروت أنيس
2 - من أحكام المحاكم :	
122	حكم رقم (963) / 1975 م . محكمة طرابلس الابتدائية
126	حكم رقم (320) ق 1976 م . محكمة استئناف طرابلس
131	حكم رقم (49) / 23 ق 1978 م . المحكمة العليا
135	حكم رقم (1330) / 1978 م . محكمة طرابلس
137	حكم رقم (284) / 1980 م . المحكمة العليا

141	حكم رقم (533) / 1979 محكمة طرابلس الابتدائية	6
150	إستئناف رقم (38) 6 : محكمة استئناف طرابلس	7
3 - الوثائق :		
155	إعلان جربة .. بشأن الوحدة	1
157	بيان الوحدة الاتحادية الثلاثية وملاحقه	2
185	ميثاق طرابلس إعلان عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية	3
196	بيان طبرق / بنغازي عن إعلان أمة الوحدة الكاملة بين مصر	4
199	إعلان طرابلس بشأن إقامة دولة الوحدة بين القطرين العربيين	5

..... السوري والليبي

203	كلمة نقيب المحامين	6
206	ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية	7
4 - قوانين ولوائح :		
217	قانون مراقبة النقد رقم (1)	1
	قانون رقم (67) / 1972 م بشأن إصدار قانون الجمارك	2
273	قانون رقم (97) 1976 في شأن مكافحة تهريب البضائع	3

محتويات العدد الحادي عشر 11: مارس / مايو 1985

الصفحة مسلسل

1 - الافتتاحية

2 - البحوث والدراسات القانونية

5	جريمة الخمر المعاقب عليها حدا للأستاذ / مصطفى كشلاف	1
13	المجند الإلزامي أيدخل في اعداد الموظفين العاميين	2

للأستاذ أحمد الطشاي

3 - من أحكام المحاكم :

27	حكم محكمة طرابلس الابتدائية	
----	-----------------------------	--

54	حكم محكمة البيضاء الجزئية	2
76	حكم محكمة الأحداث الجزئية بطرابلس	3
	4 - أخبار المحامي :	
93	قرارات وتوصيات المؤتمر المهني بشعبة المحاماة الشعبية	
101	5 - من روائع القضاء في الإسلام	
102	6 - ضيف العدد :	
	7 - الوثائق :	
111	الميثاق العربي لحقوق الإنسان	1
117	اتفاق وجدة التاريخي	2
	8 - القوانين :	
125	قانون إدارة المحاماة الشعبية	1
153	قانون إعادة تنظيم المحكمة العليا .	2

محتويات العدد الثاني عشر 12 : 1985

مسلسل

الافتتاحية

البحوث والدراسات القانونية

- | | |
|---|---|
| 1 | غرفة الاهتمام في التشريعين الليبي والفرنسي |
| | الدكتور / محمد حسن الجازوي |
| 2 | التحكيم في منازعات العقود الإدارية الأستاذ / مصطفى العالم |
| 3 | الإجراءات الاقتصادية الأمريكية والقانون الدولي |
| | الدكتور / عمر مفتاح المصراحي |

4 قانون الزواج والطلاق وآثارهما معلقا عليه

الأستاذ / أحمد الطشاني

من أحكام المحاكم

1 حكم لدائرة القضاء الإداري لمحكمة استئناف بنغازي .

2 حكم لمحكمة بنغازي الابتدائية .

3 حكم لمحكمة جنابات طرابلس

4 حكم للمحكمة العسكرية

أخبار المحامي

1 مقتطفات من كتاب

2 من روائع القضاء في الإسلام

3 رسالة عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري

ضيف العدد: الأستاذ / علي رجب

وثائق :

1 اتفاقية تنفيذ الأحكام

2 نظام التوفيق والتحكيم والخبرة للغرف التجارية العربية والأوروبية

القوانين :

1 قانون الزواج والطلاق وآثارهما

2 قانون الشعب المسلح

3 اللائحة التنفيذية لقانون الشعب المسلح

محتويات العدد الثالث عشر 13 : 1986

مسلسل

الصفحة

أسرة التحرير

الافتتاحية

بحوث ودراسات قانونية :

- 1 الاستعمال غير المشروع للحقوق في القانون المدني الليبي : دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية للأستاذ خليل أحمد الأرباح المحامي
- 2 حول نص المادة 67 من قانون الزواج والطلاق رقم 10 / 84
تعليق الأستاذة / ربيعة العبيدي

- 3 تعليق على القانون الخاص بإلغاء وظيفة النائب العام
إعداد الأستاذ / مصطفى دبارة محاضر مساعد بكلية القانون ...
- 4 رقابة صحة التشريع في ليبيا الدكتور : الكوني علي عبودة

من أحكام المحاكم

- 1 ترجمة حكم هيئة التحكيم في الغرفة التجارية الدولية بباريس في القضية رقم 4462 / أس إعداد الأستاذ / علي محمود بوهدمة
- 2 حكم محكمة طرابلس الابتدائية في القضية رقم 340 / 83 بجميع مراحلها
- 3 حكم محكمة استئناف طرابلس دائرة الجنايات في القضية رقم 220 لسنة
- 4 حكم محكمة جنوب بنغازي رقم 5 / 85 دائرة الأحوال الشخصية
— من روائع القضاء في الإسلام .
— ضيف العدد : الأستاذ / محمد علي الجدي رئيس المحكمة العليا
— أخبار المحامي .

وثائق :

- 1 تعريف العدوان
- 2 الاتفاقية الدولية بشأن مدة التقادم في عقود البيع الدولية .
- 3 النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية
- 1 القانون رقم 88 لسنة 1971 م في شأن القضاء الإداري
- 2 القانون رقم 53 لسنة 1973 م بتعديل بعض أحكام القانون رقم 88 لسنة 1971 في شأن القضاء الإداري .

محتويات العدد الرابع عشر 14 : 1986

مسلسل

أسرة التحرير

الافتتاحية

بقلم محام

للمحامي كلمة

بحوث ودراسات قانونية :

1 جرائم الخمر للأستاذ : مصطفى سالم كشلاف المحامي

2 مدلول الموظف العام في التشريع الليبي

للأستاذ : خليفة سالم الجهمي

3 العاملون الوطنيون في الشركات الأجنبية

للأستاذ : أحمد الطشاني (مستشار متقاعد)

من أحكام المحاكم

1 حكم محكمة استئناف طرابلس دائرة القضاء الإداري في القضية رقم

27 / 1979 م

2 حكم محكمة باب بن غشير الجزئية الدائرة المدنية الأولى في القضية رقم

117 / 1984 م بجميع مراحلها .

3 حكم محكمة شحات الجزئية دائرة الجنح والمخالفات في القضية رقم

5 / 81 م مرور شحات بجميع مراحلها .

— من روائع القضاء في الإسلام .

— ضيف العدد : الأستاذ / علي محمد الديب المحامي

الوثائق :

1 اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية

القوانين :

1 قانون رقم (89) لسنة 1974 م الصادر في 20 نوفمبر م في شأن تحريم الخمر وإقامة حد الشرب .

2 قانون رقم (15) لسنة 1981 م صادر في 14 أكتوبر 1981 م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .
— بطاقة دعوة .

محتويات العدد 15 : 1986

الصفحة	الموضوع
5	الافتتاحية
	— أسرة التحرير —
9	— جرائم الخمر —
	الأستاذ : مصطفى كشلاف المحامي
	— مدى مسئولية الدولة الليبية عن تعويض الأضرار الناجمة عن مخلفات الحرب العالية الثانية
28	الدكتور : الكوني علي عبودة
48	— تعليق على حكم صادر عن محكمة النقض المصرية
	الأستاذ : خليفة محمد إدريس الصغير المحامي
	من أحكام المحاكم
	— حكم محكمة بنغازي الابتدائية الدائرة (الثانية) في القضية رقم 80/248 بجميع مراحلها
73	— حكم محكمة استئناف بنغازي دائرة القضاء الإداري في القضية رقم 11/60 في جميع مراحلها
77	

86 من روائع أحكام القضاء في الإسلام
88 ضيف العدد
	الأستاذ : محمد رفعت الرمالي المحامي
93 أخبار المحامي
97 الوثائق : اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي القوانين
127 — قانون الرسوم القضائية رقم 77 لسنة 1958 م
154 نعى
155 استدراك بطاقة دعوة

محتويات العدد 16 : 1986

الصفحة	الموضوع
	الافتاحية — أسرة التحرير —
	بحوث ودراسات قانونية :
9 — الزواج والطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون المقارن
	للأستاذ : أحمد خليفة العقيلي — المحامي
52 — الواقع العملي للتحكيم الدولي في عقود الأشغال العامة
	د . خالد الكاديكي — المستشار بالمحكمة العليا
	من أحكام المحاكم :
67 — حكم المحكمة العليا بالسودان
112 من روائع أحكام القضاء في الإسلام

113 أخبار المحامي

الوثائق

117 — الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

القوانين واللوائح

137 — التحكيم في القانون الفرنسي

ترجمة الأستاذ : علي محمود بوهدمة — المحامي

146 — النظام الأساسي للمؤتمر المهني العام للمحامين

154 — اللوائح الداخلية والمالية للمؤتمرات المهنية للمحامين

محتويات العدد 17 : 1987

الصفحة

الموضوع

بحوث ودراسات قانونية

9 — الزواج والطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي *

للأستاذ : أحمد خليفة العقيلي المحامي

65 — جريمة غزو الأفيان في الميزان

للأستاذ : مصطفى مصباح دباره

محاضر مساعد بقسم القانون الجنائي

كلية القانون — جامعة قاريونس

من أحكام المحاكم

79 — الحكم الشرعي — طعن أحوال شخصية رقم 30/7 ق ق

84 — الحكم الإداري — رقم 31/50 ق يضم الحكم رقم 12/35 ق

92 — الحكم العمالي — رقم الطعن 32/75 ق بجميع مراحلته

— الحكم الجنائي — حكم محكمة بنغازي الابتدائية في المواد الطبية

- 109 م بجميع مراحلہ 1985/576
131 من روائع أحكام القضاء في الإسلام
132 أخبار المحامي
الوثائق

— القرارات والتوصيات الصادرة عن المكتب الدائم الدورة الثانية

- 135 لعام 1986م من 2-5 ديسمبر (كانون أول) الخرطوم
القوانين

169 قانون رقم (17) لسنة 1986م بشأن المسؤولية الطبية

محتويات العدد 18 : 1987

الموضوع الصفحة

بحوث ودراسات قانونية

7 الزواج والطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي (ج — 3)

للأستاذ أحمد خليفة العقيلي — المحامي

11 مدى فاعلية الجزاءات الجنائية المنصوص عليها بالقانون رقم 11

62 لسنة 1984 م بشأن المرور على الطرق العامة

للدكتور/ محمد رمضان بارة — عضو هيئة

التدريس بجامعة قاريونس — كلية القانون

من أحكام المحاكم

89 الحكم الإداري — رقم 30/61 ق بجميع مراحلہ

104 الحكم المدني — رقم 30/88 ق بجميع مراحلہ

- 109 — الحكم الجنائي — رقم 32/237 ق بجميع مراحلہ
 124 أنخبار المحامي
 الوثائق
 127 — النظام الأساسي الجديد لاتحاد المحامين العرب
 135 — قرارات وتوصيات المؤتمر السادس عشر لاتحاد المحامين العرب
 القوانين واللوائح
 149 — قانون رقم 23 لسنة 1971م بشأن المخدرات
 بطاقة دعوة

محتويات العدد 19 : 1987

الموضوع الصفحة

بحوث ودراسات قانونية

- 7 — الدفاع الشرعي — دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون.
 للأستاذ خليل أحمد الأرباح المحامي
 25 — أساس المسؤولية المدنية في قضاء المحكمة العليا
 للأستاذ : سعد العسلي — وكيل نيابة بنغازي
 49 — الوقف الاحتياطي عن العمل
 للأستاذ : حسين حمودة المهدي، عضو التحقيق بالجهاز المركزي للرقابة
 الإدارية
 من أحكام المحاكم

- 71 — الحكم الإداري — رقم 33/7 ق بمرحليته
 79 — الحكم المدني — رقم 32/31 ق بجميع مراحلہ

88	— الحكم الجنائي الصادر في الدعوى رقم 23/117 ق (الغياي والحضوري)
101	أخبار المحامي
	الوثائق
105	— الاتفاقية الخاصة بعدم شمول جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بالتقادم القانوني المسقط
	القوانين
113	— لائحة الجزاءات في الشركات والمنشآت المملوكة للمجتمع

محتويات العدد 20 : 1987

الصفحة	الموضوع
	الافتتاحية
	بحوث ودراسات قانونية
9	— القضاء الشعبي بين المجر والتطبيق
	للأستاذ آدم محمود محمد — أمين التحرير
27	— من وهم السياسة إلى يقين القانون
	للأستاذ : خالد كعوان
40	— عقد العمل المؤقت للأستاذ : عبد السلام بو شقمة
	— دعوى وقف قرار الفصل التعسفي للأستاذ : أحمد حسين
80	الضراط
	من أحكام المحاكم :

- 88 — حكم الأحوال الشخصية رقم 31/4 ق بجميع مراحلہ
- 102 — الحكم الإداري رقم 34/35 ق :بحليلته
- 108 — الحكم الجنائي رقم 32/187 ق بجميع مراحلہ
- 121 — الحكم المدني رقم 31/1 بجميع مراحلہ
- 137 — أخبار المحامي :
- الوثائق :
- قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد بطرابلس
في الفترة من 12 إلى 8 نوفمبر 1987م مع كلمة الأمين العام للاتحاد ورئيس
دورة المكتب
- 141 — القوانين :
- 173 — القانون رقم 85/19 بشأن تنظيم الملكية المشتركة للمباني

محتويات العدد 21 و 22 : 1988

- | | |
|--|--------|
| الموضوع | الصفحة |
| الافتتاحية | |
| بحوث ودراسات قانونية | |
| — حول تطبيق الشريعة الإسلامية وأثرها على توحيد التشريعات
العربية..... | 9 |
| للأستاذ : مصطفى سالم كشلاف المحامي | |
| — مشروعية التنقيب عن الأدلة في المواد الجنائية | 22 |
| ترجمة الدكتور : محمد حسن الجازوي | |

55 — مناط التفرقة بين جريمتي الإهمال في أداء الواجب الوظيفي وبين جريمتي التقصير في حفظ وصيانة المال العام

للأستاذ : حسين حمودة المهدي

حكم وتعليق :

66 — تعليق عن حكم أصدرته محكمة جنايات بنغازي في الدعوى الجنائية الرقمية 1979/74م حول اختطاف الطائرات

للأستاذ : مصطفى مصباح دباره

86 — دعوى بتقرير انعدام حكم

للأستاذ : أحمد حسين الضراط

من أحكام المحاكم :

116 — حكم الأحوال الشخصية رقم 33/8 ف بجميع مراحلہ

128 — الحكم الإداري رقم 32/3 ق بمرحلتيہ

139 — الحكم المدني رقم 32/5 ق بجميع مراحلہ

150 — الحكم الجنائي رقم 31/174 ق بجميع مراحلہ

161 — أخبار المحامي

الوثائق :

165 — القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة المسجونين

185 — قرارات وتوصيات للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب

الدورة الأولى لعام 1988م المنعقدة بتونس في الفترة من 28 مارس — أبريل

القوانين واللوائح :

207 — قانون رقم 5 لسنة 88م بشأن إنشاء محكمة الشعب

— قرار بإصدار النظام الأساسي لصندوق الخدمات الاجتماعية لأعضاء

216 المؤتمر المهني للمحامين

222 — لائحة العضوية المنتسبة للمؤتمرات المهنية للمحامين

محتويات العدد 23 : 1988

الموضوع الصفحة

4 الافتتاحية

بحوث ودراسات قانونية

7 — الجرائم الاقتصادية للأستاذ : مصطفى سالم كشلاف المحامي .

26 — القسامة في الشريعة الإسلامية للدكتور : سليمان الجروشي ...

— التكييف القانوني للعلاقة التي تربط الشركات والمنشآت والوحدات

46 الإنتاجية المملوكة ملكية عامة

للأستاذ : عبد السلام بوشقمة

حكم وتعليق :

— حول طبيعة الحكم الصادر بوقف الخصومة طبقاً للقانون رقم

85/7 ..

125

للأستاذ : أحمد الضراط

من أحكام المحاكم :

139 — حكم الأحوال الشخصية رقم 33/3 ف بجميع مراحلہ

153 — الحكم الإداري رقم 34/37 ق. بمرحلتيہ

166 — الحكم المدني رقم 33/66 ق. بجميع مراحلہ

178	— الحكم الجنائي رقم 33/356 ق بجميع مراحلہ
192	— أخبار المحامی
	الوثائق :
	— قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية المهنية للمحامين بالجمهورية في
197	دور انعقادها الأول لسنة 1988
	القوانين :
205	— قانون رقم 36 لسنة 1968 م بشأن الأحوال المدنية وتعديلاته .
	محتويات العدد 24 : 1988
	الموضوع
	أسرة التحرير
	الافتتاحية
	بحوث ودراسات قانونية
7	— الجرائم الاقتصادية
	للأستاذ : مصطفى سالم كشلاف المحامي
21	— مفهوم الربا في القرآن والسنة وموقف أهل العلم منه
	للدكتور : إبراهيم عبد الله الناصر
38	— الإذن النافي لجرائم الأضرار الزراعي
	للأستاذ : فرج المريش
47	— أحكام بيع العربون في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي
	للأستاذ : محمد ضو
76	— درجات القرابة

للأستاذ : محمد خليفة النعاس

87 — حكم وتعليق حول صلاحية القضاء في التصدي لدستورية القوانين

للدكتور : الكوني عبودة

من أحكام المحاكم :

101 — الحكم الإداري رقم 15/263 ق ، 16/13 ق بمرحلتين

109 — الحكم المدني رقم 1984/182 بجميع مراحلہ

114 — الحكم الجنائي رقم 85/167 بنغازي بجميع مراحلہ

122 — أخبار المحامي

125 — من روائع أحكام القضاء

الوثائق :

— قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في دور

129 — انعقاده الثاني بمراكش عام 1988 م

القوانين :

139 — اللائحة التنفيذية لقانون الأحوال المدنية رقم 1968/36 م ...

محتويات العدد 25 و 26 : 1989

الصفحة

الموضوع

بحوث ودراسات قانونية

7 — الجرائم الاقتصادية في ليبيا

للأستاذ : مصطفى سالم كشلاف المحامي

22 — نظرية عمل الأمير للأستاذ سعد سالم العسيلي

64 — أعضاء على نظام السجل العيني في ليبيا

للأستاذ : جمعة محمود الزريقي

حكم وتعليق :

73 تعليق حول حكم المحكمة العليا رقم 33/8 ق أحوال شخصية
للأستاذ مصطفى دبارة

من أحكام المحاكم :

95 (1) حكم الأحوال الشخصية رقم 14/1976 م بمرحليته

99 (2) الطعن الإداري رقم 87/2 م

104 (3) الطعن المدني رقم 33/101 ق لجميع مراحل

118 (4) الطعن الجنائي رقم 33/189 ق بجميع مراحل

الوثائق :

129 مقررات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ببغداد

142 مقررات المؤتمر السابع عشر لاتحاد المحامين العرب بدمشق

القوانين واللوائح :

187 قانون بشأن التسعير الجبري

193 قانون رقم 52 السنة 1970 م بشأن الحجز الإداري

214 من روائع أحكام القضاء

216 أخبار المحامي

محتويات العدد 27 و 28 : 1989

الصفحة

الموضوع

أولا : البحوث

7 1 — الجرائم الاقتصادية في ليبيا

للأستاذ : مصطفى سالم كشلاف المحامي

17 2 — جريمة القيادة في حالة سكر أو تخدير

للدكتور : محمد حسن الجازوي

33 3 — معايير القضاء الحديث " قضاء الحكم "

للمستشار سرى محمود صيام

— تحديد المفهوم والمدلول القانوني لعبارة المرتب الكامل في ظل أحكام

54 التشريعات والقوانين واللوائح النافذة

للأستاذ : عبد الحميد محمد الدرسي

لانيا : حكم وتعليق

— تعليق على حكم المحكمة العليا دائرة الأحوال الشخصية في القضية

69 رقم 33/8 ق

للدكتور عبد السلام محمد الشريف

ثالثا : من أحكام المحاكم

69 1 — حكم الدوائر المجتمعة بالمحكمة العليا رقم 37/1 ق

86 2 — حكم دائرة الأحوال الشخصية بجميع مراحلها

99 3 — الحكم الإداري رقم 35/21 ق

109 4 — الحكم المدني في الطعن رقم 34/57 ق بجميع مراحلها

117 5 — الحكم الجنائي في الطعن رقم 3/473 ل ق بجميع مراحلها

126 رابعا : أخبار المحامي

129- 128 خامسا : النعي

130 سادسا : من روائع أحكام القضاء

- 133 1 — النظام الأساسي لمجلة المحامي
- 2 — قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في دور
137 انعقاده الثالث لعام 1989 باليمن
- ثامناً : القوانين

- 165 1 — قانون رقم 76/55 بإصدار قانون الخدمة المدنية وتعديلاته

محتويات العدد 29 و 30 : 1990

الصفحة

الموضوع

أولاً : بحوث ودراسات قانونية

- 7 — الجرائم الاقتصادية في ليبيا
- للأستاذ : مصطفى سالم كشلاف المحامي
- 13 — تلوث البيئة البحرية بالزيت والمسئولية عنه
- للدكتور : مفتاح المهدي
- 48 — أثر قوانين ونظم الطوارئ على حقوق الإنسان
- للدكتور : عمود السراج

ثانياً : حكم وتعليق

- 79 — طبيعة واختصاص محكمة أول درجة
- للأستاذ : أحمد الضراط

ثالثاً : من أحكام المحاكم

- 92 — الحكم الإداري رقم 36/25 م عليا بجميع مراحلہ
- 119 — الحكم المدني رقم 88/101 م استئناف بنغازي

127	الحكم الجنائي رقم 34/361 م عليا بجميع مراحلہ
	رابعاً : الوثائق
163	القانون رقم 11 لسنة 1988 بشأن السجل العقاري الاشتراكي ...
	القانون رقم 12 لسنة 1988 بشأن مصلحة التسجيل العقاري
	الاشتراكي
166	اللائحة التنفيذية للقانون رقم 11 لسنة 1988
180	بشأن السجل العقاري الاشتراكي
186	من روائع أحكام القضاء
188	أخبار المحامي
189	أيها الراحلون سلام عليكم

محتويات العدد 31 و 32 : 1990

الموضوع الصفحة

بحوث ودراسات قانونية

7	1 — الجرائم الاقتصادية في ليبيا
	للأستاذ : مصطفى سالم كشلاف المحامي
	2 — التزام المحامي بسرية التحقيق الابتدائي للدكتور محمد حسن
15	الجازوي ...
	3 — مسؤولية الإدارة عن أعمالها المادية في المجتمع الاشتراكي
28	للأستاذ صالح حسن البكوش
	4 — مرتبة مبادئ الشريعة الإسلامية في تدرج القواعد القانونية
44	للدكتور عادل عمر الشريف

	5 — التحكيم التجاري الدولي وموقف التشريعات العربية للدكتور
70	فوزي محمد سامي
	من أحكام المحاكم
85	1 — حكم الأحوال الشخصية في الطعن رقم 36/2 ق عليا لجميع المراحل..
111	2 — الحكم الإداري في الطعن رقم 36/3 ق عليا بجميع مراحلہ ..
121	3 — الحكم الإداري في الطعن رقم 36/18 ق عليا بجميع مراحلہ .
131	4 — الحكم المدني في الطعن رقم 35/33 ق عليا بجميع مراحلہ ..
139	5 — الحكم المدني في الطعن رقم 32/65 ق عليا بجميع مراحلہ
155	6 — الحكم الجنائي في الطعن رقم 35/301 ق عليا بجميع مراحلہ ..
165	7 — الحكم الجنائي في الطعن رقم 32/128 ق عليا
	الوثائق :
254	1 — قانون بشأن حماية البيئة
260	2 — قانون رقم 90/10 م بشأن إعادة تنظيم مهنة المحاماة.....
264	3 — اللائحة التنفيذية للقانون رقم 90/10 م بشأن إعادة تنظيم مهنة المحاماة..
281	ضيف العـدد
293	أنخبار المحامي
299	أيها الراحلون سلام عليكم

بحوث ودراسات قانونية

- 1 — قيمة الرهن الاتفاقي 7
- للأستاذ : صالح رضوان المحامي
- 2 — التقدير القضائي للتعويض في القانون الليبي
- للأستاذ / مصطفى عبد الله العالم المحامي 30
- 3 — أضواء على القانون رقم 10/1990 م بشأن إعادة تنظيم مهنة
- الحمامة للدكتور : الكوني اعبودة 69
- من أحكام المحاكم
- 1 — حكم المحكمة العليا السودانية 87
- 2 — حكم المحكمة العليا بجميع دوائرها بالعدول عن مبدأ 107
- 3 — حكم الأحوال الشخصية في الطعن رقم 5/38 بجميع
- مراحلته 113
- 4 — الحكم الإداري رقم 20/106 الصادر من محكمة استئناف
- بنغازي.. 133
- 5 — الحكم المدني في الطعن رقم 36/106 ق عليا بجميع مراحلته 145
- 6 — الحكم الجنائي في الطعن رقم 37/687 ق عليا بجميع مراحلته 161
- الوثائق :
- 1 — البيان العام والقرارات والتوصيات للمكتب الدائم بينغازي
- ولقاء الأخ/ القائد العقيد معمر القذافي بالمحامين العرب ... 175

259 2 — اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية

القوانين

303 1 — قانون تعزيز الحرية

311 2 — قانون تعديل قانون محكمة الشعب

محتويات العدد 35 و 36 : 1991

الصفحة

الموضوع

5

أولا : الافتتاحية

7

ثانيا : بحوث ودراسات قانونية

1 — أحكام السرقة في الإسلام " بحث فقهي مقارن في حد السرقة

9

للأستاذة : خيرية علي أبو بكر المحامية

2 — المسؤولية الطبية للأستاذ : بربوزا رئيس الجمعية الدولية لقانون

37

العقوبات ترجمة الدكتور : محمد حسن الجازوي

3 — توزيع الاختصاص بين القضاء الإداري والقضاء العادي في مجال

منازعات العقود الإدارية للأستاذ : خليفة سالم الجهمي المحامي بإدارة

57

القضايا

79

ثالثا : من أحكام المحاكم

1 — حكم دائرة الأحوال الشخصية في الطعن رقم 36/6 ق بجميع

81

مراحله

99

2 — الحكم الإداري في الطعن رقم 36/21 ق بجميع مراحله

131

3 — الحكم المدني في الطعن رقم 36/130 ق بجميع مراحله

147

4 — الحكم الجنائي في الطعن رقم 36/220 ق بجميع مراحله

153	رابعاً : ضيف العدد
155	خامساً : أخبار المحامي
157	سادساً : أيها الراحلون سلام عليكم
159	سابعاً : الوثائق
	1 — قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في دور
161	انعقاده الثاني لعام 91 م دورة لبنان (بيروت)
184	2 — اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني
195	القانون العربي الموحد للمخدرات النموذجي
223	استدراك
224	بطاقة دعوة

محتويات العدد 37 و 38 : 1992

" ملف خاص عن مسألة لوكري "

الصفحة	الموضوع
	— على هامش قرار مجلس الأمن الدولي رقم (731) : بحث قانوني حول
	الموقف القانوني للجماهيرية على ضوء أحكام القانون الدولي ،
	والقوانين الليبية ذات العلاقة في تقييم القرار رقم (731) للأستاذ :
7	محمد سالم دراه
	— اجتماع طارئ للمكتب الدائم في القاهرة تحت شعار :
	" دورة التضامن مع الشعب الليبي "
54	من أجل أعمال قواعد القانون الدولي ، وتسوية الأزمة بالطرق السلمية

- كلمة الأستاذ فاروق أبو عيسى (الأمين العام لاتحاد المحامين العرب ،
حول الأبعاد القانونية للأزمة الأمريكية — الليبية ودور المنظمات غير
الحكومية في احتوائها ومواجهة تداعياتها 57
- كلمة الأستاذ أحمد الخواجة
(رئيس اتحاد المحامين العرب ونقيب محامي مصر) 63
- الجوانب القانونية للتهجمات الأمريكية البريطانية المتعلقة بحادث طائرة
(بان أميريكان) فوق لوكري
للأستاذ الدكتور علي عبد الرحمن ضوي أستاذ القانون الدولي بالجمهورية
— بعض الجوانب القانونية للأزمة الراهنة بين الولايات المتحدة الأمريكية
وإنجلترا وفرنسا والجمهورية الليبية للأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر
(أستاذ القانون الدولي العام بجامعة القاهرة) 77
- الملحق الخامس :
— الاتفاقية بين المملكة الليبية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة
الأمريكية 87
- المعاهدة الليبية — الأمريكية وثيقة رقم (13) 103
- البيان العام 108
- رسالة أمين عام اتحاد المحامين العرب إلى أمين عام الجامعة العربية
بشأن الأزمة الليبية — الغربية 111
- بيان المساعي الأخيرة لاستصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات
ضد ليبيا والتهديدات الأخيرة بضرub العراق عسكريا 112
- بعض الجوانب القانونية للأزمة الغربية — الليبية للأستاذ الدكتور مفيد
شهاب (أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي بجامعة القاهرة) 113

- 120 — قرار مجلس الأمن رقم 731 بتاريخ 21 يناير 1992 م
- 122 — قرار مجلس الأمن رقم 748 بتاريخ 31 مارس 1992 م
- 126 — قرار محكمة العدل الدولية حول الأزمة الليبية — الغربية

محتويات العدد 39 و 40: 1992

الموضوع	الصفحة
أولاً : بحوث ودراسات قانونية	
1 — نظام تقييم الأداء في التشريع الليبي	5
الأستاذ : معمر حسين عيد المحامي	
2 — سرية التحقيق الابتدائي	7
للدكتور : محمد حسن الجازوي	
3 — مسقطات الحضارة وفق أحكام الشريعة الإسلامية	41
للأستاذة : دينا عبد القادر دغمان المحامية	
ثانياً : حكم وتعليق .	
تعليق من الأستاذ خليفة سالم الجهمي المحامي	
ثالثاً : من أحكام المحاكم	
1 — الحكم الإداري في الطعن رقم 37/43 ق.م.رحليته	105
2 — الحكم المدني في الطعن رقم 36/3 ق.م.بجميع مراحلته	133
3 — الحكم الجنائي في الطعن رقم 34/577 ق.م.بجميع مراحلته	145
رابعاً : أخبار المحامي	
خامساً : أيها الراحلون سلام عليكم	

187	سادسا : البوئائىق
189	1 — قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بعمان
193	2 — قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بتونس ...
209	3 — برنامج عمل لجان المؤتمر العام لاتحاد المحامين العرب بالدار البيضاء
215	سابعا : القوانين واللوائح
217	1 — قانون النشاط الاقتصادى
223	2 — قانون الملكية العقارية محتويات العدد 41 و 42

الموضوع الصفحة

أولا : بحوث ودراسات قانونية

5	1 — جريمة قمرىب النقد فى الجماهيرية
7	الأستاذ : أحمد محمد الغناى المحامى
62	2 — النظام القانونى للملكية الطبقات
	للدكتور: مصطفى عبد الحميد عىاد
135	3 — إدارة القضاىا وإدارة المحاماة الشعبية ازدواجية غير مبررة
	الدكتور : الكوى اعبودة
140	4 — المشاكل العملية لقانون العفو رقم (1) لسنة 1994 م
	الأستاذ : سعد العسىى

ثانيا : من أحكام المحاكم

159

161

1 — حكم الأحوال الشخصية في الطعن رقم 40/30 بجميع مراحلہ

175

2 — الحكم الإداري في الطعن رقم 37/31 ق بجميع مراحلہ

191

3 — الحكم المدني في الطعن رقم 39/91 ق عليا بجميع مراحلہ

211

4 — الحكم الجنائي في الطعن رقم 37/743 ق عليا بجميع مراحلہ

234

ثالثا : أخبار المحامي

236

رابعا : ضيف العدد

241

خامسا : الوثائق

1 — قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في

243

دورته الأولى لعام 93 م بالدار البيضاء

2 — قرارات وتوصيات المؤتمر العام لاتحاد المحامين العرب مايو 93 م

251

بالدار البيضاء

291

سادسا : القوانين واللوائح

293

1 — قانون رقم (2) لسنة 1993 م بشأن محرري العقود

324

2 — قانون العفو رقم (1) لسنة 1994 م بشأن العفو عن بعض

الجرائم

محتويات العدد 43 و 44 : 1994

الصفحة

الموضوع

5

أولا : بحوث ودراسات قانونية

7

1 — الشركات المساهمة — للأستاذ : صالح رضوان المحامي

41

2 — الطبيعة القانونية للالتزام الطبي في القانون الليبي

للدكتور : سالم ارجيعة الزوي

56 3 - الشكل في شرط التحكيم — للأستاذ : سعد العسلي

72 4 — تطوير الدراسات القانونية — للدكتور : أحمد بوزقية

81 5 — حكم شهادة الأقرباء — للأستاذ : محمد احداش

89 ثانيا : حكم وتعليق

صلاحية المحكمة الاستئنافية عند إلغاء الحكم المطعون فيه للدكتور :

91 الكوفي اعبودة — أستاذ مساعد بكلية القانون

103 ثالثا : من أحكام المحاكم

105 1 — حكم الأحوال الشخصية في الطعن رقم 41/11 ق بجميع مراحلها

113 2 — الحكم الإداري في الطعن رقم 17/3 ق بجميع مراحلها

127 3 — الحكم المدني في الطعن رقم 38/67 ق بجميع مراحلها

137 4 — الحكم الجنائي في الطعن رقم 39/652 ق عليا بجميع مراحلها

147 رابعا : أخبار المحامي

149 خامسا : كتب جديدة

عرض الأستاذ — محمد علي خليفة بن نصر المحامي

سادسا : الوثائق

163 1 — بيان ملتقى القانونيين العرب الليبيين المنعقد بطرابلس

2 — قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بالبحرين

169 ديسمبر 93

3 — بيان اتحاد المحامين العرب حول الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي مع

187 نص الاتفاق بين منظمة التحرير وإسرائيل

4 — البيان الختامي للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب دمشق —

201 سوريا ديسمبر 94

207 5 — اتفاقية التعاون القضائي بين ليبيا ومصر

239 سابعا : القوانين واللوائح

1 — قانون رقم (1) لسنة 1993 م صادر في 12 — الربيع — 1993

241 م بشأن المصارف والتقد والائتمان

محتويات العدد 45 و 46 : 1994

الموضوع الصفحة

أولا : بحوث ودراسات قانونية

5

7 1 — مفهوم الموظف العام في قانون الجرائم الاقتصادية

للأستاذ : أحمد محمد الغناي المحامي

31 2 — الإطار القانوني لنظام الحبس الاحتياطي

للأستاذ : سعد العسيلي

57 3 — حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الإسلام والغرب

للدكتور : سامي عوض الذيب

95 4 — النظام القانوني للمخالفة المالية في التشريع الليبي

للأستاذ : خليفة سالم الجهمي المحامي

139 ثانيا : من أحكام المحاكم

141 1 — حكم الأحوال الشخصية في الطعن رقم 40/29 ق بجميع

مراحله

159 2 — الحكم الإداري في الطعن رقم 40/19 ق بجميع مراحله ...

171 3 — الحكم المدني في الطعن رقم 41/247 ق بجميع مراحله

- 191 4 — الحكم الجنائي في الطعن رقم 42/47 ق عليا بجميع مراحلہ
 209 ثالثاً : أخبار المحامي
 211 رابعاً : أيها الراحلون سلام عليكم
 213 خامساً : ضيف العدد
 221 سادساً : الوثائق

- 1 — قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في دورته
 223 الأولى لعام 94 م — الحمامات — تونس
 2 — كلمة الأمين العام لاتحاد المحامين العرب في الدورة الثانية
 245 لعام 94 م دمشق — سوريا
 255 سابعاً : القوانين واللوائح
 257 1 — قانون رقم (6) أحكام القصاص والدية
 2 — قانون رقم (8) حماية المجتمع من الظواهر
 260 التي حرمها القرآن الكريم

محتويات العدد 47 و 48

الصادر بتاريخ يوليو — ديسمبر (ناصر — الكانون) 1995 ف

الموضوع الصفحة

أولاً : بحوث ودراسات قانونية

- 5
 7 1 — الطعن في قرارات محكمة الجنايات بشأن تسليم مجرمين
 الأستاذ : محمد سالم دراه المحامي
 35 2 — نظام الحسبة والمحتسب في الشريعة الإسلامية

- الأستاذ : محمد أحمد ضو الترهوني — وكيل النيابة العامة
- 105 3 — الغلط وحماية المستهلك في القانون المقارن
- الأستاذ : سعد العسبلي
- 4 — ملاحظات حول القانون رقم (13) لسنة 1423 م
- بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (11) لسنة 1984 ف
- بشأن المرور على الطرق العامة
- 138 الدكتور : محمد حسن الجازوي — كلية القانون بجامعة قارونس
- 143 ثانيا : حكم وتعليق
- مناطق اختصاص القضاء الإداري بنظر دعاوي التسوية الأستاذ : خليف
- 145 سالم الجهمي — المحامي بإدارة القضايا — بنغازي
- 165 ثالثا : من أحكام المحاكم
- قضية التحكيم رقم 8035/CK
- محكمة التحكيم الدولية
- 167 غرفة التجارة الدولية — باريس
- 241 رابعا : أخبار المحامي
- 245 خامسا : أيها الراحلون سلام عليكم
- 247 سادسا : الوثائق
- 1 — قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في
- دورته الأولى لعام 1995 ف — بيروت — لبنان
- 249 2 — قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في
- دورته الثانية لعام 1995 ف — طرابلس — ليبيا
- 270 سابعاً : القوانين واللوائح

- 1 — قانون رقم (13) لسنة 1423 م بشأن تعديل بعض أحكام
القانون رقم (11) لسنة 84 ف بشأن المرور على الطرق العامة 289
2 — قانون رقم (2) لسنة 1424 م بتعديل بعض أحكام القانون
رقم (1) لسنة 1993 ف بشأن المصارف والنقد والائتمان 293
15. أعدت أمانة النقابة وهيئة تحرير المجلة ملفا كاملا عن مسألة لوكري خصص
له العددان 37 و38 من مجلة المحامي التي تصدرها النقابة (يرجى مراجعة الفهرس)

16. برنامج النشاط الثقافي للنقابة بمدينة بنغازي

- بالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس بكلية القانون جامعة قارونس
- 1 — " لوكري بين السياسة والقانون " الخميس 8 / 1 / 1998
أ. عبد الحميد الرعيض و د. زهير الحسني
- 2 — " التحكيم التجاري الدولي " الخميس 15 / 1 / 1998
أ. مصطفى العالم المحامي
- 3 — " موقف القانون من التطبيقات الطبية الحديثة " 22 / 1 / 1998
د. فرج المريش
- 4 — " الصعوبات العملية في تنفيذ الأحكام القضائية " 26 / 2 / 1998

أ. سالم بوعود - المستشار حسن حميدة - أ. كريمة موسى

5 — " قانون القصاص والدية والإشكاليات التي يثيرها " 1998 / 1 / 2

د. مصطفى دباره

6 — " أثر تقلبات أسعار النقود على عقود القانون الخاص " 1998 / 3 / 26

د. سالم ارجيعة

7 — " الصياغة القانونية للنصوص وما تثيره من إشكالية في التطبيق " 1998 / 4 / 16

د. مصطفى دباره

8 — " أضواء على القانون رقم 13 لسنة 25 بشأن إقامة حدي السرقة والحرايا " 1998 / 4 / 30

د. موسى ارحومة

9 — " نظرات في تاريخ القانون العربي المعاصر " 1998 / 5 / 14

د. سالم عبد الرحمن غميص

10 — " قضية لوكري على ضوء حكم محكمة العدل الدولية باختصاصها

في النزاع القائم بين الجماهيرية وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا "

د. زهير الحسني 1998 / 6 / 4

11 — أمسية شعرية للمحاميين الشعراء :

الأستاذ رجب الماجري والأستاذ كمال عبد القادر المزيني والأستاذ عبد الغني الزوي والأستاذ جمعة عتيقة .

بالإضافة إلى الشعراء من رابطة الكتب والأدباء بينغازي : الأستاذ محمد المهدي الأستاذ الزبير السنوسي والأستاذ حسن السوسي .

صالة مبنى جمعية الدعوة الإسلامية يوم 10/6/1999 .

12— "بدايات المحاماة في ليبيا" محاضرة أ. عمران محمد بورويس ، 17/6/1999

17. برنامج النشاط الثقافي للنقابة بطرابلس

نقابة محامي طرابلس اللجنة الثقافية أعمال الموسم الثقافي الأول 95/96 ف

1- المحاماة مهنة وسلوكا . (محاضرة) الأستاذ كامل المقهور 3/11/95 ف .

2- كشف العدالة في الفكر العربي المعاصر (قراءة في كتاب) الأستاذين محمد العلاقي ومحمد خليفة . 23/11/95 ف .

3- أزمة لوكري و دور المنظمات الدولية والشعبية (محاضرة) الأستاذ / إبراهيم الغويل 4/1/96 ف .

4- حقوق الإنسان بين رقابة الضمير والرقابة القضائية (محاضرة)الأستاذ صلاح المرغني .

5- أمسية شعرية . الأستاذ / أبوبكر الشريف .

- 6- الحي الاحتياطي وضمانته القانونية . (محاضرة) الأستاذ / التهامي التومي .
- 7- الطبيعة القانونية لمحكمة الشعب (ندوة) الأساتذة د/ عبد الرحمن أبو توتة
أ/ عثمان لخازمي د/ الكوي أعبودة أ/ خالد اللافي .
- 8- بطاء العدالة . (محاضرة) الأستاذ د/ الكوي أعبودة 96/6/13 ف .

أعمال الموسم الثقافي الثاني 97/96 ف

- 1- حديث عن المحاماة والحامي . (محاضرة) الأستاذ/ إبراهيم الغويل ، 96/11/7 ف
- 2- السلطة التقديرية لرجل الإدارة (محاضرة) الأستاذ / محمد سالم دراه .
- 3- دور المحامين الشباب بين الواقع والطموح (ندوة) الأساتذة / صلاح طاباق ،
نبيلة أبوراس ، حسين الزحاف ، عادل إشتيوي ، 96/2/26 ف .
- 4- أمسية شعرية (مجموعة من الشعراء) .
- 5- أوراق دستورية (محاضرة) الأستاذ / إبراهيم الفقيه حسن ، 97/2/13 ف .
- 6- الدولة والفرد والقانون الدولي (محاضرة) الأستاذ/ كامل المقهور ، 97/4/3 ف.
- 7- المسألة الدستورية فقها وقضاء (ندوة) ، الأساتذة د/ الصديق الشيباني
د/ الكوي أعبودة أ/ محمد العلاقي أ/ خالد اللافي . 97/5/1 ف.
- 8- العدل المنفذ في المغرب العربي والدول الأوربية (محاضرة) الأستاذ/ عمر
الشتوي ، 97/3/6 ف .
- 9- المنطق القضائي (محاضرة) الأستاذ/ أبو بكر الشريف ، 97/6/26 ف .

أعمال الموسم الثقافي الثالث 98/97 ف

- 1- حقوق الإنسان (محاضرة) الأستاذ /د. سامي الديب ، 97/11/6 ف .
- 2- مؤسسات التحكيم التجاري الدولي كبديل للقضاء الوطني (محاضرة) الأستاذ / محمد خليفة 97/12/25 ف .
- 3- الرقابة القضائية على الأعمال الفكرية .
- أ- (ندوة) الأساتذة / محمد سالم دراه /د/ جمعة الزريقي ، أمين مازن ، علي برهانة
- ب- (حوار مفتوح) الأستاذين أ/ عمر كاره أ/ أبو بكر الشريف .
- 4- أمسية أدبية وشعرية .
- 5- الأدب القانوني (محاضرة) ، الأستاذين / كامل المقهور ، أبو بكر الشريف ، 98/2/12 ف .
- 6- المسئولية الطبية (محاضرة) ، الأستاذين / عبد الباري تربل /د/ محمد البدوي ، 98/2/19 ف .
- 7- البيئة والقانون (محاضرة) ، الأستاذ /د/ جبريل الجروشسي ، 98/4/2 ف .
- 8- التناقضات الدولية وسياسة القطب الواحد (محاضرة) ، الدكتور سعيد الأسود 98/4/30 ف .
- 9- العرب والتحديث والمجتمع المدني الدكتور مصطفى

الموسم الثقافي الرابع 99/98

- الأستاذ الدكتور / جمعة الزريقي

محاضرة ((الطبيعة القانونية للمنازعات العقارية في نظام التسجيل العقاري الليبي))
ف 89/10/29

* * *

- الأستاذ / أبوبكر الشريف

محاضرة ((دفاع صيرارة بين النص الأدبي والمنحى القانوني))

* * *

- الأستاذ / كامل المقهور د/ أ/ محمد هاشم ماقورا أ/ سهام شاهين

ندوة ((المحكمة الجنائية الدولية))

* * *

- الأستاذ / علي مصطفى المصراتي

محاضرة ((أدباء محامون))

* * *

د-الأستاذ/ الهادي التريكي

محاضرة ((الشرعية الدولية وازدواجية المعايير))

* * *

د- الأستاذ / مصطفى التير

محاضرة ((التضخم في الاقتصاد ووسائل التحايل على المعاش، حالة

الأوضاع الاقتصادية لأعضاء الفئة الاجتماعية الوسطى)).

* * *

د- الأستاذ / عبد الغني الرومض

محاضرة ((مشروع قانون العمل الجديد إلى أين ؟))

* * *

- مجموعة من الشعراء ((أمسية شعرية))

* * *

-الأستاذ / عمران أبورويص

محاضرة ((بداية المحاماة في ليبيا))

99/5/20 ف

* * *

محاضرة ((صفحات من تاريخ المحاماة))

الأستاذ النقيب / علي علي رجب 1999/6/3 ف
